وزارة التعليـــم العالـــي والبحـــث العلمـــي

جامعة العربي التبســي - تبسة

جامعة العربي التبسي –تبســـــــة –
كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية
قســـــم: العلـــــوم السياسيـــة

LARBI TEBESSI - TEBESSA UNIVERSITY
UNIVERSITE LARBI TEBESSI -TEBESSA

الميـدان: حقوق وعلوم سياسية
الشعبـــة:علـــــوم سياسيـــة
التخصص: دراسات إستراتيجية وأمنية

السياسة الخارجية اتجاه ليبيا بعد سقوط نظام القذافي "2020/2011"

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر: "ل.م.د"

دفعة 2021

من إعداد الطالبة:
- صوالحية هنادي

إشراف الأستاذة:
د- إيمان دني

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
فتحي معيفي	أ. محاضر -أ-	رئيســـــــا
إيمان دني	أ. محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
يوسف أزروال	أ. محاضر -أ-	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية:2021/2020

بسم الله الرحمن الرحيم
محمد

شكر وتقدير

مصداق لقوله صلى الله وسلم

"من لا يشكر الناس لا يشكر الله "

(صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم)

نتوجه بجزيل الشكر و التقدير للأستاذة المشرفة الدكتورة "دني إيمان"على تكرمها بالإشراف علي هذه المذكرة مني كل الشكر والامتنان أستاذتي الفاضلة.

كما أتقدم بالشكر لأسرة قسم العلوم السياسية بجامعة الشيخ العربي التبسي تبسة.

وكل الاحترام والتقدير إلى كل من وقفا بجانبي وشجعني على إتمام هذه الدراسة.سائلين المولى عز وجل أن يجزيهم خير الجزاء.

الإهداء

اليوم ها أنا ذا يا أمي كم تمنيت وجودك معي في لحظات فرحي ولكن شاء القدر ان تكوني تحت التراب يكفيني فخرا اني أحمل اسمك وإسم ابي الغالي دمت تاجا وسندا لي يا اجمل عطايا الله، وإلى جميع من هم أقرب بصفة خاصة، الذين جعلهم الله عوناً لي.

صوالحية هنادي

فهـــــرس

المحتويـــات

الفهـــرس العـــــام

العنـــــــــــــــوان	الصفحة
الفهرس العام	
المقدمة العامة	**2**
الفصل التمهيدي : الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية	**09**
المبحث الاول: المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية	**10**
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية	**10**
المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة الخارجية	**13**
المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية	**16**
المبحث الثاني: الاطر المفاهيمية للسياسة الخارجية.	**21**
المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة	**21**
المطلب الثاني: النظرية السلوكية والنظرية ما بعد السلوكية	**24**
المطلب الثالث: نظرية صنع القرار	**28**
الفصل الاول: الثورة وسقوط النظام السياسي في ليبيا	**34**
المبحث الاول: خلفية الثورة الليبية وتطور مجرياتها	**35**
المطلب الأول: خلفيات الأزمة	**35**
المطلب الثاني: توصيف الأزمة وأسبابها	**37**
المطلب الثالث: خارطة التحالفات المتصارعة	**39**
المبحث الثاني : سقوط النظام السياسي الليبي وانعكاساته على النظام العام للبلاد	**41**
المطلب الأول: النظام السياسي في ليبيا (عهد القذافي)	**42**
المطلب الثاني: أسباب سقوط نظام القذافي	**44**
المطلب الثالث: نتائج سقوط النظام القذافي	**47**
الفصل الثاني: موقف السياسة الخارجية واستراتيجياتها اتجاه التطورات في ليبيا 2011–2020	**51**
المبحث الاول: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة الليبية	**52**
المطلب الأول: محددات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية	**52**
المطلب الثاني: النظام الجزائري والثوار (الحياد السلبي)	**56**

المطلب الثالث: الموقف الجزائري من الأزمة الليبية	58
المبحث الثاني : المساعي الجزائرية للتوفيق بين الفرقاء وحل الازمة الليبية	61
المطلب الأول: دوافع الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية	62
المطلب الثاني: المبادرة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية	64
المطلب الثالث:جهود التسوية السلمية الجزائرية للأزمة الليبية	66
المبحث الثالث: تطور الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري	71
المطلب الأول: تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري	71
المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر	73
المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري	77
الخاتمـــــة.....	84
قائمة المصادر والمراجع	88

المقدمـــــة

المقدمـــــة

تعد الجزائر من بين الدول التي تسعى لأن تلعب دورا على المستوى الإقليمي والدولي من خلال توظيف سياستها الخارجية، فعلى الصعيد الإقليمي لطالما شكلت الجزائر المركز الذي تدور حوله تداعيات الأحداث التي إجتاحت ليبيا مع مع بداية 2011 بداية من تونس وتوالت تباعا إلى مصر ثم ليبيا.

وأمام تصاعد الخطر الليبي القابل للتصدير للداخل الجزائري وما قابله من مخاوف الجزائر من تبعات الأزمة الليبية على أمنها واستقرارها، توالت ردود الفعل الجزائرية حيال الأزمة الليبية، موازاة مع التطور الحاصل في ليبيا، وأمام تصاعد حدة الأزمة بهذا البلد كان لزاما على السياسة الخارجية الجزائرية أن تتحرك في جميع الإتجاهات من خلال القيام بعدة مبادرات مع الأطراف الفاعلة في الساحة الليبية ودول الجوار والفاعلين الدوليين لإيجاد أفضل السبل لتسوية الأزمة الليبية.

فدافع المصلحة هو المحرك الرئيسي والموجه الفعلي لانتهاج سلوك ما دون آخر، فالجزائر منذ استقلالها اعتمدت على مجموعة من المبادئ الموجهة والضابط لسلوكها الخارجي اتجاه باقي الوحدات الدولية.

1- أهمية البحث وسبب اختياره

تكتسب هذه الدراسة اهميتها من خلال اهمية الموضوع في حد ذاته حيث تعيش ليبيا مرحلة فراغ سياسي وامني رهيب بات يؤرق طموح الشعب الليبي في رؤية دولة المواطنة والقانون التي أمل في بناءها عقب ثورة 17 فيفري 2011 لتحسين أوضاعه الاجتماعية والاقتصادية ومن اجل منظومة ثقافية تعكس هوية وأصالة الشعب الليبي التاريخية والحضارية. إضافة الى التهديدات الأمنية الاقليمية وعلى رأسها النزاع في ليبيا فقد فرضت نفسها على أجندة السياسة الخارجية الجزائرية، لذلك فإنه من الضروري دراسة موضوع كيفية تعامل السياسة الخارجية الجزائري مع النزاع الدائر في ليبيا

أ-الأهمية العملية:

تكتسب هذه الدراسة اهميتها من خلال اهمية الموضوع في حد ذاته، بإعتبار التهديدات الأمنية الاقليمية وعلى رأسها النزاع الليبي قد فرض نفسها على أجندة السياسة الخارجية الجزائرية مما دفع بها الى التحرك وبعث نشاطها من اجل تعزيز فرص التسوية السلمية والتقليل من أثار وانعكاسات هذا النزاع على

الأمن القومي الجزائري، لذلك فإنه من الضروري دراسة موضوع كيفية تعامل السياسة الخارجية الجزائري مع النزاع في ليبيا الشقيقة.

ب-الاهمية العلمية:

التوسع اكثر في الدرسات التي تختص بمجال السياسة الخارجية الجزائرية وكيفية تعامله واستجابتها للظروف والمتغيرات الدولية، الداخلية والخارجية.

2-سبب اختيار الموضوع:

لعل من أهم الأسباب التي كانت من وراء اختيار موضوع البحث:

- الرغبة والميول الشخصي في معالجة مثل هذه المواضيع.
- حداثة الموضوع وقابلية البحث فيه.
- الرغبة في توسيع المعرفة بما يخص النزاع الليبي وكيفية تعامل الدبلوماسية الجزائرية معه.
- مناقشة قضايا عالمية راهنة وكان من ضمنها النزاع الليبي.
- الرغبة الشديدة على الدفاع على إستارتيجية ومنظور الجزائر الأمني باعتباره الأكثر تضمنا واحتراما لقواعد القانون الدولي.

3-الهدف من البحث وإطار الدراسة

أ-الهدف من البحث:

نظرا للاعتبارات السابقة، فإن الأهداف المرجوة من هذا البحث تتمثل فيمايلي:

- التعرف على الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية.
- تحديد المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية، بين مفهوم وأدوات واهداف
- المساهمة إيجاد حل للنزاع الليبي بعد سقوط نظام القذافي بين: 2011-2020..
- توضيح كيفية تعامل الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي وما هي الأطر القانونية لذلك.

ب-تحديد الإطار المنهجي الدراسة:

الموضوع الذي هو محل الدراسة يتطلب الاستعانة بعدة مناهج وعليه نستعين بالمنهج التاريخي الذي من خلاله، يمكننا الرجوع إلى جذور الموضوع و بداياته الأولى و مختلف المحطات التاريخية والأحداث المهمة

لمساعدتنا على فهم الموضوع خاصة خلال الفترة: 2011-2020 بعد سقوط نظام القذافي إلى جانب استخدامنا له لتتبع مسار التطور ظل النظريات التقليدية السابقة إلى غاية التطورات التي جاءت بعد سقوط نظام القذافي.

كما استعنا بالمنهج الوصفي الذي تم من خلاله تحديد خصائص وأبعاد الظاهرة المدروسة ووصفها وصفا مَوضوعيا عَبر جمع الحقائق باستخدام أدوات وتقنيات البحث العلمي.

وقد اعتمدنا على منهج دراسة الحالة لأنه يعد من أقدم المناهج الوصفية التي استخدمت في العلوم الاجتماعية وهي تمثل طريقة أو مدخل لبحث يتم التركيز فيه على حالة معينة يقوم بدراستها، وقد تكون هذه الحالة نظام أو فرد أو جماعة أو مجتمع أو مؤسسة أو تنظيم أو ثقافة فرعية، وتكون دراسة هذه الحالة بشكل مستفيض ووافي يتناول كامل المتغيرات والظواهر المرتبطة بالوصف الكامل والتحليل، وهذا ما سنحاول التطرق إليه من خلال التركيز على حالة تأثير التهديدات الأمنية الجديدة على الأمن القومي الجزائري.

4- الإشكالية:

منذ بدأ إندلاع الأزمة الليبية في فيبراير 2011 ظلت تداعيات هذه الظاهرة تنتج آثارها المدمرة على الداخل الليبي بشكل متصاعد، حتى اقترب الأمر لتصبح ليبيا إحدى نماذج الدول الفاشلة أو حتى المنهارة في ظل تزايد عدد الأطراف المتصارعة وغياب تصور فعلي عن من يصارع من؟ ولصالح من؟ وإصرار كل طرف على الإنفراد بالسلطة دون منازع، وما زاد هذه الظاهرة خطورة هو دعم فاعلين خارجين لبعض الأطراف دون غيرها، خاصة مع دخول حركات الإسلام السياسي على خط الصراع، فقد أفرزت هذه الأزمة جملة من التهديدات التي لم تكن في الحسبان، على غرار انتشار الأسلحة التي كانت ضمن ترسانة سلاح الرئيس السابق" معمر القذافي"، وانتشار المقاتلين الذين كانوا يحاربون ضمن الكتائب العسكرية له، هذا إلى جانب التراخي الأمني على الحدود خاصة الجزائرية.

بناء على ذلك أحاول من خلال موضوعي هذا أن أرصد مختلف المخلفات الأمنية التي أنتجتها الأزمة الليبية على الأقاليم الجغرافي المجاورة لها خاصة الجزائر لحجم هذا البلد في التوازنات الإفريقية ولثقل عبء مساهمته في تحقيق السلم في هذه القارة على حساب ملفاته الداخلية وكذلك لأثر هذا الملف على

مكانة الجزائر الإقليمية وحتى الدولية .وهو ما أحاول معالجته من خلال إثارتي لمشكلة مركزية أتفحصها عبر مختلف محطات دراستي هذه، مفادها :

-كيف تؤثر تداعيات الأزمة الليبية بعد سقوط نظام القذافي (2011-2020) على الأمن القومي الجزائري ، وإلى أي مدى تساهم الديبلوماسية الجزائرية في حل هذه الأزمة؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الجزئية الموالية:

- ما هي أهم المفاهيم والنظريات المفسرة للدبلوماسية الجزائرية إزاء القضية الليبية؟

-كيف يمكن تفسير واقع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه القضية الليبية ؟

- إلى أي مدى يساهم الدور الجزائري في حل الأزمة الليبية؟.

4- فرضيات البحث:

تعتبر الفرضيات تكهنات مسبقة حول الموضوعحيث يضعها الباحث لمعرفة الصلات بين النتائج والأسباب، لتأتي خطوات الدراسة لتثبتها أو تنفيها، وعليه نبني دراستنا هذه على جملة من الفرضيات نحاول من خلالها تقديم حلول لتخمينات ومواقف مبدئية حول موضوع دراستنا، وخطوات دراستنا اللاحقة ليتم إثباتها أو نفيها:

1- شكلت ليبيا مصدر تهديد للجزائر من خلال مكانتها الإقليمية والدولية، لهذا إزداد الاهتمام بها وتصدرت الأولية في أجندتها الأمنية ضمن الحلول الإستراتيجية للأمن الإقليمي الجزائري.

2- قد تكون زيادة تصاعد الأزمة الليبية وتعقيدها هو ما زاد من تداعياتها على البيئة الأمنية لدول الجوار الجزائر على وجه التحديد.

3- أثرت الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر وهذا ما يفسر سعي الجزائر للتعامل معها في إطار مقاربة جزائرية لحل الأزمة الليبية الإصرار على ضرورة التسوية السياسية لها.

4-كلما تصاعدت الأزمة الليبية كلما صعب التعامل معها وإزدادت صعوبة التكهن بمستقبلها.

5- منهج الدراسة

اقتضت منا دراسة هذا الموضوع استخدام مقاربةٍ منهجيّةٍ مركّبةٍ ممّا يلي:

أ– المنهج التاريخي: يقتضي منّا موضوع الدراسة الاعتماد على بياناتٍ وحوادث تاريخيّةٍ في مختلف أطواره، سواء عند تحديد مسار تطوّر الدراسات الأمنية ومفهوم الأمن، تطوّر الإدراك والاهتمام الليبي بكلّ دائرةٍ من الدوائر، تحديد الخلفيّة التاريخية لبعض التهديدات، أو في رصد وتحليل التطوّر التاريخي للعقيدة والاستراتيجية الليبية خاصة بعد سقوط نظام القذافي، .من هذا المنطلق، وظّفنا المنهج التاريخيّ لإجراء دراسةٍ تحليليّةٍ نقديّةٍ لبعض البيانات والحوادث من تاريخ الجزائر وليبيا المعاصر ذات الصلة الوثيقة بموضوعنا والتي استطعنا عبرها التوصّل إلى مجموعةٍ من الاستنتاجات التي أفادتنا في مسار دراستنا.

ب– المنهج المقارن: يستدعي بحثنا المقارنة الداخلية والخارجية .

أوّلاً: المقارنة الداخلية: بتحديد أوجه التشابه والاختلاف بين تفاعلات، فواعل وتهديدات كلّ دائرةٍ من دوائر الأمن القوميّ الجزائريّوالليبي بعد سقوط نظام القذافي من جهة وكذا المقارنة بين تحرّكات الجزائر ضمن كلّ دائرة أثناء الفترة الزمنية الممتدّة من سنة 2011-2020.

ثانيًا: المقارنة الخارجية :عبر المقارنة في بعض الحالات بين حوادث تنتمي إلى أحقاب زمنيّةٍ مختلفةٍ . وسنوظّف هذا النوع من المقارنة بالخصوص في تحديد أوجه الاختلاف بين الظروف المحلّيّة، الإقليمية والدولية وفي كشف أنماط التطوّر في الدوبلماسية الأمنيّة للجزائر وتطوّر تعاملها مع فعاليات، مهدّدات وفواعل كلّ دائرةٍ.

6– الدراسات السابقة

من خلال دراسة موضوع السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا اعتمدت الدراسة على العديد من الادبيات السابقة نذكر منها:

1- **كتاب محمد بوعشة:** " الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في منطقة القرن الافريقي وادارة الحرب الاثيوبية الارتيرية "حاول فيه الباحث تحليل الدور الذي تقوم به السياسة الخارجية الجزائرية في منطقة القرن الافريقي من خلال مساهمتها في التوصل الى حل نهائي لهذا النزاع، وتناول فيه الباحث ايضا مختلف المراحل التي مرت بها الدبلوماسية الجزائرية.

2- **كتاب عبد النور بن عنتر:** "البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائري أروبا والحلف الاطلسي" والذي تناول اهم التهديدات التي تواجه الامن القومي الجزائري الناتجة عن الوضع الامني في منطقة الساحل الافريقي والمقاربة الامنية الجزائرية لمواجهتها.

3- مذكرة ماجستير في العلوم السياسية لمهدي فتاك ،"السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي " تونس والمغرب نموذجا تطرق فيها الباحث إلى اداء السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الجوار المغاربي العوامل المؤثرة فيها.

7-مشاكل وعوائق البحث:

لكل باحث يلقى صعوبات خلال إجراء بحثه، وموضوع السياسة الخارجية الجزائرية اتجاه ليبيا بعد سقوط نظام القذافي 2011 - 2020. حيث نجد الكثير من الكتابات الكثيرة التي تناولته بالبحث والدراسة، فإنه لا يزال موضوع شائك ومن الصعب الخوض فيه، وهذا لتأثير المستجدات الدولية ولكثرة المتغيرات التي تتحكم في الموضوع، ونحن بدورنا من خلال تناولنا لهذا الموضوع واجهتنا جملة من الصعوبات، لعل أهمها هو البحث عن الإطار النظري، والمتمثل في المقاربة الأمنية الإقليمية التي تسعى الجزائر إلى إتباعها في مواجهة التحديات الأمنية لهذه المنطقة التي تعتبر من التحديات الجديدة في العلاقات الدولية، والمادة العلمية الخاصة بهذه المقاربة قليلة، إضافة إلى ذلك فإن كثرة المذكرات العلمية التي تضمنت المضمون سواء كان ذلك في الجزائر أو في بلدان عربية أخرى تناولت في مجملها طبيعة تلك التحديات الامنية الصرفة المهددة لأمن المنطقة، ما جعلنا في أكثر من مرة أمام إعادة البحث مرة أخرى على تقسيم جديد للخطة وللمضمون لتفادي الوقوع في فخ التكرار.

وتجدر الإشارة الى ان إنجاز هذا العمل لم يكن من الأمور الميسرة، هذا راجع الى وجود بعض المشاكل أهمها ندرة المراجع المتخصصة في الموضوع.

الفصل التمهيدي:

الإطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجي

الفصل التمهيدي : الاطار النظري والمفاهيمي للسياسة الخارجية

تعبر السياسة الخارجية لأي دولة عن التوجهات والمبادئ العامة التي تحكم تصرفاتها في بيئتها الاقليمية والدولية، كما تسعى من خلالها إلى تحقيق اهدافها الإستراتيجية مثل حماية أمنها وتحقيق مصالحها خارج حدودها، وباعتبار السياسة الخارجية موجهة بشكل اساسي نحو البيئة الدولية فإنها تتأثر بالظروف والتغيرات التي تطرأ عليها، وتعد الازمات والنزاعات بكافة اشكالها من أبرز التحديات التي تواجه السياسات الخارجية للدول خصوصا اذا كانت تحدث في جوارها الاقليمي نظرا لما يحمله ذلك من تهديدات وانعكاسات مباشرة على امنها القومي.

حيث يتطرق هذا الفصل إلى التأصيل المفاهيمي والنظري للسياسة الخارجية، حيث يتناول المبحث الأول المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية من خلال عرض مختلف تعريفات السياسة الخارجية والصعوبات التي تحول دون تعريف شامل وموحد لها، بالإضافة إلى القضايا والأهداف المرتبطة بها.

أما المبحث الثاني فيتناول الاطر المفاهيمية للسياسة الخارجية ضمن نظريات العلاقات الدولية بصفة عامة وذلك بغرض إثراء الجانب النظري للدراسة والذي يعد منطلقا أساسيا لفهم عملية صياغة وأداء السياسة الخارجية.

المبحث الاول : المقاربات النظرية المفسرة للسياسة الخارجية

إن السياسة الخارجية بشكل عام تعبر عن السلوكيات التي تتبناها السياسة الخارجية في تفاعلاتها تجاه باقي الوحدات أو الفاعلين الدوليين، ومن خلال قراءة في العديد من التعريفات الواردة في الدراسات الأكاديمية يتبين لنا أنه لا يوجد تعريف موحد متفق عليه، إذ يقدم الباحثون في هذا المجال تعريفات لا تحدد كل الأبعاد المكونة لهذه العملية، وتقتصر على مستوى السلوك أو الأهداف أو المحددات، بالإضافة إلى أن مكانة الدولة في النظام الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان مباشرة على أجندة مصالحها.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية

تعتبر السياسة الخارجية من أهم مجالات البحث في العلاقات الدولية،لأن من خلالها تتبلور العلاقات بين الدول، ولفهم هذه العلاقات يجب فهم السياسة الخارجية.وهذه الأخيرة لم تستقل عن مجال العلاقات الدولية إلا بعد الثورة السلوكية. وفي بداية الستينات من القرن الماضي تطورت ظاهرة السياسة الخارجية تطورا واضحا وذلك لتعدد قضاياها وتزايد الوحدات الدولية وتنوعها في النظام الدولي، مما اكسب دراستها أهمية بالغة.

إن محاولة فهم تعريف محدد للسياسة الخارجية يوجد بها بعض الصعوبات، خاصة المتعمقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة وطنية كانت أم دولية، بالإضافة الى اعتبارات معرفية واخرى منهجية.

قدمت العديد من التعريفات للسياسة الخارجية من طرف مختصين في هذا المجال، من بينيم "فيرنيس وسنايدر" اللذان رأيا أن السياسة الخارجية هي:"منهج العمل أو مجموعة من القواعد أو كلاهما، تم اختياره لمتعامل مع المشكلة أو واقعة معينة حدثت فعلا أو تحدث حاليا أو يتوقع حدوثها في المستقبل".[1]

من خلال هذا التعريف تصبح السياسة الخارجية على أنها منهج للعمل تتخذه الدولة إزاء حادثة أو مشكلة معينة، لكن هنا نرى أنه لم يميز بين السياسة الخارجية، لأن السياسة الداخلية تعتبر مجموعة من القواعد المعمول بها التي تستعمل كالإختيار و التعامل.

[1]- محمد السيد سليم، **تحميل السياسة الخارجية**، (ط2 ، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1998)، ص: 07.

ويرى بهجت قرني: " أن التحديد الدقيق لماهية السياسة الخارجية يمثل نقطة البدء في التحميل، فهل تعني هذه الاخيرة أهداف عامة، أم أفعالا محددة، أم هي قرارات وإختيارات صعبة .... ".[1]

إضافة الى أنه ما يميز السياسة الخارجية هو تعدد محدداتها والجهات التي تصنع قراراتها وترسم توجهاتها، وأكثر من ذلك فهي توجه نحو بيئة الثابت فيها هو التغيير المستمر.

ويقترب من هذا التعريف الذي يقدمه الكاتب تشارلز هيرمان للسياسة الخارجية إذ يعرفها: "تتألف السياسة الخارجية من تلك السلوكيات الرسمية المتميزة التي يتبعها صانعو القرار الرسميون في الحكومة او من يمثلونهم والتي يقصدون بها التأثير في سلوك الوحدات الدولية الخارجية ".

وفي المعنى نفسه يرى سنايدر في هذا المجال أن الدولة تحدد بأشخاص صانعي قراراتها من الرسميين ومن ثم فإن سلوك الدولة هو سلوك الذين يعملون بأسمائها، وان السياسة الخارجية عبارة عن محصمة لقرارات من خلال أشخص يتبوؤون المناصب الرسمية في الدولة.

وبموجب هذا تكون السياسة الخارجية بمثابة تصرفات وسلوكيات تمثل صانعي القرار في المحيط الخارجي.

يعرف بعض الدارسين السياسة الخارجية تعريفا عموميا ومنه يقدم حامد ربيع عمى أن السياسة الخارجية:" جميع صور النشاط الخارجي، ولو لم تصدر عن الدولة تحقيقة نظامية، إن نشاط الجماعة كوجود حضاري أو التغيرات الذاتية كصور فردية للحركة الخارجية تنطوي وتندرج تحت هذا الباب الواسع الذي نطلق عليه إسم السياسة الخارجية" [2] .

بينما يذب الدكتور محمد السيد سليم إلى ربط السياسة الخارجية بمجموعة من الابعاد فهي لديه" برنامج العمل العلني الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة من البدائل المتاحة من أجل

[1]– بهجت قرني وعلي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، (ترجمة جابر سعيد عوض، ط2 ، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية،2002) ، ص : 02.

[2]-محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 07.

تحقيق أهداف محددة في المحيط الخارجي وطبقا لهذا التعريف فإن السياسة الخارجية تنصرف إلى مجموعة أساسية من الأبعاد هي الواحدية والرسمية والعلنية والاختيارية و الهدفية والخارجية والبرنامجية.[1]

ومن الواضح إن تعاريف السياسة الخارجية التي تمثل الخطة التي ترسم التوجيات الخارجية للوحدة الدولية والتي تطبق عموما من خلال السلوك الخارجي لتحقيق أهداف في البيئة الدولية، ولهذا يمكن القول أن السياسة الخارجية تتوزع ما بين من يدركها بدلالة الخطة أو بمعنى يقرب منها وما بين من يفهمها سلوكيا، أي بمعنى الفعل وما شابهه ذلك فالسلوك الخارجي لأية وحدة دولية تحكمه ثلاث أبعاد أساسية هي: البعد الهدفي والبعد الخارجي والبعد التأثيري، وهو ما يميز الحدث في السياسة الخارجية عن الحدث في السياسة الداخلية.

اذا كانت السياسة الخارجية تشكل الخطة المرسومة لتوجيه العلاقات الخارجية للدولة، فإن الدبموماسية هي عملية تنفيذ لهذه الخطة وذلك أن الدولة الحديثة تخطط لنفسها خطة بعيدة وقريبة المدى بما يتفق ومصالحها.

كما يعرف روزناو السياسة الخارجية: "التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم بإتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة.[2]

ومن هنا نرى تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية وصعوبة التوصل إلى مجموعة الأبعاد، فالسياسة الخارجية لا تتحدد طبق تشريعات محددة ملزمة، وهناك من ينظر إلى السياسة الخارجية على أنها سياسة الدولة تجاه بيئتها الدولية غير الدول، لأن مجالات السياسة الخارجية تتضمن إلى جانب الدول، مجالات أخرى مثل الشركات متتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية.

ويذكر أيضا صبري مقمد: " أن السياسة الخارجية هي الخبرة المتراكمة التي تنتج عن إتخاذ قرارات كثيرة ومستمرة، وتحت ضغط ظروف دولية متقلبة وغير مستقرة والتي تحاول بها الدول أن تحمي مصالحها وتحقق طموحها، الذي يرفع من مستوى نفوذها أو مكانتها في المجتمع الدولي.[3]

---

[1]- **مرجع نفسه** ص: 12.

[2]- محمد السيد سليم، **مرجع سبق ذكره**، ص: 11.

[3]- إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2013)، ص: 15.

المطلب الثاني: أهداف وأدوات السياسة الخارجية

يقصد بالهدف في السياسة الخارجية الغايات التي تسعى الوحدة الدولية إلى تحقيقيا في البيئة الدولية، والهدف من السياسة الخارجية لأية وحدة قد يتغير من حقبة زمنية إلى أخرى من حيث القيمة أو قد يتغير إلى وسيلة.[1]

وأيضا إن الهدف من السياسة الخارجية بشكل عام، هو المقصود الذي يريد صانع القرار تحقيقه، أي أنها تمثل رؤية صانع القرار للمستقبل على الصعيد الخارجي، فالهدف في السياسة الخارجية هو الغايات التي تسعى إليها الوحدة الدولية .[2]

فالهدف هو وضع معين يقترن بوجود رغبة مؤثرة لتحقيق الأهداف من خلال الإعتماد على الإمكانيات المتاحة للانتقال من مرحلة التفكير والتصور النظري إلى مرحلة التنفيذ والتحقيق.

فالأهداف السياسة الخارجية تتعدى الحدود الجغرافية للدولة لتؤثر في غيرها من الشعوب والدول كما أنها تتبنى أهداف ترتبط بنوايا والدوافع التي تتستر الدول عليها ولا تفصح عنها مما يصعب تحديدها وتتبعها وبالتالي فهي تخضع للإجتهاد أكثر من الحقائق المؤكدة والثابتة، ونذكر أهم الأهداف وأبرزها فيمايلي:

- ✓ أن يكون الهدف موضع إهتمام الجزء الأكبر من مواطني الدولة.
- ✓ أن تتبنى الحكومة هذا الهدف وتوفر الإمكانيات لتحقيقه.
- ✓ أن يكون الهدف موجها إلى الدول الخارجية بهدف إحداث أثر سياسي محدد.

والحقيقة من الصعوبة تحقيق أهداف الدولة في السياسة الخارجية ويعود ذلك إلى عاملين:

---

[1]- مثنى علي المهداوي، **واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية**، (جامعة بغداد ، مجلة العلوم السياسية، العدد38 –39).

[2]- عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الغفار، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه ليبيا وسوريا وأثرها عمى التحولات والتنمية السياسية في البلدين 2011–2014**، (مذكرة مقدمة لنيل شيادة الماجيستير في برنامج تخطيط والتنمية السياسية، جامعة نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا،2015)، ص: 27.

- ✓ إن الإهداف ليست واحدة بل متعددة مختلفة ومتنوعة، واختلافها وتنوعها يرتبط بطبيعة الدولة نفسيا وطبيعة المنطقة الكائنة فيها وطبيعة قوة الدولة.

إن الأهداف بالنسبة للدولة ليست متساوية في أهميتها بل هي متدرجة من حيث الأهمية، إلا أننا نستطيع بشكل عام أن نحدد الأهداف الأساسية لكل دولة بـ[1]:

1. الحفاظ على إستقلالية الدولة وسيادتيا و وأمنها القومي وسلامة أراضيها.
2. تحقيق أكبر قدر من المنفعة الإقتصادية للدولة من أجل الوصول إلى رفاهية مواطنيها.
3. زيادة قوة الدولة ويرتبط هذا الهدف بالهدف الأول، بل هو الأداة والوسيلة للحفاظ على سيادة الدولة وأمنها.

مثلما نتحدث في الاقتصاد عن الطلب الفعال ونعني به الرغبة في الشراء مقارنة بالقدرة الشرائية، فإننا في السياسة الخارجية نتحدث عن السياسة الخارجية الفعالة ونعني بها الرغبة في تحقيق هدف خارجي مقرونة بالقدرة على تحقيق هذا الهدف.

والدولة عادة ما تترجم مقدرتها على تحقيق الهدف من خلال استخدامها لوسائل مختلفة أهمها: الدبلوماسية، القوات المسلحة، الدعاية، الأدوات الاقتصادية.

الأدوات الدبموماسية: وتضم كافة المهارات والموارد التي تستعملها الدولة في تمثيل ذاتها إزهاء الوحدات السياسية الأخرى، والتفاوض معها سعيا لحماية مصالحيا.

الأدوات الاقتصادية: وهي الأنشطة التي تستعمل للتأثير والضغط في إدارة وتوزيع الموارد الإقتصادية للدولة أو الوحدات الدولية الأخرى.

الأدوات العسكرية: وتعني القدرات المتعلقة بإستعمال أو التهديد باستعمال القوة ضد الوحدات الدولية الأخرى، بهدف تحقيق أهداف تسعى إليها الوحدة الدولية، وعقد تحالفات عسكرية.

---

[1]- أشواق عباس، **السياسة الخارجية**،(الحوار المتمدن، العدد 1291 ، متحصل عليه من الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455 تاريخ التصفح: 2021/01/15، على الساعة: 8:00).

الأدوات السياسية الداخلية: وتعني القدرات المهارات والموارد التي تستعملها الدولة لكسب تأييد وخلق إجماع القوى السياسية الداخلية، مما يشكل داعما لسياستها الخارجية، فالسياسة الخارجية القوية هي إنعكاس لسياسة داخلية قوية[1].

ومن هنا يمكن القول بأن أهداف السياسة الخارجية لها معايير تقييمية وهي:

- ✓ معيار الرغبة في الهدف.
- ✓ المعيار الخاص بمدى توافر أو عدم توافر الأهدف.
- ✓ المعيار الخاص بإمكانية الحصول على الهدف.[2]

تتعد أدوات السياسة الخارجية وتنقسم تقليديًا إلى أربعة: الدبلوماسية، والدعائية، والاقتصادية، والعسكرية، ويندرج تحتهم العديد من التصنيفات والتفريعات، لكن في ظل عصر العولمة، وعصر ما بعد الحرب الباردة، حدث تداخلًا بينًا بين الأدوات وظهر مسميات جديدة لمضامين قديمة، فظهر ما يُسمى الدبلوماسية الاقتصادية، ودبلوماسية التنمية، ودبلوماسية الإجبار، والدبلوماسية الثقافية، ودبلوماسية الأنابيب.. وغيرهم. ومن ثم بات هناك تأكيدًا نظريًا وعمليًا أنه لا فصل بين تلك الأدوات عن بعضها، طالما أن الهدف منها هو تحقيق الهدف القومي، وانفاد إرادة الدولة، وفرض إرادتها.

فقد يأتي استخدام أداة فاتحة لاستخدام أخرى كاستخدام الأداة العسكرية تمهيدًا للتفاوض السياسي، والعكس صحيح، فقد يأتي استخدام أداة إنهاءً لا ستخدام أداة أخرى كالبدء في مساومات بعد أن انتهت الحرب، أو قد يأتي استخدامهم متصلًا، ففي أثناء الحرب يُرسل كل طرف رسائله الدبلوماسية وتعمل الوسطات اللدبلوماسية لإيقاف الحرب، وهو ما سنتأكد من صحته من خلال عرض من خلال الأمثلة التالية:

- أنه لا أفضلية مطلقة لأداة على أخرى؛ فالمواقف والسياقات هي التي تجعل من استخدام أداة على أخرى.
- أن استخدام الأدوات لا يأتي من منطلق الرشد المطلق؛ أي بحسابات المكسب والخسارة البحتة، بل يخضع لعوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

---

[1]- محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص ص: 91-94.

[2]- أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**،(بغداد: دار زهران لمنشر والتوزيع، 2010)، ص: 157.

- أن بعض الدول قد يكون لديها مهارة أكثر في استخدام أدوات عن الأخرى، كما أن تاريخ ممارسة وطبيعة النظام السياسي في الدولة كلها عوامل تجعل أن ثمة أدوات تتصور الدولة على أنها أكثر نفعًا لها.
- الدولة في اختيارها لأدوات التعامل مع الموقف أو تنفيذ الهدف، لا تضع أمامها كل الأدوات وتفصيلتها، بل تقصرها خبرة صناع القرار على أدوات بعينها.
- أن أدوات السياسة الخارجية الأربعة: الدبلوماسية، الاقتصادية، الدعائية، والعسكرية، ما هي إلا أوعية للعديد من التفريعات التي تندرج تحتهم.
- أن الفصل بين هذه الأدوات ما هو إلا فصل أكاديمي نظري لأغراض الدارسة العلمية[1].

المطلب الثالث: محددات السياسة الخارجية:

إن أهمية دراسة السياسة الخارجية لأي دولة تنبع من قوة الدولة وتأثيرها على الساحة الإقليمية والدولية، فإذا إمتلكت الدولة الأساس الصحيح لبناء سياسة خارجية، فإنها تكون فاعلا إقليميا ودوليا، وأما اذا افتقدت لذلك الأساس فتتسم بالضعف، و منه تتبع أهمية دراسة المحددات التي تتحكم في السياسة الخارجية.

الفرع الأول: المحددات الداخلية

تتمثل المحددات الداخلية في السياسة الداخلية للدولة وأنماط التفاعل بين وحدات النظام السياسي ومتغيرات البيئة الداخلية من أحزاب سياسية وجماعات الضغط والرأي العام حيث تؤثر متغيرات البيئة الداخلية على سلوكيات السياسة الخارجية للدول فالمحددات الداخلية هي عبارة عن متغيرات مرتبطة بالتكوين الذاتي والبنيوي للدولة .[2]

---

[1]- أحمد عبد الرحمن حسن خليفة، **أدوات السياسة الخارجية**: (التفاعلات والتداخلات، جامعة الإسكندرية: 2018)، ص: 23.

[2]- محمد عربي لادمي، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**،(تمنراست، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي متحصل عليه من الموقع: http://democraticac.de/?p=، تاريخ التصفح: 2021/02/21 على الساعة: 14:22).

وهي غير ناتجة عن تفاعل الدولة مع الوحدات الدولية الأخرى وتتمثل الأبعاد الداخلية في دور التوترات والأزمات الداخلية في التأثير على السياسة الخارجية بالتالي يتأثر النشاط الخارجي من خلال الضغوطات التي تفرضها الأزمات الداخلية.[1] حيث يفترض بعض الدارسين أن تفاقم المشكلات الاجتماعية يؤدي إلى افتعال السلطات السياسية للمشاكل الخارجية، كإفتعال صدام إديولوجي أو خارجي أو أزمة دولية محدودة بهدف التخفيف من الضغوطات الناتجة عن المشاكل الداخلية وتوجيه الرأي العام نحو الصراع الخارجي ولكن هناك من ينفي إمكانية تحقيق الأزمة الداخلية من خلال خلق أزمة خارجية تختلف العلاقة بين الصراع الداخلي والخارجي من مجتمع إلى آخر، فنجد أن النظم التسلطية هي أكثر النظم ميلا إلى تحويل الصراع الداخلي إلى صراع خارجي مقارنة بالنظم الديمقراطية التي قد تقل قدرة النخبة الحاكمة فيها في تحويل هذا الصراع، أما الدول النامية فهي الأكثر ميلا لافتعال الصراعات الخارجية للتغلب على مشاكلها الداخلية كما أن تحويل الصراع الداخلي إلى صراع خارجي قد لا يؤدي بالضرورة إلى حل المشاكل الداخلية فقد يكون سببا في تفاقم هذه الأخيرة خاصة إذا لم تأخذ الفئات الإجتماعية الصراع الخارجي على محمل الجد ما يؤدي بالتالي إلى خسارة النخبة الحاكمة للصراع الخارجي.

كما أنه قد يتحول الصراع الداخلي الى صراع خارجي عن طريق سياسة مقصودة من النخبة السياسية أونتيجة عوامل أخرى تتمثل في انعكاس الصراع الداخلي نحو الخارج وميل القوى الخارجية إلى التدخل في الصراعات الداخلية لدولة أخرى كما قد يؤدي الصراع الخارجي إلى تفاقم المشاكل الداخلية، ما يؤدي إلى تردد النخبة الحاكمة في تسوية مشاكلها الخارجية خوفا منها من إستغلال العدو الخارجي لمشاكلها الداخلية وذلك من خلال الضغط عليها ووضع مطالب مجحفة لتسوية الصراع كما أن تفاقم الصراع الداخلي يؤدي إلى صعوبة التوصل إلى إتفاقيات دولية لتسوية المشاكل الخارجية .[2]

---

[1]– رياض مزيان: **الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة حرب الخليج الثانية**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخصر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، 2004–2005)، ص ص: 12–14.

[2]– ليلى مداني: **توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق: 2003** ، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، ص: 25.

قد تلجأ النخبة الحاكمة إلى التغلب على المشاكل الداخلية دون الدخول في صراعات خارجية وذلك من خلال الدخول في علاقات سلمية مع الدول الخارجية ما يساعد الدول في توحيد قومياتها، تعتبر الظاهر القومية بمثابة قوة مؤثرة على سياسات الدول وعلاقتها بالدول الأخرى نظرا لنشوء خلافات بين النخب الحاكمة حول الأسلوب الأمثل لتحقيق الوحدة السياسية أو محاولة هذه الأخيرة للإبقاء على أوضاع التجزئة، فتعبر القومية عن الإحساس النفسي بالإنتماء إلى الدولة القومية حيث تطورت القومية في الدول النامية خاصة، ويرجع ذلك إلى ضعف الشعور بالإنتماء وعدم قدرة هذه القوميات في التأثير على العملية السياسية مقارنة بالمجتمعات المتقدمة التي أسست فيها القومية على المشاركة السياسية، وبالتالي أصبحت هذه القوميات أكثر قدرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية كما قد تؤثر القومية بشكل ايجابي أو سلبي على السياسات الداخلية والخارجية، حيث تساهم القومية في توحيد الشعوب التي تشترك في قومية واحدة، كما قد تؤدي إلى تفرقة الجماعة وذلك عن طريق الصراعات الشديدة بين الجماعات العرقية والإنفصالية وبالتالي فهناك من ينظر للقومية على أنها قوة خلاقة لتأكيدها على الكيانات القومية المستقلة والبعض الآخر ينظر إليها على أنها قوة غير خلاقة فالشعب قد لا يرغب في معارضة سياسات حكومته أو في بعض الأحيان ينعدم النقد العام لهذه السياسات بالتالي فهناك من ينظر إلى القومية على أنها تساعد في تحقيق الديمقراطية، وتشجع على المشاركة السياسية أو أنها أداة تستخدمها الدكتاتوريات للحصول على التأييد الشعبي وإدماج الجماهير في شعارات الدولة القومية.[1]

كما أن هناك من يرى بأن القومية تؤدي إلى السلام وذلك من خلال إقرار حق تقرير المصير القومي كوسيلة لتحقيق السلام، ولكن يذهب البعض الآخر إلى إثبات أن القومية تؤدي إلى الحرب وذلك بسبب التعصب العرقي والكره للأجانب، بالإضافة إلى دور المؤسسة العسكرية حيث تتمثل القدرة العسكرية في تملك الموارد والتكنولوجيا التي تسمح للدولة بالدخول في صراعات مسلحة، وبالتالي فإن إمتلاك الدولة للقوة العسكرية قد يدفع بها إلى اللجوء إلى القوة العسكرية والميل نحو استخدامها في التعامل مع الآخرين.[2]

---

[1]-ليلى مداني: **توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق: 2003**، المرجع السابق، ص: 27.

[2]- إبراهيم بن دايخة: **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، 2008–2009)، ص: 38.

ومن أجل تحقيق سياستها الخارجية فالمؤسسة العسكرية لها دور مهم في عملية صنع السياسة الخارجية وذلك لإمتلاك هذه الأخيرة لوسائل الإكراه في المجتمع، هذا وقد تكتسب المؤسسة العسكرية مهارات تنظيمية مهمة من التدريبات والمساعدات العسكرية التي تعزز دور المؤسسة العسكرية في العديد من الدول خاصة في الدول النامية، كما أن العلاقات المدنية العسكرية تتفاوت في كل من الدول الشمولية والمجتمعات الديمقراطية حيث تنتشر الأقليات العسكرية في دول العالم الثالث، أين تكون المؤسسة العسكرية هي المسيطرة ما يؤدي إلى كثرة الإنقلابات العسكرية في تمك الدول، كما يؤثر وجود هذه الأقليات العسكرية على العلاقات بين الدول فقد تلجأ الأقليات العسكرية إلى ربط علاقات مع بعضها البعض مقابل علاقتها بالحكومات المدنية،أما في الدول الشمولية فتتميز العلاقات المدنية العسكرية بالحساسية هذا لإعتماد حكومات الدول الشمولية على القوة العسكرية والإرهاب للسيطرة على شعوبها، أما في الدول الديمقراطية فهي تهتم بإبقاء السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية ويتم وضع القادة العسكريين تحت سلطة وزراء الدفاع المدني، بينما في النظم الرئاسية فغالبا ما يكون رئيس الدولة هو القائد الأعلى للقوات المسلحة أما في حالة الحروب فترجع الأولوية إلى السلطة العسكرية ولكن بالرغم من أهمية القوة العسكرية إلا أن أهميتها تضاءلت كأداة لتحقيق السياسية الخارجية.[1]

الفرع الثاني: المحددات الخارجية

تتمثل المحددات الخارجية في مختلف الأفعال وردود أفعال الدول الأخرى وتشمل كل العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة من الجانب الجغرافي، حيث تؤثر العوامل الخارجية على إدراك صانع القرار كما يحدد النظام الدولي سلوك الدول ةيقيدها ويحدد شكل وطبيعة السياسة الخارجية للدولة ويدفع بالدول إلى تبني نمط معين من السياسة الخارجية، والنظام الدولي يأخذ ثلاثة أشكال هي الأحادية القطبية التي تييمن فييا قوة واحدة على النظام الدولي ونظام الثنائية القطبية، حيث تتركز الموارد بين دولتين أو أكثر والشكل الأخير يتمثل في النظام المتعدد الأقطاب الذي توزع فيه الموارد على عدة دول، كما تعبر المحددات الخارجية عن تلك المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية وتتمثل في تلك السلوكيات الناتجة عن تفاعل الدولة مع بقية الوحدات الدولية. وتتمثل محددات السياسة الخارجية في المنظمات الدولية التي أدى ظهورها إلى زيادة النشاط الدبلوماسي والتنسيق بين الدول في مواجهة المشاكل الدولية، حيث غالبا ما تلتزم الدول بمواثيق هذه المنظمات فتتمتع المنظمات الدولية

[1]-لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، عمادة شؤون المكتبات،(الرياض، 1989)، ص: 66.

الرسمية بالشخصية القانونية والمسؤولية الدولية إلا أنها لا تتمتع بصفات الدولة فقراراتها لا تحمل الصفة الإلزامية[1].

من أهم المنظمات الدولية نجد عصبة الأمم التي استهدفت توثيق التعاون بين الأمم وضمان السلم والأمن الدولي بتعدد صفات المنظمات منها المنظمات الدولية والإقليمية وغير الحكومية والشركات متعددة الجنسيات[2] .

حيث تختلف أدوار وأهداف هذه المنظمات وإحترام قواعد القانون الدولي، كما اهتمت هذه المنظمة بالمسائل الإجتماعية والإنسانية إلا أن هذه المنظمة لم تثبت فعاليتها في معالجة النزاعات الدولية أدى إلى فشلها وظهور منظمة الأمم المتحدة التي سعت بدورها إلى إتخاذ تدابير مشتركة لمنع الأسباب التي تهدد الأمن والسعي إلى تحقيق التعاون بينها في جميع المجالات، كما تمثلت أهداف هذه المنظمة في السعي لحل الخلافات والنزاعات بالطرق السلمية دون إستعمال القوة ضد أي دولة، وتظم المنظمة ستة فروع تتمثل في الجمعية العامة التي تظم جميع الأعضاء بمجلس الأمن وهو أداة الأمم المتحدة في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين يتم فيه مناقشة القضايا التي تهدد الأمن الدولي بالإضافة إلى المجلس الإقتصادي والإجتماعي الذي يهدف إلى تحقيق التطور الإقتصادي والإجتماعي وتعزيز التعاون الدولي في أمور الثقافة والتعليم ومجلس الوصاية الذي يشرف على تنفيذ الوصاية الإقليمية، بالإضافة إلى محكمة العدل الدولية والأمانة العامة. [3]

كما أن هناك مجموعة كبيرة من المنظمات تسعى إلى تحقيق التطور والتقدم الإقتصادي والإجتماعي ومن بينها هيئة العمل الدولية وهيئة الأغذية والزراعة اليونيسكو (الأمم المتحدة للتربية والتعليم والثقافة)، البيئة الصحية العالمية، البنك الدولي للإنشاء والتعمير، صندوق النقد الدولي واتحاد البريد العالمي...إلخ، أما المنظمات الدولية الإقليمية التي تهدف لتحقيق المصالح المشتركة للدول وبالتالي تعمل على التنسيق والتعاون مع بعضها ومن المنظمات الإقليمية نجد المنظمات القارية التي تختص بقارات محددة، والتي تترابط مع بعضا جغرافيا

---

[1]-محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص: 18 .

[2]-لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، المرجع نفسه، ص ص: 155.

[3]-إبراهيم بن دايخة: **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، المرجع السابق، ص 29.

وسكانيا واقتصاديا مثل إتحاد الدول الأمريكية، الإتحاد الإفريقي وهناك منظمات إقتصادية مثل الأوبك، الأسيان ومجلس المساعدات الإقتصادية (الكوميكون سابقا).[1]

المبحث الثاني: الاطر المفاهيمية للسياسة الخارجية

يثير تناول السياسة الخارجية لدولة من الدول، العديد من الأبعاد والقضايا النظرية والتحليلية، في مقدمتها، مفهوم السياسة الخارجية، ومدي ارتباط هذه السياسة بالتحولات التي يشهدها النظام الدولي، من حيث أثر هذه التحولات علي طبيعة ونطاق واهتمامات هذه السياسة، وكذلك مدي تأثير متغير القيادة السياسية في صنع وتوجيه السياسة الخارجية، من حيث مدي صحة مقولة أن هذه السياسة بالأساس شخصية، نظراً لسيطرة عدد محدود من الأشخاص علي صنعها وتوجيهها.

وتنصرف السياسة الخارجية إلى سياسة وحدة دولية واحدة، أى البرامج التى تتبعها تلك الوحدة إزاء العالم الخارجي، وهو ما يميز السياسة الخارجية من العلاقات الدولية، فهى تلك السياسة التى يصوغها الممثلون الرسميون للوحدة الدولية، أى الأشخاص المخولون رسميًا اتخاذ القرارات الملزمة، كما تنصرف إلى برامج العمل الخارجي المعلنة، أي أنها برامج مقصودة لذاتها وقابلة للملاحظة.

تعددت الاتجاهات النظرية التي حاولت تقديم أطر تفسيرية لفهم الدوافع والأسباب التي تدفع الدول إلى تبني توجهات محددة في السياسة الخارجية في فترات زمنية معينة، وهذا ما يبرره وجود عدة تصنيفات ونماذج نظرية مع اختلاف المستويات والمتغيرات التي ركزت عليها كل نظرية بهدف فهم السلوكيات الخارجية للدول كوحدة تحليل رئيسة في النظام الدولي، وقد برز ذلك على وجه الخصوص في إطار المقاربات النظرية التقليدية والعديد من النظريات التي تطورت لاحقا.

[1]– محمد السيد سليم، **تحميل السياسة الخارجية**، المرجع السابق، ص: 225.

المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة

تعد الواقعية الجديدة التي تعرف أيضا بالواقعية البنيوية أو الواقعية العصرية بمثابة امتداد للواقعية التقليدية في الثمانينات . ومن أهم مؤيديها كينيث والتز وستيفن كريزنر وروبرت جيلبن، وهؤلاء تخطو كثيرا سابقيهم من الواقعيين التقليديين التجريبية من خلال جهودهم بإيجاد نظرية المتنافرة الأجزاء أو ما يعرف علمية موضوعية للسياسة الخارجية على عكس المدرسة التقليدية القائمة على البديهة وبعبارة أكثر دقة.

كانت إستراتيجية والتز الأساسية للمحافظة على الواقعية في وجه تحدي المذهب التعددي هي تقييد نطاق الواقعية كنظرية أولا، في حين أن مورغانثو كان يعد " النظرية " مصطلحا فضفاضا على الرغم من إشارته المتكررة إلى قوانين السياسة وما شابه ذلك فإن والتز يرى أن النظرية قد عرفت بدقة بشأن الطريقة العلمية كما تعكسها عدسة النظرية الاقتصادية الحديث.

وسع والتز مفهوم القوة ليتضمن عناصر أخرى غير القنوات القتالية، وحاول الربط بين قوة الدولة، وامتلاك عناصر مثل المساحة، والموقع الجغرافي ، والموارد المادية والطبيعية، والسكان ودرجة النمو الاقتصادي، والتطور العسكري، والاستقرار السياسي والكفاءة ويمكن تمييز النظريات التي تتناول النواحي المختلفة من العلاقات الدولية ، الواحدة عن الأخرى، على أساس الظاهرة أو المتغير التابع الذي تحاول كل منها تفسيره، وتسعى نظرية السياسات الدولية

لشرح الأحداث الدولية . وإذ تأثر كينيث والتز باستمرار العنف وتوازنات القوى فيما بين الدول— وهو ما يراه كنتائج منتظمة للحياة الدولية — فقد عمد والتز إلى صياغة مثل هذه النظرية، غير أنه في تعليلها للأحداث الدولية، لا تستطيع نظرية السياسة الدولية تفسير دوافع الأمم، وإنما ينبغي عليها بدلا من ذلك تقديم افتراضات بشأنها ويقابل ذلك، أن نظرية السياسة الدولية تفسر لماذا يكون للدول المختلفة، أو الدولة نفسها في لحظات تاريخية مختلفة، نوايا وأهداف وأولويات مختلفة نحو العالم الخارجي.

ويتضح مما تقدم، أن المدرسة الواقعية الجديدة، تؤكد على استخدام الأدوات الناعمة في السياسة الخارجية حيث حلت محل القنوات القتالية، كون هذا العصر هو عصر الاقتصاديات القائمة على المعلومات ،

والاعتماد المتبادل الذي يتخطى الحدود القومية، أصبحت القوة أقل قابلية للنقل والتحويل، وأصبحت مادية ملموسة وإكراهية بدرجة أقل1.

-انتقادات الواقعية الجديدة:

رغم أن الواقعية الجديدة جادلت الواقعية الكلاسيكية، إلا أنها تظل أحد فروع الواقعية، ويتفق التوجهان في الأسس المشتركة التي تمثل الفكرة الرئيسية للنهج الواقعي، وهي قوة وبقاء الدولة، ويختلف التوجه الكلاسيكي عن الجديد في الطريقة، حيث لم ترجع الواقعية الجديدة كل أسباب الصراعات على السلطة إلى طبيعة الدول كحال الواقعية الكلاسيكية، بل أرجعتها إلى طبيعة النظام الدولي باعتباره عالم من الفوضى، فالواقعية الجديدة ترى أنَّ الحالة الطبيعية للدول هي التسابق في الحصول على القوّة والسلطة التي تضمن بقائها وهيمنتها.

ويرى منتقدي الواقعية الجديدة أن هذا المنهج لم يعد صالح لتفسير العلاقات الدولية، فمفاهيم الفوضى، توازن القوى، والقوة ترجع إلى حقبة انتهت، والعلاقات الدولية تتطور، وظهرتَّ أنماط ومفاهيم جديدة، منها الديمقراطية، العولمة، الاعتمادية، والمؤسساتية، ولذلك فقدت الواقعية قدرتها في تفسير العلاقات خاصة بعد الحرب الباردة.

وأخطأت الواقعية الجديدة، أيضًا في إهمالها للتاريخ وعلم الاجتماع والفلسفة؛ وكان هذا الإهمال؛ وعدم مراعاة التحولات المنهجية في العلاقات الدولية، مع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة؛ سبب لاختزال وتراجع هذا الاتجاه، ومع ذلك، ظلت الواقعية الجديدة برنامجًا بحثيًا في دراسة العلاقات الدولية[2].

---

[1]- الدكتور محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ،(ط2 ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 2007)، ص: 125.

[2]- أحمد محمد أبوزيد، كينيث والتز: **خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959_2009) دراسة استكشافية**، (مجلة المستقبل العربي للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 27، 2010). ص: 75.

-ما بعد الواقعية الجديدة:

أثبت مفهوم "والتز" للعلاقات الدولية وحججه الموضوعية تأثيرًا، وسيطرت المناقشات بين الواقعيين الجدد ومنتقديهم على الميدان في معظم الثمانينيات والتسعينيات، وعلى الرغم من أن مخالفة المؤسسات الليبرالية الجديدة مزاعم "والتز "حول صعوبة التعاون في ظل الفوضى، إلا أنهم اعتمدوا أساليبه والعديد من افتراضاته، وفي هذا السياق انقسم الواقعيون الجدد إلى معسكرات "دفاعية "و"هجومية".

-الواقعية الدفاعية:

وهي إحدى صور الواقعية، التي تتماثل مع الواقعية التقليدية في النظر إلى الدول بوصفهم لاعبين عقلانيين ولاعبين أساسين في الشؤون الدولية، وتصور النظام على أنه فوضوي، لكن الفوضى هذه أقل تهديدًا، ويمكن للدول أن تتعامل مع معظم التهديدات الخارجية من خلال تعديل ميزان القوى الدفاعية.

-الواقعية الهجومية:

ظهرت الواقعية الهجومية كرد فعل للواقعية الدفاعية، حيث انتقدت مرتكز الواقعية الدفاعية الأساسي في أن إطار الفوضى الدولية تبحث فقط عن أمنها، حيث تفرض الفوضى باستمرار على الدول تعظيم وزيادة القوة، لذلك يعتقدون بتزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، واستمرار حالة الفوضى المطلقة، وما يميز هذا الصراع عن واقعية "والتز "هو عدم الإقرار بأن تفسير السياسات الخارجية والمخرجات الدولية لمختلف الدول يكون مبنيًا على فكرة الفوضى، وهذا ما ترفضه الواقعية الهجومية كعامل واحد[1].

[1] -د. أحمد وهبان، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"**، (المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، 2016)، ص ص: 88-89.

المطلب الثاني: النظرية السلوكية والنظرية ما بعد السلوكية

الفرع الأول: النظرية السلوكية

نشأت المدرسة السلوكية في منتصف الخمسينات، وتبلورت بشكل أساسي في الستينات، وهدفت إلى إيجاد نظرية تفسيرية وتنبؤية باعتمادها على قواعد ومناهج بحث علمية ومقارنة تقوم بمجملها على القياس الكمي للمتغيرات الواقعية في العلاقات الدولية.

1- تعريف النظرية السلوكية:

هناك من يعرّف السلوكية بأنّها" :منهج في دراسة علم النفس، ترى السلوكية أنّ النظرية النفسية ينبغي ألّا تشير إلى الظواهر التي يمكن ملاحظتها على نحو مباشر، وقياسها على نحو موضوعي، ولكن الحالات الذهنية للعناصر لا ترضى هذه المعايير ... وينتقد التحليل السلوكي غالبا بسبب تردّده المفرط في الذهاب إلى أبعد مما هو ملاحظ على نحو مباشر، وبسبب البحث الكثير في القابلية، وليس أهميتها أو ما تثيره من الاهتمام".

وهناك من يعرف السلوكية: "تنطلق في تحليلها للحياة السياسية على أنّها مجموعة قوية (رسمية وغير رسمية) تمارس نشاطات سياسية، وهذه النشاطات تحركها دوافع وأحاسيس، وعالم السياسة الدولي، وهو عالم الصراع من أجل القوة، وهذا الصراع تحركه دوافع قومية متباينة من الأمم والشعوب ... فهم يبدون (السلوكيون) بدارسة السلوك الفعلي الذي يقبل الملاحظة ثم يقومون بتصوير الفروض على أساس أنّ الفرض يحدّد لهم العلاقة بين عاملين أو أكثر".

2- الثورة السلوكية ونظرية السياسة الخارجية:

إنّ أهم ما ميّز الثورة السلوكية في العلاقات الدولية هو ظهور مجالات دراسة فرعية صاحبتها تحديات بناء أطر نظرية مناسبة لهذا الفرع، وعلى رأسها السياسة الخارجية، وتطمح المدرسة السلوكية إلى وضع علم السياسة الخارجية يقوم على إخضاع السلوك الخارجي للدراسة العلمية من أجل بناء نظرية تفسيرية تنبؤية.

ويرتكز التجديد الذي جاءت به السلوكية في السياسة الخارجية مقابل التحليل الكلاسيكي للعلاقات الدولية بالخصوص حول نقطتين أساسيتين:

- ✓ **الفرد كوحدة تحيل مركزية:** لطالما اعتبر المحلول الكلاسيكيون للعلاقات الدولية خاصة الواقعية الكلاسيكية أنّ الدولة هي الوحدة الأساسية للتحليل، لكن بالمقابل تعتمد السلوكية على منهجية تشخيصية للدول بمعنى تحليل الدول من خلال أشخاص صناع القرار فيها، فمقابل الدول كفاعل وحدوي، حيث يركز المقترب الإدراكي على دور نفسية صانع القرار المقترب المؤسساتي على دور الأجهزة والمؤسسات الحكومية.
- ✓ **البيئة النفسية للفرد في مواجهة فرضية العقلانية:** تعرضت فرضية العقلانية للعدد من الانتقادات،حيث بدأت الدارسات تركز على الفرد ودوافعالفرد، وتأثيرها على سلوكيات الدول، وبدأت الأبحاث حول الأسباب التي تدفع القادة أو الدّول بطريقة لعدّة أسابا : » معيّنة، فتكلّم" جرفس "عن دور سوء الإدراك، وتأثيره على عملية القرارات، فيقول أنّه «.)الفاعل كدولة أو كفرد قد لا يعرف كيف يتصرف في بعض الأوقات .[1]

3- نقد المدرسة السلوكية:

على الرغم من منهجية المدرسة السلوكية في البحث العلمي ومحاولة ربطها بالعلاقات الدولية، فإنّها تعرضت لبعض الانتقادات أهمها:

-تنقد بأنها تبتعد عن الواقع الدولي لعدم تمكنها من إخضاع بعض الظواهر الموجودة في العلاقات الدولية كالجوع والمرض وغير من الظواهر.

-إنّ الفصل بين القيم السياسية أو غير السياسية المؤثرة في شخصية الباحث، كما تدعي هذه المدرسة غير صحيحة، بحيث أنّ القيم موجودة ومؤثرة في البحث ونتائجه.

-هناك فرق أحيانا بين التكهن والتنبؤ بالمستقبل وصعوبة التوقع الحتمي بحوادث المستقبل.[2]

---

[1]- د .عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية،) ، ص: 116.

[2]- عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص ص: 165 - 154 .

إنّ هذه الانتقادات وغيرها ساهمت إلى حد ما في إضعاف موقع المدرسة السلوكية، ودفعت بعض البحثين والمفكرين إلى إجراء أبحاث والدراسات جديدة شكت فيما بعد طروحات لمدرسة جديدة "سميث "مدرسة ما بعد السلوكية، فما هي هذه المدرسة

الفرع الثاني: المدرسة ما بعد السلوكية

منذ أواخر الستينيات من القرن العشرين بدأت تظهر تحولات وأفكار جديدة لدى بعض الباحثين في العلاقات الدولية مستنفدين من الانتقادات التي وجهت إلى المدارس السابقة محاولين بناء مدرسة جديدة "مدرسة ما بعد السلوكية."

1- أفكارها:

- ✓ **نقد المدرسة السلوكية:** كان" دافيد استون "من أبرز رواد النظرية ما بعد السلوكية، ومن الذين خاضوا ثورة ضد السلوكية التي تتنكر للقيم والاعتبارات لأخلاقية بحجة الموضوعية العلمية، وتلتقي منطقات هذه النظرية مع منطلقات المدرسة المثالية في العلاقات الدولية في العلاقات الدولية من حيث أنّ الاثنين يركزان على أهمية القيم، ويدعوان إلى توجيه الأبحاث للاهتمام بقضايا الساعة، وخدمة أهداف السلم وإيجاد السبل لتلاقي الحروب والنزاعات، وبناء مجتمع دولي أفضل .
- ✓ **أهمية القيم:** ترتكز هذه المدرسة في مطلقاتها على أهمية القيم في أهداف البحث، ومسلماته، وترفض

المنطلق الذي بوجود بحث مجرد من أية قيمة، كما هو عند السلوكية، وتدعو إلى توجيه الأبحاث لخدمة السلام العالمي والابتعاد عن الحروب.[1]

[1]- محمد منذر، **مبادئ العلاقات الدولية من النظرية إلى العولمة**، (بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 20020)، ص ص-38. 37

-نقد النظرية الواقعية:

نقد النظرية" ما بعد السلوكية "للمدرسة الواقعية هو من حيث تركيز هذه الأخيرة على فكرة أنّ الدولة فاعل وحيد في العلاقات الدولية، وهذا غير صحيح بالنسبة لها .فبالنظر إلى العلاقات الدولية، نجد أنّ هناك فواعل أخرى مؤثرة وموازية للدولة، تؤدي أدوارا في بعض الأحيان تكون أكثر تأثيرًا من الدولة نفسها، وتنتقد النظرية بعد السلوكية النظرية الواقعية للسببين هما:

- الواقعية لا تأخذ بعين الاعتبار تأثير الترابطات عبر الدولة والترابطات الكونية، والاعتماد المتبادل على السياسة العالمية.

- ترتكز على قضايا الأمن ولا تحاول إيجاد سياسات تساعد البشرية على التغلب على الأزمات الكونية التي تهددها.

- ✓ **مفهوم السيادة**:تنظر النظرية ما بعد السلوكية إلى مفهوم السيادة الدولية القومية أصبح في عداد الماضي .فلميصبح بنفس الصرامة التي كان عليها من قبل.
- ✓ **الانسجام مع أفكار المثالية**: تلتقي النظرية ما بعد السلوكية مع النظرية المثالية في المسلمة الرئيسية بأنّ هناك انسجام في المصالح بين الأفراد، وبين المجتمع الكوني، وأيضا بين المصلحة القومية والمصلحة العالمية في شؤون التنمية والأمن والحفاظ على المصادر" فوق قومية "لإدارة النزاعات التي تنشأ بين الدول والمساهمة في حلّها.[1]

2- الانتقادات الموجهة للمدرسة ما بعد السلوكية:

إنّ من أهم الانتقادات التي وجهت إلى مدرسة ما بعد السلوكية هي كالانتقادات التي وجهت سابقا إلى المدرسة المثالية من حيث أنّها تخلط بين وصف الواقع، وتقديم الإرشادات لتغييره الدعوة بضرورة وأهمية لإقامة حكومة عالمية وإمكانية إقامة تلك الحكومة.

[1]- محمد منذر، **مرجع سابق**، ص: 40.

لقد حاولت المدرسة السلوكية الربط بين الظواهر السياسية والاجتماعية لتخرج بنتيجة مفادها أنّ السلوك السياسي هو جزء من سلوك اجتماعي عام، لكن هذه المدرسة انتقدت من طرف" دايفد استون"، وغيرهم، والذي كان من أبرز رواد النظرية ما بعد السلوكية التي ترتكز في منطلقاتها على أهمية القيم في أهداف البحث، وأنّ هناك أطراف فاعلة أخرى على صعيد السياسة العالمية غير الدولة.

المطلب الثالث: نظرية صنع القرار

لقد شهدت الخمسينات نموًا سريعًا متشبعًا في ميدان السياسة الخارجية، وتعتبر نظرية اتخاذ القرار من أكثر النظريات التي تلاقي اهتمامًا في دراسة العلاقات السياسية الدولية وتهتم بتحليل كل العوامل والمؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية.

الفرع الأول: تعريف نظرية صناعة القرار

هناك من يعرّفها بأنّها: "الدراسة المتفتحة والشاملة لمختلف العناصر التي يجب أن تأخذ بعين الاعتبار عند تحليل سياسة معيّنة سواء بشكل عام أو في لحظة معيّنة أي أنّ النظرية تعمل في شكل مفيد بين هذه المتغيرات، لكن لا تضع بالضرورة فرضيات تطلب من صانع القرار أن يعمل على أساسها، وربما يكون من الأنسب اعتبار نظرية اتخاذ القرار من بين النظريات الجزئية بدلًا من اعتبارها نظرية كلية . فهي ترتكز على جانب جزئي من النظام السياسي ككل، وبالتحديد على وحدات معيّنة خاصة باتخاذ القرار".[1]

يرى" ستايدر "في نظرية اتخاذ القرار" :عملية متتابعة لمراحل، وتشتمل على عدد من الأطراف المتفاعلين في بيئة قرارية معيّنة، وهذه البيئة القرارية تضم الوحدات المسؤولة عن اتخاذ القرار الخارجين ويؤثر في هذه الاطراف المتفاعلة عدد من العوامل مثل : الدوافع، مجالات الخبرة، الاختصاص، نمط الاتصالات المسيطرة، طرق تفسير البيانات التي تتناول العناصر المختلفة للقرار ... إلخ.[2]

[1]- عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص: 354 .

[2]- صلاح هويدي، **العلاقات الدولية مفهومها وتطورها**، (الإسكندرية : دار الوفاء للدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2007)، ص: 43.

الفرع الثاني : عملية صنع القرار في السياسة الخارجية

أحد المحاولات في سبيل تطوير مقاربة صناعة القرار النظمية في دراسة السياسة الدولية كانت في بداية الخمسينات من طرف" ريتشارد سنايدر"، فتأكّد على أنّ هدف تحليله هو إعادة صياغة العالم، كما يراه صناع القرار في الواقع من اجل تفسير السلوك، هذا ما قاده إلى مناقشة:

1- العوامل الموضوعية:أي النقاط الأساسية لصناعة القرار يحددون الموقف، وليس من المنظور التحليلي.

2- **المصادر المحتملة لموقف الدولة**: الإطار الهيكلي الذي يضم عددًا من العوامل في مختلف مستويات التحليل، وكل عامل يختلف من حالة إلى أخرى.[1]

يدافع" ريتشلرد "عن الاعتبار النظمي لعدد من العوامل التي يمكن أن تؤثر على قرارات صناع القرار، فالإطار المفاهيمي يظهر دور الإدراك والمنظمات غير الحكومية في التأثير على السياسة الخارجية.

هذه النظرية تتناول ظواهر العلاقات الدولية، وموضوعات السياسة الخارجية من منظور صانع القرار، وكلّ مداخلاته السيكولوجية، والبيئية والمعرفية، فهي تدرس العلاقات الدولية ليس من خلال صناع قراراتها، إذْ يتم تحديد الدولة بصناع قراراتها الرسمين وغير الرسمين.

ويرى ريتشارد وزملاؤه بأنّ الذين يدرسون في السياسة الدولية يهتمون بالدرجة الأساسية بالأفعال وردود الأفعال والتفاعلات بين الوحدات السياسية الي يطلق عليها الدول القومية، وقد ساقه هذا إلى بناء إطار نظري لعملية صناعة القرار يتضمن العناصر النظرية التالية:

أ- البيئة الداخلية لصنع القرار: وتشمل :

- البيئة غير الإنسانية.

- المجتمع.

- البيئة الإنسانية(الثقافة والسكان.)

[1]- عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص ص:356 - 355 .

ب– الهيكل الاجتماعي والسلوكي :ويشمل:

- القاسم المشترك الرئيس بين توجهات القيم.
- المشترك الدستوري(النماذج.)
- الخصائص الرئيسية للمنظمات الاجتماعية.
- دور الاختلافات والاختصاصات.
- الجماعات :الأنواع والوظائف.
- العمليات الاجتماعية المناسبة، وتشمل:
  - ✓ تكوين الرأي.
  - ✓ المؤثرات الاجتماعية على البالغين.
  - ✓ المؤثرات السياسية.
  - ✓ عملية صنع القرار :صناع القرار.
  - ✓ الفعل.

ج– البيئة الخارجية لصنع القرار وتشمل :

- البيئة غير الإنسانية.
- الثقافات الأخرى.
- المجتمعات الأخرى.
- المجتمعات المنظمة والموظفة كدول وفعل الحكومة.[1]

[1]– عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص: 358 .

ومن خلال البناء النظري السابق يمكن تحديد المتغيرات المتحكمة في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية من خلال ثلاث وجهات نظر ريتشارد:

تتحكم البيئة المحيطة بصانع القرار في إدراكه ونمط تقديره للموقف الموجه بناء على المعطيات المطروحة أمامه في البيئة الخارجية.

- عناصر عملية صناعة القرار تتحدد في النقاط التالية:

- ✓ اللاعب واللاعبون.
- ✓ الأهداف.
- ✓ الوسائل.
- ✓ الموقف.

- عملية صناعة القرار عملية معقدة تتدخل فيها مجموعة كبيرة من العناصر، وتعمل بطريقة أكثر تعقيدًا، ومن بينها شبكة الاتصالات، وحجم تدفق أو توفر المعلومات، ونوعية الضغوط التي يتعرض لها صانع القرار، ومستوى المركز الوظيفي الذي يشكله.

- هذه النظرية تتناول العلاقة بين البيئة الداخلية والبيئة الخارجية، وتأثيرها على عملية صنع القرار، والعلاقة بين صانع القرار والمنظمات، ومختلف ردود الأفعال من جميع الأطراف.

3- الانتقادات الموجهة لنظرية صنع القرار:تعرضت هذه النظرية لعدّة انتقادات من بينها:

إنّ مناهج النظرية يعالج موضوع الدوافع في اتخاذ القرارات الخارجية غير واضحة أو محدّدة، وهذا المنهج لم يتعرض لتحديد نوعية التأثيرات المتبادلة القائمة بين مختلف العناصر والمتغيرات الرئيسة في عملية اتخاذ القرارات الخارجية، ومن ناحية أخرى فالعلاقة بين العوامل الشخصية والعوامل التنظيمية في هذا النموذج من نماذج التحليل ليست واضحة كذلك.[1]

[1]- صلاح هويدي، **مرجع سابق**، ص. 35 .

الفصل الأول:

الثورة وسقوط النظام السياسي في ليبيا

الفصل الأول: الثورة وسقوط النظام السياسي في ليبيا

ثمــة علاقة وثيقة بين ما آلت اليه الثورة في ليبيا من حرب أهلية وتدخل خارجي، وبين طبيعة النظام الليبي الذي عمد على مدار أكثر من أربعة عقود إلى إزالة الفواصل بين النظام السياسي والدولة وزعيمها, الأمر الذي خلق معادلة سياسية طرحها سيف الإسلام القذافي، عند أول تعليق تلفزيوني له على الانتفاضة التي اشتعلت في بنغازي في فبراير 2011 بالقول للمحتجين: إما القبول بالقذافي أو اختفاء الدولة عبر الحرب والتقسيم.

ولم يختلف القذافي عن ابنه في خطاباته المتوالية خلال الأزمة التي كان مضمون معظمها يغلب عليه "النرجسية المميتة"، إذ سعى لبعث رسالة مفادها أيضا أنه والدولة الليبية وجهان لعملة واحدة, وأن أية إطاحة به تعني أن الكيان الليبي بات مهددا.

هذه المعادلة السياسية ذات الطابع "الانتحاري" التي تخير شعبا ما بين الخضوع لسلطة مستبدة أو أن يواجه الحرب والتقسيم, دفعت إلى " عسكرة " الثورة في ليبيا، وجرت ورائها تدخلا دوليا لقوات الناتو والولايات المتحدة، عبر القرار الأممي 1973 بحجة "حماية المدنيين"، وإن كان الأمر لا يخلو من أهداف إستراتيجية في ليبيا تتجاوز ما هو معلن, لاسيما إذا تمت مقارنة ذلك بالمواقف الدولية "المائعة" تجاه قمع ثورات أخرى في سوريا أو البحرين.

على أن اللافت في الأزمة الليبية الذي يستدعي تأملا وسبرا للأغوار والعبر هو القذافي ذاته، إذ أن ثمة استفهامات تبحث عن إجابة – في هذا التحليل– , وهي كيف أدار القذافي بلاده بطريقة فجرت الثورة عليه، ولماذا لم يسقط نظامه، برغم التدخل الدولي الذي اعتبر نظامه فاقدا للشرعية.

الإجابة على تلك الإستفهامات تتطلب إيلاء أهمية لمدخل القيادة السياسية في التحليل السياسي للأزمة الليبية، عبر تحديد خلفيات الأزمة السياسية وتوصيف الأزمة وأسبابها وإن كان ذلك لا يغفل عوامل أخرى إضافة الى وضع خارطة للتحالفات المتصارعة.[1]

[1]- حجاب عبد الله، **السياسة الاقليمية لإيران في أسيا الوسطى والخليج، 1979–2011.** (مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011–2012)، ص: 55.

المبحث الاول: خلفية الثورة الليبية وتطور مجرياتها

تبدو الأزمة الليبية للكثير من المراقبين عصية على الفهم، نظرًا لصعوبة تحديد مآلات الأحداث وفق المؤشرات المتعارف عليها، فضلًا عن حالة السيولة المخاتلة التي توحي بعكس مسار الأحداث، إضافة إلى هشاشة التحالفات وتغيرها باستمرار، فأصدقاء اليوم قد يصبحون أعداء الغد، إلا أن الأمر اللافت في الأزمة الليبية ليس فقط تداخل العامل الخارجي بالداخلي، بل في تعويل الداخل على الخارج وبشكل يكاد يكون كليًّا، إلى حدِّ أن معظم الفاعلين المحليين الليبيين لا يثقون في قدرات المفاوض الليبي، ويرون أن الحل لا يمكن إلا أن يكون خارجيًّا، عكس نهايات الحروب الأهلية الثلاثة والستين التي عرفها عالمنا بعد الحرب العالمية الثانية، والتي دارت سبع وأربعون منها في العالم الثالث.

سطوة حضور العامل الخارجي في الأزمة الليبية، عملت على إخراج الأمر برمته من أيدي الليبيين، وأحال الفاعلين المحليين المتصارعين على الشرعية والنفوذ والسلطة إلى وكلاء حرب بالإنابة عن صراع إرادات دولية اختلطت فيه التطلعات الجيوسياسية لقوى إقليمية صاعدة تحاول أن تلعب دورًا، مع إرادة اللاعبين الكبار لإعادة رسم خريطة المنطقة بعد فيضان ما سمي بالربيع العربي. وبين هذا وذاك، انخرطت في وحل الأزمة الليبية دول ترى أن تداعيات الأزمة الليبية أصبحت تشكِّل تهديدًا جديًّا لأمنها واستقرارها. لذا، يعد المراقبون الأزمة الليبية نموذجًا غاية في التكثيف للعبة الأمم![1]

المطلب الأول: خلفيات الأزمة

تولى العقيد معمر القذافي الحكم في ليبيا بعد إنقلاب 1969، حيث ألغى الحكم الملكي وأنشأ الجمهورية العربية الليبية، واستمر في حكم البلاد مدة 42 عامت حتى ثورة 17 فبراير 2011 التي أسقطت نظام حكمه بعد قتال شرس.

بدا واضحاً أن ليبيا في عهد الملكية لم تحظَ بعقد اجتماعي حقيقي يُجذر مفهوم المواطنة ويؤدي إلى نجاح مشروع الدولة الحديثة في البلاد، وهو ما بدا غائباً أيضاً في عهد القذافي الطويل الذي اختزل الحكم في شخصه، ولم يسعَ إلى إنشاء مؤسسات حقيقية في ليبيا؛ وبذلك تمايزت الثورة في ليبيا عن مثيلتيْها في كل من

[1]– فكرون عبدالحق، **موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي: الخلفيات والأبعاد**، (مجلة المفكر، عدد:09)، ص: 63.

مصر وتونس حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها، بصرف النظر عن كونها ديمقراطية أو لا، تمثلت بالجيش والمؤسسات السياسية مثل البرلمان والأحزاب، ما نتج عنه أن ليبيا لم تشهد منذ الاستقلال حراكاً سياسياً وحزبياً حقيقياً، باستثناء فترة قصيرة في عهد الملكية، ولذلك توصف ثورة 17 فبراير، بأنها ثورة شعبية عامة أكثر من كونها حراكاً سياسياً منظماً.

وقبيل انطلاق الثورة في فيبراير 2011 استدعى الليبيون ذكرى الاحتجاجات الى وقعت في 17 فيبراير 2006 أمام القنصلية الايطالية في بنغازي على خلفية الرسوم المسيئة للنبي محمد-صل الله عليه وسلم- والتي قمعتها السلطات وسقط نتيجتها 10 قتلى الى جانب اعتقال 150 شخصا، فاستبق النظام الليبي هذا الحدث يوم 15 فيفري 2011 باعتقال محامي أسر ضحايا مجزرة (أبو سليم)، الذين اعتادوا على الاعتصام بين الحين والآخر، فخرجت مظاهرات عفوية في مدينة بنغازي تطالب بالإفراج عن المحامي قابلها النظام بقمع شديد تسبب بمقتل عدد من المتظاهرين، الأمر الذي أدى إلى مزيد من التظاهرات الشعبية، ثم اندلعت الاحتجاجات في أنحاء متفرقة من البلاد تضامنا مع بنغازي، وتصاعدت بشكل ملحوظ في 17 فبراير، وهو التاريخ الذي اعتبر بعد ذلك على المستوى الشعبي تاريخ بدء الثورة.[1]

فمنذ اندلاع الأزمة السياسية الحادة في ليبيا عام 2014، تمسَّك الموقفُ الجزائري بثلاثة ثوابت أساسية لا تزال هي الإطار المحدِّد للسياسة الجزائرية في الساحة الليبية رغم تغير واجهة النظام السياسي:

الأول، منْح المؤسسة العسكرية الجزائرية الدورَ الأساسي في إدارة الملف الليبي في مقابل الأجهزة الدبلوماسية والسياسية .وينسجم هذا الموقف مع المقاربة الجزائرية التقليدية في تصور العمق الاستراتيجي للدولة الجزائرية من منظور المخاطر المترتبة أمنياً على المجالات الحدودية شرقاً وغرباً وجنوباً، وتكليف الجيش بضبط هذه المصالح الأمنية الحيوية وإدارتها بالتنسيق الحصري مع رئاسة الجمهورية. وتَصدُق المقاربة نفسها على إدارة الملفين الأهمَّين بالنسبة للدوائر الاستراتيجية الجزائرية، وهما: موضوع الصحراء في علاقته بالحدود مع المغرب وموريتانيا، وملف الإرهاب وحركات التمرد في منطقة الساحل الأفريقي في علاقته بالجارتين الأفريقيتين مالي والنيجر.

[1]- **تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا**، (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، جانفي:2012)، ص: 09.

الثاني، النظر إلى ليبيا بوصفها امتداداً للعمق الاستراتيجي الجزائري في مجاليه الحيويين: المشرقي والساحلي، ومن هنا التطلع إلى دور مزدوج لليبيا كحاجز فاصل عن مصر التي ينظر إليها كطرف منافس في شمال أفريقيا، وكحارسة للبوابة الساحلية الشرقية التي هي مكمن الخطر الأمني الأساسي الذي يتهدد الجزائر في حدودها الصحراوية الطويلة، حيث مناطق الاضطراب المتصاعد من إرهاب وحروب أهلية وحركات تمرد عرقي.

الثالث، رفْض أي دور عسكري أجنبي في الملف الليبي، بما يفسر موقف الجزائر الرافض لتدخل حلف شمال الأطلسي (الناتو) في الثورة ضد القذافي عام 2011، انسجاماً مع التصور الجزائري الثابت في العمل على إبعاد المحاور العسكرية والأمنية الدولية من المجال الأمن الحيوي الجزائري.

تُفسِّر هذه الثوابت الثلاثة طبيعةَ العلاقة القوية التي ظلت قائمة بين الجزائر وليبيا طوال فترة حكم العقيد القذافي الطويلة، وكان القذافي نفسه واعياً بأهمية الحلف مع الجزائر في القضايا الإقليمية (في شمال أفريقيا والساحل) من أجل حماية نظامه من خطرَي الهيمنة المصرية (خصوصاً في فترات خلافه الطويلة مع نظامَي السادات ومبارك)، والمواجهة مع فرنسا في غرب ووسط أفريقيا. ولذلك اعتبرت الدوائر الاستراتيجية الجزائرية أن سقوط نظام القذافي أدى إلى تزعزع الأمن الحيوي الجزائري ببروز تحديات خطيرة غير مسبوقة؛ مثل انفجار موجة الإرهاب في الساحل، وانتشار المجموعات الراديكالية العنيفة في الصحراء الكبرى، إلى حد مضاعفة الإنفاق العسكري الجزائري على الحدود الجزائرية–الليبية التي يصل طولها إلى ألف كيلومتر (500 مليون دولار سنوياً)، وتعبئة آلاف العناصر المسلحة بصفة دائمة.[1]

المطلب الثاني: توصيف الأزمة وأسبابها

الفرع الأول: توصيف الأزمة:

تعد ليبيا رابع أكبر البلدان مساحة في قارة أفريقيا، والسادسة عشر على مستوى العالم، وهو ما يفرض معضلات كبرى من الناحية الجيوسياسية للسيطرة على مفاصل هذا البلد الغني أيضا وصاحب أكبر إحتياطي نفط في إفريقيا و المصنف بذلك السابع عالميا، إضافة إلى خيرات كثيرة أمام العدد المحدود للسكان ما جعلها منذ عهد القذافي قبلة للأفارقة و سكان شرق المتوسط للعمل، لتصبح بعد سقوطه حكمه معبرا

[1]-لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، (مترجم، الرياض : جامعة الملك سعود)، 1929 ، ص ص : 55–56.

للهجرة غير الشرعية ومرتعا للإرهابيين والمليشيات، ما سهل تدجيجيها بالسلاح المتوفر بكثرة حسب الخبراء، وما قوض أمنها واستقرارها وأجج الحروب والصراعات في البلد الإفريقي" الشاسع والغني".

تشكل المجلس الانتقالي في أعقاب الثورة الليبية يوم 27 فيفري 2011 برئاسة القاضي مصطفى عبد الجليل، لقد تحالفت الصراعات والإرهاب على المواطن الليبي ليجعلوا من العشر سنوات الأخيرة"عجافا" حالكات، دمرن استقرار الأسر الليبية ماديا ومعنويا ما خلف أوضاعا إنسانية صعبة بلغت حد التشريد و التجويع في بلد أعطي يوما لقب" بلد الصفر متسول."

يعيش الليبيون تحت وطأة الأزمات باستمرار منذ 2011، أزمات تجاوزت الوضع العام لتهدد المواطن في أبسط ضروريات العيش من كهرباء وماء و سيولة.بسبب الإرهابيين والمخربين تشهد شبكات الكهرباء و النهر الصناعي على حد سواء عمليات تخريبية متواصلة من سرقة للأسلاك واعتداءات على الشبكة ما جعل المواطن يعاني من انقطاع هذه الأساسيات الحياتية لأيام متتالية.

سعت المليشيات والإرهابيين إلى ترويع الأهالي والتعدي على ممتلكاتهم وحتى قتلهم و تعذيبهم في أبشع صور إضافة إلى الخطف والإغتصاب والإغتيالات التي طالت العسكريين و الناشطين وحتى المواطن البسيط. وقد نددت المنظمات المحلية والعالمية بهذه الممارسات التي تنتهك حقوق الإنسان وتتجاوز كل المواثيق والحدود، حيث تسبب ذلك في تشريد آلاف المواطنين وسلبهم أبسط حقوقهم ما أجج العديد من الإحتجاجات والمظاهرات المنددة بتردي الوضع على جميع الأصعدة، مع اختلاف الأذرع المتسببة في ذلك و تشعبها[1].

الفرع الثاني: أسباب الأزمة

تمت الإشارة في سياق تناول خلفية الأزمة وتوصيفها الى بعض أسباب الأزمة، والتي يمكن تلخيص أبرزها فيما يلي:

- ✓ غياب مؤسسات حقيقية للدولة طوال فترة حكم القذافي، الذي أدار ليبيا بشكل فردي وعمل على إضعاف مؤسساتها وأحزابها ومجتمعها المدني؛

[1]-لويد جنسن، **مرجع سابق**، ص: 60.

- ✓ وتكدس السلاح في البلاد وتهريبه وانتشاره ما أدى إلى نشوء تنظيمات وجماعات مسلحة على امتداد الجغرافيا الليبية وتعدد ولاءاتها؛
- ✓ التدخلات الخارجية الإقليمية والدولية في الشأن الليبي وباتجاهات متناقضة لرسم مسقبل الدولة بعد سقوط القذافي؛ وتزايد البعد القبلي والعشائري وانخراطه في السياسة والعمل المسلح، وذلك على حساب الدور الذي كان من المفترض أن تلعبه الأحزاب السياسية التي تم حظرها طوال فترة القذافي؛
- ✓ وبروز الثنائية بين "الليبراليين "و"إسلاميين"، انتهاءً بصراع المصالح الشخصية والقبلية والجهوية والفئوية.

المطلب الثالث: خارطة التحالفات المتصارعة

شهدت ليبيا منذ انتفاضة الـ 17 فبراير 2011 التي أطاحت بالقذافي بعد تدخل حلف شمال الأطلسي (ناتو) ودول أخرى، تطورات متلاحقة وضعتها ضمن دائرة الدول التي توصف بـ"الفاشلة"، ولا سيما مع تزايد الصراعات الداخلية على السلطة وانتشار الميليشيات المسلحة والجماعات الإرهابية وتعددها على أراضيها؛ ففي الوقت الذي كان فيه مأمولا مع سقوط نظام القذافي وتدخّل المجتمع الدولي لفرض عملية انتقال سلمي للسلطة، أظهرت تطورات الأحداث حقيقة مرة مفادها أنّ بوفاة العقيد الليبي تهاوت الدولة بكل أجهزتها لأنها بُنيت على شخص القذافي.[1]

وعقب قتل القذافي في أكتوبر 2011، تولي المجلس الوطني الانتقالي إدارة شؤون الدولة برئاسة الوزير السابق مصطفى عبد الجليل حتى تسليمه السلطة للمؤتمر الوطني العام المنتخب في أغسطس 2012، حينها رفضت القوى السياسية الموالية للإخوان الانتخابات التي أجريت، ونشب صراع بين حكومة طرابلس وحكومة طُبرق حتى ديسمبر 2015 تاريخ توقيع اتفاق الصخيرات بإشراف أممي أفرز "حكومة وفاق وطني" تدير المرحلة الانتقالية لمدة ثمانية عشر شهراً، مع الاعتراف بمجلس النواب المنتخب الذي اعتمد من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أبريل 2016.

غير أن الانقسامات والصراعات الداخلية سرعان ما عادت لتعصف بوحدة الصف الليبي، ولا سيما بعد اتضاح اتجاه حكومة الوفاق الداعم لتمكين التيارات الإسلامية المتطرفة، الأمر الذي دفع بالمشير خليفة حفتر في ديسمبر 2017 إلى الإعلان أن الاتفاق السياسي الليبي الموقع في الصخيرات بالمغرب قد انتهت

[1]- **الازمة الليبية بين الصراعات الداخلية والاقليمية والدولية**"، (الهيئة العامة للاستعلامات في مصر، 15 فبراير)، 2020، ص: 88.

صلاحيته بعد انتهاء الفترة الزمنية المحددة له، ومعه ولاية "حكومة الوفاق الوطني"، وبدأ من ثم في التحرك عسكرياً لمطاردة الجماعات المتطرفة الموالية لهذه الحكومة، وهو الصراع الذي اتسع وأخذ أبعاد إقليمية ودولية وما زال تداعياته إلى الآن[1].

ولتعميق الفهم بطبيعة الصراع والأزمة الليبية، يتعين بداية توضيح خارطة الفاعلين، والتحالفات المتصارعة، وأهداف كل منها ودود التقارب والتباعد في ما بينها. ويمكن، في هذا السياق، الإشارة إلى ثلاثة محاور أو مجموعات رئيسية، حسب ما يلي:

مجموعة غرب ليبيا (طرابلس وحلفاؤها :(مركزها طرابلس، وتمثلها حكومة الوفاق المنبثقة من اتفاق الصخيرات برئاسة فائز السراج. وتضم مجموعات مسلحة وميليشيات بعضها تابع مباشرة لتلك السلطة السياسية، وبعضها الآخر موالٍ لها، وإن لم يكن جزءاً من التشكيلات المسلحة الرسمية التابعة لها، وترتبط هذه المجموعة بشبكة تحالفات قوية تصل إلى حد الدعم المباشر من جانب بعض الدول الإقليمية، خصوصاً قطر وتركيا، وعلى المستوى الدولي تحظى هذه الحكومة باعتراف الأمم المتحدة وتدعمها بعض القوى الدولية مثل إيطاليا.

مجموعة شرق ليبيا (طبرق): يشكل "الجيش الوطني الليبي" الكيان الداخلي الأبرز في هذه المنطقة، ويقوده المشير خليفة حفتر. تأسس هذا الكيان عام 2014 تحت مظلة البرلمان الليبي، ويسيطر فعلياً على معظم مناطق الشرق الليبي. كما استطاع في الأشهر الأولى من عام 2019 مد نفوذه إلى بعض مناطق الجنوب والغرب، بتفاهمات وتوافقات قبلية أحياناً وبمواجهات مسلحة أحياناً أخرى .وتحظى هذه المجموعة التي ترفع شعار مكافحة الإرهاب بدعم قوى إقليمية منها مصر والإمارات، وقوى دولية منها فرنسا وروسيا.

أطراف شبه محايدة: لا تتبنى هذه الأطراف مواقف مسبقة مع أو ضد، ولا تنحاز لأي من الشرق أو الغرب؛ وتتمثل هذه المجموعة بشكل أساسي في معظم مكونات وقبائل الجنوب داخل ليبيا. ومن خارج ليبيا الجزائر وتونس في الجوار المباشر، وبعض الدول الأوروبية مثل ألما، ويمكن ضم الولايات المتحدة إلى هذه المجموعة لأن مواقفها من الصراع وأطرافه غامضة ومتناقضة، فأحيانا تنسق مع حكومة الوفاق وتعتبرها الشرعية، وأحيانا تنسق مع حفتر باعتباره شريكاً في مكافحة الإرهاب .ويتلخص موقف هذه المجموعة بشكل عام في الحرص

[1]– سامح راشد، **مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، فصلية "شؤون عربية"**، (العدد 187 ،جامعة الدول العربية، صيف 2019)، ص ص 94 – 95.

على عدم انزلاق ليبيا إلى حالة الفوضى الشاملة، أو الخضوع إلى سيطرة بعض القوى والمكونات السياسية والمجتمعية وإقصاء أخرى، بما يتنافى مع متطلبات الاستقرار، ويُفضي بالتالي إلى انتقال حالة عدم الاستقرار إلى خارج ليبيا. لذا، تحتفظ هذه المجموعة من الدول بعلاقات متوازنة مع كل أطراف الملف الليبي، سواء المتحاربة حالياً داخل ليبيا أو الدول الخارجية متعارضة المصالح.[1]

المبحث الثاني : سقوط النظام السياسي الليبي وانعكاساته على النظام العام للبلاد

يقوم النظام السياسي في ليبيا على ما يسمى النظام الجماهيري الذي وضعه معمر القذافي بالاعتماد على ما أطلق عليها اسم سلطة الشعب وحكم الشعب لنفسه بنفسه وفق آليات معقدة. واستنادا لهذا المنهج فقد تمّ التخلي عن فكرة التمثيل النيابي واستبدلت بها آلية المؤتمرات الشعبية.

يتميز نظام الحكم في ليبيا بكونه لا يماثل أي نظام حكم آخر في العالم وهو ما يجعل رمز الحكم في البلاد العقيد معمر القذافي يقدم نفسه بكونه ليس مسؤولا عاديا بل زعيم وقائد ثورة وقائد ثورة الجماهير.

اختار القذافي الذي تولى مقاليد الحكم عقب انقلاب عسكري في سبتمبر/أيلول 1969 تسمية بلاده "الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى".

يرفض القذافي فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثّل في نظره حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا في يد النواب, معتبرا أن مجرّد وجود المجلس النيابي يعني غياب الشعب.

يستمد الحكم في ليبيا من النظرية السياسية الواردة في الكتاب الأخضر والتي تنص أساسا على أن الشعب في الجماهيرية يحكم نفسه دون وصاية, وذلك عن طريق المؤتمرات الشعبية.

وتحقيق هذا النظام السياسي يتطلب إقامة لا مركزية كاملة على مختلف المستويات لتصبح عملية اتخاذ القرار في يد المواطنين أنفسهم من خلال ديمقراطية مباشرة.

[1]– د. أحمد موسى بدوي، **مخاطر تفكيك الدولة : ليبيا بين إرهاصات التحول الديمقراطي**، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 14 يناير 2016. ص: 54.

المطلب الأول: النظام السياسي في ليبيا (عهد القذافي)

في أوائل القرن العشرين ظهرت في ليبيا ثلاث وحدات جغرافية وتاريخية منفصلة، هي: طرابلس وبرقة وفزان. وبحلول 24 ديسمبر عام 1951م أعلنت الأمم المتحدة استقلال ليبيا رسميا، وتوحّدت ليبيا وأصبحت بلدًا مستقلاً، وتم تأسيس المملكة الليبية المتحدة بنظام فيدرالي يضم ثلاث ولايات، كان ملكها محمد إدريس بن المهدى بن محمد بن علي السنوسى (12.03.1890 -25.05.1983) ، وهو أول حاكم لليبيا بعد الاستقلال عن إيطاليا وعن قوات الحلفاء، حيث تولى الحكم في ليبيا إلى سنة 1969م، وكان الملك في السابق قائدًا للجماعة السنوسية المناهضة للحكم الإيطالي .وقد شملت هذه المملكة المقاطعات الليبية الثلاثة برقة وطرابلس وفزان، وإن عامل الفصل الجغرافي والحضاري فيما بينها، وبروز الروح الوطنية أسهم في إلغاء نظام المقاطعات، ففي عام 1963م قاموا بتعديل دستورهم وأسسوا دولة ليبيا الموحدة وأزالوا جميع العقبات التي كانت تحول دون وحدة ليبيا تحت اسم المملكة الليبية، وعاصمتها طرابلس حتى عام 1969م.

وفي الأول من شهر سبتمر من عام 1969م قامت مجموعة من الضباط الوحدويين الأحرار بإعلان قيام ثورة الفاتح من سبتمبر ليعلنوا قيام الجمهورية العربية الليبية، وعُرفوا باسم قادة مجلس الثورة، وقد نجحوا في إقصاء الملك إدريس السنوسي عن حكم ليبيا أثناء سفره خارج البلاد لتلقي العلاج. وكان قائد هذه الثورة الملازم ثم العقيد معمر محمد عبد السلام القذافي (1942-20.10.2011 (الشاب الذي أصبح قائدا ثوريًّا رئيسًا لليبيا). وفي عهده حتى عام 2011م قد غيّر الاسم الرسمي لليبيا إلى الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى[1].

نادى القذافي بالوحدة العربية، وقام بمحاولات وحدوية مع العديد من الدول العربية، وأعلن عن تمسكه بالدين الإسلامي وانتقد الشيوعية والرأسمالية على حد .

عمل العقيد القذافي خلال حكمه على تنمية قطاعات الزراعة والإصلاح الزراعي واستغل عائدات النفط في تأسيس عدة مشاريع اجتماعية واقتصادية طموحة ومؤسسات سياسية مهمة لاستكمال بناء الدولة، منها إنشاء كثير من المدارس والمستشفيات وتقديم الخدمات المجانية، للمواطنين، وتنفيذ مشروع النهر العظيم

[1]- بالقاسم إبراهيم بالقاسم، **من ذاكرة ثورة 17 فبراير ليبيا حديث عن بدايات الثورة الليبية**، ، (صحيفة الحرية، صحيفة مستقلة بجهود شباب ليبيين، بتاريخ 23 أبريل، 2012)، ص ص: 16-17.

(لمسافة 1900 كم) لنقل الماء العذب من قلب الصحراء إلى مدن الساحلكانت تكلفته مليارات من الدولار، وذلك محاكاة لمشروع السد العالي المصري[1].

في عام 1976 بدأ معمر القذافي بتطبيق النظرية العالمية الثالثة باعتبارها طريقة الحكم الثالثة بعد الماركسية والرأسمالية، التي تجسدت في مؤلفه ''الكتاب الأخضر '' الذي يشرح أسسها ومفاهيمها، ونظريته حول كيفية بناء نظام سياسي في ليبيا، واعتماده منهجا سياسيا لحكم ليبيا، عندما أعلن أن الهدف من الكتاب الأخضر هو تقديم الحلول للمشكلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها المجتمع الليبي.

قام النظام السياسي في ليبيا أو ما يسمى بالنظام الجماهيري الذي وضعه معمر القذافي بالاعتماد على أن الشعب في الجماهيرية يحكم نفسه دون وصاية، وأطلق عليه اسم سلطة الشعب وحكم الشعب لنفسه بنفسه وفق آليات جديدة عن طريق المؤتمرات الشعبية. واستنادا لهذا المنهج فقد تمّ التخلي عن فكرة التمثيل النيابي واستبدلت بها آلية المؤتمرات الشعبية.

تميز نظام الحكم في ليبيا بكونه لم يماثل أي نظام حكم آخر في العالم وهو ما جعل رمز الحكم في البلاد العقيد معمر القذافي أن يقدم نفسه بكونه ليس حاكما ولا يملك منصبا بل زعيما وقائد الثورة الليبية وملهم الجماهير الذي يحكم الشعب نفسه بنفسه.

ورفض القذافي فكرة التمثيل النيابي باعتبارها تمثّل في نظره حاجزا شرعيا بين الشعب وممارسة السلطة التي تصبح حكرا في يد النواب، معتبرا أن مجرّد وجود المجلس النيابي يعني غياب الشعب.

وتحقيق هذا النظام السياسي يتطلب تغييب المركزية في الحكم بكافة أشكالها ومظاهرها لتصبح عملية اتخاذ القرار في يد المواطنين أنفسهم من خلال ديمقراطية مباشرة .إلا أنّ تطبيق النظرية الثالثة لم يعمّر طويلا حيث بدأت تتلاشى عندما هبت رياح التغير وبروز مشروع الشرق الأوسط الجديد في الأفق في الدول العربية[2].

---

[1]– محمد علي المبروك، **دعوة للتدخل الأجنبي في ليبيا بتصرف** ،(27 يوليو 2017، عين ليبيا .وصحيفة بوابة افريقيا الاخبارية، المنشور في 29.07.2017).

[2]- **الأزمة الليبية إلى أين ؟** (فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط–الأردن، العدد 13، مارس 2017)، ص ص : 29–30.

المطلب الثاني: أسباب سقوط نظام القذافي

انطلقت رياح الربيع العربي من الأقطار العربية وبدأت تمتدّ من منطقة لأخرى، فأدركت القوى المتقلدة لزمام الحكم في العالم العربي أنّ عليها التحرّك السريع للتعامل مع تلك الانتفاضات الشعبية، قبل أن يستيقظ الشعب تمامًا، ويستكمل قواه بعد أن أحدث شرخاً فى جدار الخوف، وقد نجحت تلك الدول في استيعاب تحركات الجماهير المنتفضة بالوسائل المختلفة، وقامت بترميم ذلك الجدار، وإعادته أشدّ إحكامًا ومنعة؛ لأن الوضع الداخلي للشعوب في الدول العربية قد لا يختلف عن بعضها كثيرا إلا في الحكم والسياسية والنظم التي تحددها طبيعة كل دولة وفق ظروفها وأعرافها، ولا شك أن هذا من دواعي اختلاف الأنظمة بعضها عن بعض.

لقد واجه النظام الليبي المحتجين الذين خرجوا في تظاهرات مطالبة بالإصلاح السياسي في 15 فيفري 2011بإستخدام العنف المفرط، إذ قامت قوات القذافي بإستخدام الأسلحة الثقيلة و القصف الجوي لقمع المتظاهرين، وأستخدمت الذخيرة الحية وراح ضحية لهذه الأحداث ما يقارب 170 محتج في بنغازي و البيضاء و حوالي 1500 جريح، و في مدة زمنية قصيرة تحولت الإحتجاجات الشعبية في ليبيا إلى حرب مفتوحة بين طرفين يسعى أحداهما للبقاء في السلطة و الأخر للإطاحة بمعمر القذافي و النظام الذي قرر القتال حتى اللحظة الأخيرة، وقد تأثرت مدن ليبيا المختلفة بالقتال خلال النزاع المسلح، إذ إستعملت قوات القذافي سياسة الحصار على المدن التي تعرف إحتجاجات عارمة وتسيطر عليها قوات المعارضة، وبذلك تكون حكومة القذافي قد مارست التعذيب وغيره من الممارسات ألا إنسانية و المهينة، بما يشكل إنتهاكا لإلتزامات ليبيا بموجب القانون الدولي الإنساني القانون الدولي لحقوق الإنسان، وقد مارست قوات القذافي العديد من الإنتهاكات الإنسانية التي ساهمت في التدخل الدولي لمنعها منها:[1]

– ممارسة الإعتقالات التعسفية و إنتشار ظاهرة الإختفاء القسري، كما عانى الأشخاص الذين تعرضوا لعملية الإعتقال التعسفي إلى إنتهاكات أخرى لحقوق الإنسان الأساسية مثل حق الدفاع.

– وضع العديد من نقاط التفتيش و الحواجز عند مداخل المدن و المعابر الحدودية، وإساءت معاملة المدنيين عندها، والضرب وإطلاق عليهم كلمات غير إنسانية مثل" جرذان"، كما تشير اللجنة الدولية لحقوق الانسان

[1]- احمد القطعاني، **شتاء طرابلس الدامي**،(بيروت : المجموعة الدولية لنشر و التوزيع، 2011)، ص114 .

أن القذافي في خطابه الذي ألقاه في 22 فيفري 2011 ذكر عبارات غير انسانية مثل :"إقبضوا على الجرذان"، في إشارة إلى المتظاهرين و المناهضين للحكومة.

– تعرض قوات القذافي إلى الرعايا الأجانب في ليبيا، وذلك في المعابر الحدودية وتجريدهم من ممتلكاتهم الخاصة من منتجات إليكترونية، كالهواتف النقالة والكاميرات وشرائح الذاكرة ، والتعرض لهم بألفاظ ومعاملات غير إنسانية.

– ممارسة قوات القذافي لعمليات الإغتصاب في حق المدنيين من النساء، في المدن التي تعارض النظام ومن يشك في إنتمائهن إلى المعارضة بطريقة همجية و غوغائية.

– إيقاف المؤن الغذائية والوقود عند نقاط التفتيش لدفع المدنيين للهروب إلى خارج ليبيا، كما هوجمت الموانئ والمنافذ المخصصة للمعونات الإنسانية، حل دون وصول المساعدات الإنسانية للمناطق المحاصرة، كما أستخدمت قوات القذافي المستشفيات كقواعد عسكرية لعملياتها، و بالتالي إزداد الخطر على المدنيين.

– قصف المدن بعشوائية، وذلك بإستخدام الصواريخ و القنابل التي كانت تسقط على الأحياء السكنية، وأدت إلى سقوط عدد كبير من المدنيين الليبيين.

على أعقاب هذه الأحداث الدموية الغير إنسانية التي عرفتها المدن الليبية، وعلى إثر تبيين مجلس حقوق الإنسان و اللجنة الدولية لتقصي الحقائق لعدد من الخروقات التجاوزات من طرف النظام، تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة مجموعة من القرارات التي فرضت سلسلة من العقوباتعلى الحكومة الليبية، ومثلت الدافع القانوني وأعطت الشرعية الدولية للتدخل الدولي في ليبيا و هي[1]:

قرار مجلس الأمن رقم : 1970 في 26 فيفري 2011 ، إتخذه مجلس الأمن بالإجماع حيال الأوضاع في ليبيا، و بموجب نظام روما المنشئ للمحكمة الجنائية الدولية و ذلك حسب أحكام الفصل السابع من ميثاق المجلس، فرض عقوبات دولية على نظام معمر القذافي وفوض المحكمة الجنائية الدولية بالتحقيق في الجرائم التي إقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين الليبيين، وقد نص القرار على:

---

[1]- سلمان العودة، **اسئلة الثورة**، (بيروت : مركز نماء للبحوث و الدراسات الانمائية، 2012)، ص 159 .

1- إحالة الوضع إلى المحكمة الجنائية الدولية: وذلك للتحقيق في الجرائم التي إقترفتها قوات القذافي ضد المدنيين، وإحالة الأوضاع إلى المدعي العام في المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق فيها[1].

2- حظر الأسلحة: من خلال هذه العملية تتخذ جميع الدول الأعضاء ما تراه مناسبا من تدابير لمنع توريد الأسلحة وما يتصل بها من العتاد إلى الجماهيرية العربية الليبية، أو بيعها لها أو نقلها بشكل مباشر أو غير مباشر، ويشمل ذلك الأسلحة والذخيرة و المركبات والمعدات العسكرية وشبه العسكرية وقطع الغيار والمساعدات التقنية والمالية، وغيرها من أشكال المساعدة بما في ذلكتوفير المرتزقة المسلحين سواء كان مصدرهم أرضها أم لا، ولا يسري هذا الإجراء على لوازمالمعدات العسكرية غير الفتاكة ذات الإستخدام الإنساني الوقائي، كالملابس الواقية" سترات، الخوذ"، كما تمنع الجماهيرية العربية الليبية من تصدير جميع الأسلحة وما يتصل بها من عتاد، وذلك لجميع لدول الأعضاء كما يطلب من الدول المجاورة للجماهيرية تفتيش جميع البضائع المتوجهة إلى ليبيا أو القادمة منها، و أن تصادر الأصناف التي يحظر تصديرها أو توريدها و يجرى تدميرها.

3- حظر السفر: يتم منع سفر 16 شخص من ليبيا وهم القذافي وأبنائه وكل من: "محمد البغدادي، عبد القادر يوسف الدبري، ابو زيد عمر دوردة، ابو بكر يونس، معتوق محمد معتوق، سيد محمد قذاف الدم، عبد الله السنوسي".

4- تجميد الأصول: إذ تقوم الدول الأعضاء دون إبطاء بتجميد جميع الأموال والأصول المالية والموارد الإقتصادية الأخرى الموجودة في أراضيها والتي تملكها أو تتحكم فيها بصورة مباشرة أو غير مباشرة عائلة القذافي.

إضافة الى المصالح الإقتصادية والت تعتبر المحرك الأساسي لكثير من العمليات الدولية، التدخل الدولي في ليبيا مرتبط إلى حد بعيد بهذه المصالح، إذ أن النفط الليبي يمثل أبرز الحاجات الأسباب لتدخل بعض الدول المشاركة في عملية الحظر الجوي وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1973 ، وقد كانت ليبيا قبل هذه الأحداث تنتج ما يقارب 1.6 مليار برميل يوميا، على أن تزيد إنتاجها بثلاث ملايين في السنوات المقبلة، كما أن ليبيا تضخ حوالي ثلث الحاجيات النفطية اليومية التي تحتاج إليه على سبيل المثال كل من فرنسا والمانيا

[1]- سلمان العودة، **مرجع سابق**، ص: 88.

وايطاليا، وبحسب الخبراء فان أهمية النفط الليبي لا تكمن في كميته بل في نوعيته و جودته وذلك كونه من النوع الخفيف، ومن المؤكد أن هذه الدول ستسعى إلى تأمين مصالحها النفطية في ليبيا، إضافة إلى كون النفط من أهم الأسباب الإقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا توجد أسباب أخرى منها:[1]

– المحافظة على المكتسبات الإقتصادية في ليبيا: إذ أن الكثير من هذه الدول تملك إستثمارات وعقارات في ليبيا، ولها شركات ضخمة تعمل خاصة في مجال النفط و التنقيب، وعدم مشاركتها في هذه الحملة ضد النظام في ليبيا قد يجعل هذه الدول تخسر هذه الإستثمارات أو تتعرض المنشأت التابعة لها إلى التدمير، مما جعل هذه الدول تحاول المحافظة على مصالحها الإقتصادية في ليبيا عبر فرض الحظر عليها، لكي تبقى محافظة على مكانتها ومكتسباتها الإقتصادية في ليبيا لضمان إستمرارية عملها بعد القذافي و تثبيت النظام الجديد في ليبيا .

– تخفيف الأزمة المالية و إيجاد أسواق جديدة: تعد الأزمة المالية من بين الأسباب التي دعت الدول الغربية للتدخل في ليبيا، وهذا لإيجاد أسواق جديدة مفتوحة لهذه الدول، وتحويل أنظار الرأي العام الداخلي عن القضايا الإقتصادية الداخلية إلى أحداث التدخل، كما يعتبر التدخل ممهدا لعمليات التجارة الغير مشروعة التي تدر على بعض الدول أمولا طائلة، إضافة إلى عمليات تبيض الأموال وغيرها من العمليات التي تساهم في خلقها الحروب، والتدخل في ليبيا يعتبر فرصة لتنشيط هذه العمليات لتخفيف بعض الأعباء على حكومات الدول التي تعاني أزمة مالية حادة.

المطلب الثالث: نتائج سقوط النظام القذافي

لقد اختلفت نتائج الأزمة في ليبيا عن باقي دول الحراك العربي خاصة دول الجوار(مصر،تونس)، فالأزمة في ليبيا تحولت إلى نزاع مسلح طويل الأمد ويمكن إبراز أهم النتائج في النقاط الأتية:

– **انهيار كامل مؤسسات الدولة** : الجيش والشرطة وما ترتب عن ذلك من ف ا رغ أمني كبير، ساهم في تدهور وانفلات الوضع الأمني الأمر الذي تسبب في ظهور تشكيلات مسلحة بدعوى حفظ الأمن والنظام، ووصول السلاح بكافة أنواعه (الخفيف والثقيل) إلى هذه الجماعات، فعلى عكس تونس ومصر لم تتوفر في ليبيا مؤسسة عسكرية وأمنية قادرة على فرض النظام العام والإستقرار، وذلك يرجع بالدرجة الأولى لطبيعة

[1]-مفتاح علي جويلي، **مذكرات اليوم الاول:** (ثورة 17 فبراير، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012)، ص: 18.

الجيش الليبي، حيث لم يكن هناك اهتمام من قبل النظام السابق بتأسيس أمن بمفهومه الذي يحافظ على النظام العام، مما شكل فرصة لبروز الجريمة المنظمة وانتشار مظاهر الانتقام والثأر ضد الجماعات التي كانت موالية للنظام.[1]

– أما في الجانب السياسي فقد اشتدت مظاهر الصراع على السلطة بسبب ضعف البنى السياسية والاجتماعية نتيجة غياب الدولة والحياة المدنية في ليبيا الأكثر من أربعين عاما، مما يؤدي إلى الاصطدام بين سلطة الدولة بالمجتمع القبلي التقليدي وتحريك العصبيات القبلية، وهنا يمكن القول أن الأزمة في ليبيا أنتجت مشكلة بناء دولة بالأساس أكثر من مشكلة ديمقراطية.[2]

– بروز بوادر تصدع وتقسيم ليبيا إلى دويلات قبلية شرقا وغربا وجنوبا وهو ما يهدد الوحدة السياسية والترابية لليبيا.

– تحول ليبيا إلى منطقة لنشاط الجماعات الارهابية في ظل عدم الاستق ا رر السياسي وانتشار الأسلحة، وهذا لا يمثل خطر لليبيا فقط بل تهديد دولي واقليمي (الجوار المغاربي، أوروبا).

– تردي الأوضاع الاقتصادية، حيث توقف النشاط الاقتصادي بما فيها صاد ا رت النفط التي تشكل مصدر الدخل الرئيس في ليبيا وانتشار مظاهر الفقر والبطالة في ظل استمرار حالة اللاإستقرار، فسوء الأحوال الاقتصادية يساهم في مضاعفة التحديات الأمنية الناتجة عن التغيرات السياسية والاجتماعية، وزيادة حدة الأخطار التي كانت موجودة سابقا، حيث كانت ليبيا من بين أكثر البلدان تضرار على المستوى الاقتصادي في شمال إفريقيا فتوقف النشاط الاقتصادي كلف البلاد ما يقدر بنحو 1.1 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي.[3]

---

[1]-يوسف محمد الصواني، **التحديات الأمنية للربيع العربي، من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن**، (مجلة المستقبل العربي، عدد 416) ، ص: 27.

[2]– عاشور شوايل، **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا :واقع ورؤية** ، (ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر حول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، 2014.

[3]– عبد الحق فكرون، **موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي،الخلفيات والأبعاد**، (مجلة المفكر، عدد9)، ص: 530.

كما لا تزال الهجرة غير النظامية شغلا شاغلا في ليبيا ما بعد سنة 2011 وقد اصبحت تلك الهجرة اكثر تعقيدا مع اخفاء الصفة الامنية على قضايا السيطرة على الحدود ومع التحديات الضمنية التي تواجه الحكومة مؤقتة تعمل على ترسيخ نفوذها وتعزيز سلطتها، بالاضافة الى إقامة مراكز لاعتقال المهاجرين وهي الان تحت سيطرة الكتائب المختلفة، مما يثير القلق بشان امكانية حصول المحتجزين فيها على الطعام والمياه والصحة واحتمال تعرضهم للاستغلال، وتبقى كتائب اخرى مسؤولة عن بعض النقاط الحدودية والموانئ، حيث يحتجز المهاجرون، والى ان يندمج اعضاء الكتائب ممن مثلوا دورا حيويا في انجاح الثورة في القوات الوطنية او لحين تفكيك تلك الكتائب سيبقى رسم السياسات الهجرة عملية لا مركزية وغير منظمة للغاية.

فبعد 17 فبراير 2011 ظهرت عدة إشكاليات اجتماعية ممنهجة، من أهمها : الصراع القبلي بين القبائل، الصراع العنصري بين عناصر من عرب وبربر وزنوج وكذا الصراع الجهوي بين الاقاليم الليبية خاصة بين الشرق "برقة" والغرب " طرابلس" .

كما خلقت الحرب الليبية مجموعة من المشاكل البيئية، تتمثل في انتشار بعض الامراض الناتجة عن تلوث المياه بسبب التفجيرات التي كانت تشهدها البلاد، مع مخاطر الالغام و مخلفات الحرب والذخائر. وفي ظل هذه تمع المدني الليبي الوليد مهام جسام تتمثل في محاربة " تسييس "العمل السياسي، والقضاء على ثقافة الاقتتال وترقية المجتمع المدني.[1]

[1]- عبد الحق فكرون، **مرجع سابق**، ص: 533.

الفصل الثاني:

موقف السياسة الخارجية الجزائريـــة واستراتيجياتها اتجاه التطورات في ليبيا

2020-2011

الفصل الثاني: موقف السياسة الخارجية الجزائرية واستراتيجياتها اتجاه التطورات في ليبيا 2011–2020

تكتسي العقيدة الأمنية أهميتها من اعتبارها دليلا يوجه ويُقرِّر به القادة السياسة الأمنية للدولة ببعدها الداخلي والخارجي، ومن هنا نشأت العلاقة بين العقيدة الأمنية والسياسة الخارجية، إذ يلاحظ تنامي تأثير العقيدة الأمنية باعتبارها تمثل المبادئ المنظمة التي تساعد رجال الدولة على تعريف المصالح الجيوسياسية لدولتهم وتحديد ما يحظى منها بالأولوية، كما تساعد الدولة على التفاعل مع التهديدات والتحديات البارزة والكامنة التي تواجه أمنها على المستويات الزمنية (القريبة، المتوسطة والبعيدة.

وتستمد العقيدة الأمنية الجزائرية توجهها العام من المبادئ العامة المستمدة من ركائز عدم التدخل في شؤون الآخرين، وهو ما لاحظناه في التحرك الجزائري حيال الأزمة الليبية التي أنتجت ثورة أدت إلى تغيير طبيعة النظام بدعم من حلف الناتو، وهي الرؤية التي تجد لها ركائز قانونية ودستورية تحدد المهام الأساسية لأجهزة الأمن الجزائرية التي تنحصر مهامها في حماية وصون سيادة الدولة وحدودها.

حيث لا تخرج المقاربة الجزائرية وتصوراتها لحلحلة الأزمة الليبية عن حدود وضوابط ما ترسمه ثوابت السياسة الخارجية الجزائرية ومبادئ عقيدتها العسكرية ومن مبادئها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وإحترام سيادة الدول ووحدتها وخيارات الشعوب ومحاولة البحث عن الحلول السلمية والخيارات الدبلوماسية لحل الأزمات الدولية بدلا من إستعمال القوة والحسم العسكري. ويفسر إلتزام الجزائر بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول موقفها المتصف بالثبات على الحياد، كما أكد الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة أن الجزائر لا تؤيد القرارات الإنفرادية ولا تعمل ضدها ومن مبادئ الجزائر الأساسية أن نرفض أن نوضع أمام الأمر الواقع وأن الجزائر لا تنفرد بآرائها ولا يمكنها فرض أي مبادرة أو حل دون أن تتبناه الأمم المتحدة ومجلس الأمن ،كما دعا القبائل في ليبيا إلى عدم رفع السلاح لأن ذلك يزيد من النزاع.

والجزائر تقف بنفس المسافة إزاء الفرقاء في ليبيا مبدئيا وتعمل بحل الأزمة وإسناده في ذلك على ما يفكر فيه الشعب الليبي حول مستقبل بلاده وتواصل المشاورات مع كل من الرئيس الروسي، الفرنسي والتونسي إضافة إلى رؤساء موريطانيا وتركيا ومصر.

المبحث الاول: موقف السياسة الخارجية الجزائرية من الثورة الليبية

كل سياسية خارجية لديها هويتها وهوية السياسية الخارجية الجزائرية هو رفض التدخل الأجنبي مهما كان نوعه، فالجزائر كانت من أقلية الدول التي نددت بالاجتياح العراقي في الكويت. ولكن الوضع يختلف شيئا ما عندما يتعلق الأمر ببلد جار، هنا لابد من تجسيد مبدأ خدمة المصالح الوطنية. فالجزائر بحاجة للتفكير بنوع من البراغماتية وتوظيف هذا المبدأ لمصالحها، لأن تداعيات الأزمة يتحملها الجار يعني الجزائر لا حلف الناتو ولا فرنسا ولا بريطانيا.

كان على الجزائر أن تأخذ بعين الاعتبار أن في ليبيا برزت قوى ثانية سياسية عسكرية ودبلوماسية اسمها المجلس الانتقالي الليبي، وللمحافظة على دورها كقوى إقليمية من المفروض ان تمد جسور الاتصال مع المجلس وتحتفظ بعلاقتها مع العقيد معمر القذافي للمحافظة على قوة التفاوض وكان بإمكانها لعب دور الوساطة بينهما. وفي أبجديات الدبلوماسية هنالك ما يسمى بالعلاقات الموازية، فالجزائر لم تتمكن من لعب دور الوساطة لعدم ربطها علاقة مع المجلس الانتقالي الليبي، رغم انها لعبت دور الوساطة بين العراق وإيران في التسعينات وبين أميركا وإيران كما كان لها دوروسيط بين الطوارق مع مالي[1].

المطلب الأول: محددات الموقف الجزائري من الأزمة الليبية

إرتبطت السياسة الخارجية الجزائرية بمجموعة من السمات والمحددات التي كان لها أثرًا بارزًا على نشاطها وعملت في سبيل التواجد الفعال لسياستها الخارجية إقليميا قاريًا ودوليًا .كما استطاعت أن تحرز تقدمًا ملحوظًا في بعض الملفات، وذلك من خلال قيامها بوساطات عدّة على المستوى الدولي .وقد شكل الحراك السياسي العربي الذي شهدته بعض الدول العربية منها دول الجوار الشرقي للجزائر ليبيا، منعرج كبير في تفاقم وتعقد التهديدات والتحديات الأمنية المحدقة بالجزائر، فتأزم الأوضاع في ليبيا وسقوط النظام ودخولها في نزاع مسلح بين الفرقاء الليبيين أدى لانكشاف أمني خطير لحدود الجزائر، خاصة في ظل شساعة حدود الجزائر مع ليبيا ما أدى بالجزائر إلى محاولة مكافحة التهديدات الأمنية وذلك بالعمل على حل الأزمة الليبية بطرق سلمية، والدعوة إلى الحل الليبي- الليبي، والتأكيد على رفض أي تدخل أجنبي، فنشطت السياسة الخارجية بشكل مكثف لحل الأزمة الليبية 2011.

[1]- مالكي أحمد، **الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص ص: 33-34.

الفرع الأول: المحددات الداخلية

تعرف المحددات الداخلية على أنها متغيرات تقع داخل إطار الدولة ذاتها، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي والبنيوي ولا تنشأ نتيجة التفاعل مع وحدات دولية أخرى .وتحدد المحددات الداخلية خلفية أساسية يستند إليها صانع القرار في رسم السياسة الخارجية.

وتتحدد السياسة الخارجية الجزائرية كغيرها من الوحدات الدولية الاخرى بالعديد من المحددات التي يمكن إيرادها فيمايلي[1]:

1- المحددات الجغرافية:

يؤدي المحدد الجغرافية للدولة من حيث الموقع والمساحة من جهة، والموارد من جهة أخرى دورا مهما في سياستها الخارجية، ومن أهم المؤثرات الجغرافية في سياسة الدولة هي وجودها في منطقة مهمة من الناحية العسكرية والإستراتيجية والاقتصادية بحيث يمنحها قوة وفعالية في سياستها الخارجية إذا تمكنت من الاستغلال الجيد لهذه الموارد .

وبالنسبة للجزائر يلعب المحيط الجغرافي دورا بارزا في السياسة الخارجية سواء في إطارها الاقليمي المباشر ممثلا في حدودها المشتركة مع جميع الدول المغاربية، ووجود روابط بينه وبين الفضاءات الجيوسياسية: العربية، الافريقية والمتوسطية، الأمر الذي يدفع بها إلى تبني توجهات معينة في السياسة الخارجية. قائمة على أساس حماية السياسة الاقليمية ودعم الأمن القومي في مواجهة التهديدات التي يفرضها فضاؤها الجغ ا رفي خصوصا من الدول التي تشهد تناميا بارزا للتهديدات الأمنية (ليبيا ودول الساحل).

وعليه فإن المحدد الجغرافي المتمثل في الجوار الاقليمي وما يتضمنه من تحديات له تأثير واضح في توجيه السياسة الخارجية الجزائرية ضمن فضائها المغاربي والافريقي والمتوسطي، خاصة ما يتعلق منه بقضايا التهديدات غير التقليدية مثل الإرهاب والجريمة المنظمة عبر الحدود، على اعتبار أنهما التحديين الأكثر تأثيرات في السياسات الخارجية للدول في مرحلة ما بعد الحرب الباردة.

2- المحددات الاقتصادية:

يقصد بالمحددات الاقتصادية لدولة معينة الثروات الطبيعية ومختلف المنتجات الصناعية والزراعية، وتؤدي المحددات الاقتصادية دورا حاسما في طبيعة ومحتويات قرارات السياسة الخارجية، فكلما كان وضع الدولة قويا وايجابيا

[1]- عز الدين بعزيز، **سياسة الجزائر المغاربية من 1962 إلى 1995**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 1996-1997). ص ص: 20-21.

كلما ازداد من مكانتها وقوتها على المستوى الاقليمي والدولي بما يسمح لها بتدعيم إدارتها السياسية، فالمتغير الاقتصادي يلعب دورا هاما في قدرة صانع القرار السياسي الخارجي، وقد ازدادت أهمية القوة الاقتصادية نتيجة تعاظم الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول، كما أن الأدوات الاقتصادية للدولة تمكنها من التأثير السياسي الخارجي للدول الأخرى (المعونات الخارجية مثلا).[1]

وعليه فالدول التي تتوفر على عناصر القوة الاقتصادية وتتحكم بها، قادرة على ضمان استقلال سياستها الخارجية وتقليص تأثرها بالضغوطات التي تفرزها البيئة الخارجية، بالإضافة إلى جعل مجال السياسة الخارجية أكثر نشاطا وفعالية.

وبالنسبة للجزائر فإن طبيعة الاقتصاد الجزائري مرتبطة بالبيئة الخارجية بالنظر إلى طبيعة مبادلاتها الخارجية، حيث تعتمد في اقتصادها على المحروقات، وهي بذلك مرتبطة بتقلبات الأسواق الخارجية في ظل تزايد الواردات الصناعية والاستهلاكية، إذ لا يزال الاقتصاد الجزائري اقتصادا ريعيا بحكم احتلال المحروقات لنسبة تفوق 95% من الصادرات الجزائرية، فعدم التنوع في المداخيل والارتفاع المتنامي للواردات الخارجية يعمل على تبعية الجزائر ويؤثر على سيادة القرار السياسي واستقلالية السياسة الخارجية.

3- المحددات الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية:

يربط الكثير من الباحثين في السياسة الخارجية على غرار" ريتشارد سنايدر "و"مارغريت سبروت " دور جميع العوامل السابقة، بتصور وإدراك صانع القرار لها، وعليه يكون تأثيرها مرهون بمدى الاهتمام الذي يخصه بها صانع القرار، فيرى" هولستي " أن الصورة التي يشكلها صانعوا القرار حول الحقيقة تحتل أهمية أكبر من الحقيقة أو الواقع الموضوعي، فالزعماء يلعبون الدور المحوري في السياسة الخارجية لبلدانهم، فهم يدركون ويترجمون القيود في بيئاتهم المحلية والدولية . ويختلف دور العوامل الفردية باختلاف المواقف التي يتعرض لها صانع الرار وتؤثر على شخصيته، فمثلا كلما اشتدت السلطة اتخاذ القرار التي يتمتع بها صانع القرار ازداد أثر المتغيرات الشخصية في عملية صنع السياسة الخارجية خاصة لدى الرئيس أو القائد أو صاحب الشخصية الكاريزمية، كذلك كلما اتسمت المواقف بالغموض ووجود معلومات متناقضة ازداد أثر العوامل الشخصية في صنع السياسة الخارجية، بالإضافة إلى ذلك فإن طبيعة النظم السياسية تؤثر على مجال الشؤون الخارجية ففي النظم التسلطية يتمتع القادة بهامش كبير من حرية التصرف، مما يؤدي إلى احتمال زيادة تأثير خصائص صانع القرار على توجيه السلوك الخارجي، أما في النظم الديمقراطية فإن هذا الدور ينحسر نظرا لدرجة المشاركة والرأي عند كل مرحلة من مرحل اتخاذ القرار.

---

[1]-لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، (مترجم، الرياض: جامعة الملك سعود، 1989)، ص: 258.

أما بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية فقد اتسمت بسيطرة العوامل الشخصية فيها إلى حد ما، حيث نلاحظ هذا التوجه منذ الاستقلال، فمؤسسة الرئاسة تسيطر على حقل السياسة الخارجية تخطيطا وتنفيذا، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الدور الذي قام به رؤساء الجزائر السابقين في توجيه مسار السياسة الخارجية على غرار فترة حكم الرئيس" هواري بومدين "الذي استطاع أن يؤسس لسياسة خارجية فعالة إقليميا ودوليا، وهو ما يفسره الرواج الذي شهدته سياستها الخارجية على المستويين :إقليميا ودوليا، وقد ساعده في ذلك طبيعة النظام السياسي الجزائري، حيث يمكن القول أن مجال الشؤون الخارجية تختص به السلطة التنفيذية وفي مقدمتها رئيس الدولة، منذ دستور 1912إلى غاية اليوم وهو ما يفتح المجال واسعا أمام زيادة العوامل الشخصية في السياسة الخارجية الجزائرية.[1]

الفرع الثاني: المحددات الخارجية

تلعب مجموعة من الإعتبارات التي تفرزها البيئة الخارجية بكل مستوياتها ومكوناتها وفواعلها دورا محددا في السياسة الخارجية لكل الدول، وتشمل العوامل الموجودة خارج نطاق الدولة من أفعال وردود أفعال الدول الأخرى، والتي تؤثر على إدراك صناع القرار، وتشمل المتغيرات الناشئة من البيئة الخارجية للوحدة الدولية متغيرات النسق الدولي والتفاعلات الدولية، فالسلوك الخارجية لأي وحدة من الوحدات هو نتاج بين جملة من العوامل التي يختلف تأثيرها باختلاف الموقف.

والسياسة الخارجية الجزائرية لتفاعلات البيئة الخارجية كغيرها من الدول خاصة في الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، وظهور معطيات جديدة في البيئة الدولية، وخاصة في جوانبها الأمنية بظهور مصادر تهديد جديدة لم تكن الجزائر بمنأى عنها، وتقلص هامش المناورة الذي كانت تتمتع به أثناء فترة الثنائية القطبية وتزايد تأثيرات العولمة وتعمق الفوارق الاقتصادية بين دول الشمال والجنوب.[2]

هذا الامر دفع بالجزائر إلى ضرورة إعادة بناء علاقاتها مع كل الأطراف وتعزيز التعاون في جميع القطاعات مع الفواعل الدولية الكبرى، وهذا ما برز جليا في توجه الجزائر نحو إقامة شاركات متعددة الأطراف في الفضاء الافريقي والمتوسطي والدولي .حيث انخرطت الجزائر في مسارات التعاون الأورو–متوسطي بمبادرته المختلفة بهدف تعزيز الأمن والإستقرار في منطقة المتوسط، وتعميق التعاون الاقتصادي والتجاري منذ مسار برشلونة 1995 إلى غاية توقيع اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية.

---

[1]- حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري** ، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة)، 2010–2011، ص: 70.

[2]-حسام حمزة، **مرجع سبق ذكره**: 73.

أما على صعيد القارة الافريقية فقد حاولت الجزائر المساهمة بدور فاعل في قضايا التنمية في الدول النامية مثل مشروع " الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا".

أما فيما يخص منطقة الساحل والصحراء فاتجهت الجزائر إلى انتهاج سياسة خارجية قائمة على إدراج هذه المنطقة ضمن أولوياتها، بسبب مظاهر اللا أمن التي تعرفها هذه المنطقة خاصة وأن الجزء الأكبر من المساحة الاجمالية للجزائر هي الاقليم الجنوبي، وتحاول الزائر التعامل مع هذه المعطيات بتكثيف التنسيق والتعاون مع دول المنطقة وفق لإلتزامها بمبدأ حل النزاعات بالطرق السلمية، خاصة فيما الاستقرار الداخلي الذي سعت إلى تجاوزه بعد أحداث 11 سبتمبر من خلال التسويق لجهودها الأمنية في مجال مكافحة الارهاب، وهنا نلاحظ أن موضوع الأمن هو الموضوع الرئيسي الذي تتحرك في إطاره السياسة الخارجية الجزائرية زئرية في إطارها الاقليمي والدولي.

وعليه يمكن القول أن المؤثرات والعوامل الخارجية كان لها دور مهم وبارز في تحيد توجهات السياسة الخارجية الجزائرية، من خلال محاولاتها التكيف مع تحولات البيئة الدولية وتغير طبيعة وهيكل النظام الدولي وتزايد التهديدات الامنية وتنوع أبعادها بعد الحرب الباردة بشكل خاص، وهو ما كان له الاثر البارز في أداء السياسة الخارجية الجزائرية وتوجهها نحو التعاون الدولي والاقليمي[1].

المطلب الثاني: النظام الجزائري والثوار (الحياد السلبي)

يبدو من الوهلة الأولى أن الجزائر ستكون"الخاسر الأكبر" بعد سقوط نظام القذافي ليس لكون هذا الأخير حليفها ولكن لموقفها السلبي حيال الثوار من البداية حتى النهاية. فهي مُنتَقدة في الخارج (المجلس الانتقالي الليبي وبعض الأطراف الدولية) والداخل (أوساط سياسية، أكاديمية وصحفية). تنتقد أحزاب من المعارضة الموقف الرسمي حيال الأزمة الليبية وترى أن الجزائر ليست في منأى عما يحدث في سوريا، ليبيا واليمن، بينما تساند أحزاب معارضة أخرى الانتفاضة الليبية لكنها تنتقد التدخل الدولي. على عكس ذلك تدافع أحزاب السلطة وحلفاؤها على الموقف الرسمي وتقول بأن لكل بلد سياقه السياسي.

والواضح أن الموقف الرسمي من الثورة الليبية مطية للصراع والتموقع تحسبا لما هو قادم (محليا) لأن المسالة مرتبطة أيضا بمصير النظام الجزائري .والواضح أن التدخل الغربي–الأطلسي حال دون مساندة بعض التيارات للثوار. أما الأوساط الأكاديمية والصحفية فتركز على الاعتبارات الأخلاقية والسياسية منتقدة

[1]- عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري**، (الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005) ص: 21.

الدبلوماسية الجزائرية التي بقيت حبيسة عقلية الحرب الباردة تاركة المجال لدول مثل المغرب (اعترف في 2011/08/23 بالمجلس الانتقالي وأوفد في نفس اليوم وزير خارجيته إلى بنغازي) وفرنسا تسجل نقاطا جيوساسية على حسابها[1].

لكن هل كان لزاما على الجزائر مساندة الثوار؟ لو اكتفينا بالمستلزم الأخلاقي، فالجواب لا غبار عليه. لكن سلوك الدول لا تحكمه الأخلاق فقط وإنما المصالح. على أن في بعض الأحيان يكون الارتباك والتريث والحذر دلالة على غياب رؤية إستراتيجية. فمثلا لو قارنا الموقف الجزائري بمواقف تونس ومصر والمغرب للاحظنا أن هذه الدول التزمت الحياد الإيجابي لصالح الثوار بإبقائها على قنوات الاتصال مفتوحة مع طرفي الصراع، ولم تناد برحيل القذافي لكنها دعمت المجلس الانتقالي، خاصة مصر وتونس حيث فسحتا له المجال للتحرك رغم أنهما لم تعترفا به رسميا إلا في وقت متأخر جدا (2011/08/22). سايرت هذه الدول الثلاث الثوار في مسعاهم لقلب النظام. أما الجزائر فلم تطالب برحيل القذافي ولم تطرد السفير الليبي لديها، لكن حيادها كان سلبيا في غير صالح الثوار. وحتى وإن لم تدعم النظام، فإن مجرد رفضها مساندة الثوار أو على الأقل الاعتراف بصواب مسعاهم وإقامة قنوات اتصال معهم رأى فيه هؤلاء وحلفاؤهم دعما للنظام. وهذا طبعا استنتاج ليس بالضرورة صحيحا.

بيد أن غياب قنوات اتصال معهم والتمسك بخريطة طريق إفريقية يسوَّقها رؤساء وصلوا للسلطة بواسطة الانقلاب – باستثناء رئيس جنوب إفريقيا – ، فضلا عن الاتهامات للسلطة الجزائرية بإرسال مرتزقة وأسلحة لدعم القذافي، أعطى كل هذا مصداقية لهذا الحياد السلبي المناوئ للثوار. ورغم تأكيد الجزائر مرارا على أنها تضررت من سياسة القذافي وبالتالي فليس من المنطقي أن تدعمه، وعلى التزامها الحياد وتطبيق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة (وضحت موقفها هذا في مراسلة رسمية بعثت بها إلى الأمين العام للأمم المتحدة وإلى مجلس الأمن في 2011/08/24 نشرت وكالة الأنباء الجزائرية مقتطفات منها)، إلا أن ذلك لم يشفع لها عند المجلس الليبي الانتقالي.

[1] – زنودة منى، **تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية، دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلينتون وجورج ولكر بوش،** (الاسكندرية، مكتبة الوفاء، 2014)، ص ص: 55–56.

نلاحظ هنا كيف أن الدول العربية الإفريقية الثلاث (تونس ومصر والمغرب) أبقت على قنوات الاتصال مع النظام وأقامت أخرى مع الثوار متجنبة التصريح علنا بترجيحها كفة الثوار في ميزان المساندة، بينما عزفت الجزائر عن أي اتصال معهم وتمسكت بحل سلمي إقليمي يقضي بالتفاوض مع القذافي في وقت وصل فيه الصراع المسلح نقطة اللاعودة. وهنا مكمن الخلل في الموقف الجزائري، فالحذر المعقول في بداية الأمر فقد مصداقيته مع تطور الأوضاع.

يبدو أن موقف الجزائر يقوم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تتضرر لا في حال بقاء القذافي ولا في حال رحيله، وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم أحد طرفي الصراع. ثم إنها معنية أساسا بهموم الداخل، فالنظام في وضعية صعبة بسبب تنوع وتعدد الاحتجاجات الداخلية. وهو بين المطرقة الخارجية والسندان الداخلي: أي دعم لنظام القذافي مصدر متاعب مع الفواعل الدولية النافذة، وأي دعم للمعارضة المسلحة مصدر متاعب مع الشعب، لأن من يدعم الانتفاضة في ليبيا لا يمكنه أن يقمعها في عقر داره. ومن هنا يأتي الاتساق في موقف النظام الجزائري، أما الأنظمة العربية التي ساندت التدخل في ليبيا فهي متسامحة في الخارج – دعم المطلب الديمقراطي خارج حدودها – لكنها غير متسامحة مع ذات المطلب في عقر دارها.

بيد أنه مع الإطاحة بالنظام الليبي فقد هذا الموقف اتساقه وظهر التناقض بين المقدمات والنتائج. حيث تقول الجزائر أن الاعتراف بالمجلس الانتقالي مرهون بموقف "جماعي" في إطار الجامعة العربية والاتحاد الإفريقي. يدل هذا التناقض على حالة الارتباك السائدة على أعلى مستويات هرم السلطة في الجزائر وعلى قصور الرؤية الإستراتيجية، إذا كانت الجزائر تربط موقفها بموقف "جماعي" إقليمي، فلماذا رفضت مساندة القرار – الجماعي – للجامعة العربية المتعلق بإقامة منطقة حظر جوي في ليبيا؟ إنها محاولة يائسة لحفظ ماء الوجه، أكثر منه إستراتيجية محكمة البنيان ومحسوبة النتائج[1].

المطلب الثالث: الموقف الجزائري: حسابات الربح والخسارة

يمكن تفسير الموقف الجزائري بأسباب من أربع فئات. تكمن الأولى في تخوف النظام الجزائري من أن يلق نفس المصير في حال اندلاع انتفاضة ديمقراطية في الجزائر تأخذ بعدا مسلحا بعد قمعها، مما يقود إلى تدخل دولي مماثل لما حدث في ليبيا. فمن المحتمل أن يكون النظام قد راهن على فشل التدخل الدولي وعلى

[1]- زنودة منى ، **مرجع سابق**، ص: 57.

مقاومة القذافي للتغيير –كما راهن الغرب على مقاومة بن علي ومبارك لقوى التغيير– حتى يثبت صواب رؤيته ومصداقية مخاوفه. وتكمن الثانية في المخاوف الأمنية المباشرة التي قد تترتب على الصراع في ليبيا: تهريب الأسلحة من وإلى ليبيا وانتقالها إلى الساحل وإلى القاعدة؛ توسع رقعة الإرهاب في المنطقة وتحول ليبيا إلى أحد معاقله؛ تخبطها في حرب أهلية؛ وصول جحافل من اللاجئين الليبيين والأجانب المقيمين في ليبيا إلى التراب الجزائري. وتكمن الثالثة في التدخل العسكري الغربي وتداعياته الأمنية على الجزائر؛ فوجود قوات غربية على حدودها يسمح لها بالتجسس على خطط تحرك وانتشار الجيش الجزائر والعتاد الذي بحوزته، خاصة وأن برامج تسلحه في السنوات الأخيرة تثير تساؤلات في الغرب. فيما تكمن الفئة الأخيرة في المبادئ التي تقوم عليها السياسة الجزائرية مثل عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول واحترام السيادة وعدم تغيير الأنظمة بالقوة.[1]

وكانت هذه الفئة الأخيرة من المبادئ هي واجهة الموقف الجزائري دوليا، لكنها لم تكن في واقع الحال العامل الحاسم في هذا التموقع الفريد من نوعه في المنطقة.

على أنه يمكن حصر التغييرات التي طرأت على العلاقات الثنائية في ثلاثة عناصر:

1. تخلص الجزائر دون جهد من نظام سبب لها متاعب أمنية على مدار عقود من الزمن لكنها لم تربح بعد ود سلفه.
2. اكتمال سلسلة "الديمقراطيات الناشئة" في شمال إفريقيا وتحديدا في الجوار الشرقي للجزائر التي أصبحت تتعامل مع دول (تونس، مصر وليبيا) تخلصت شعوبها أو هي قيد التخلص من أنظمتها التسلطية.
3. عكس التغيير "الهادئ" والمحلي المنشأ والتنفيذ في تونس وفي مصر، فإن التغيير في ليبيا كان محلي المنشأ إلا أن تنفيذه كان هجينا محليا/دوليا، ولهذا تحولت الحدود الجزائرية مع ليبيا إلى أكثر حدودها حساسية أمنيا. وهذا ما يفسر تضاعف إجراءات مراقبتها وضبطها برا وجوا، حيث تشهد حشدا غير مسبوق لقوات الجيش والأمن الجزائرية. والمفارقة أنه رغم التوتر بين الطرفين، فإن تشديد الجزائر

[1]– سليم العايب، **الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي**، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010–2011) : 34.

مراقبتها للحدود تخدم مصالح الثوار أيضا، لأنها تسمح لهم بتأمين حدودهم الشرقية دون أي جهد يذكر، كما تحول دون فرار أنصار النظام البائد خارج ليبيا عبر الحدود مع الجزائر.[1]

بيد أن من المرجح أن تكون علاقة النظام الليبي الجديد مع الجزائر متوترة، على المدى القصير. ونفس الشيء يقال عن العلاقة بينه وبين موريتانيا لأن هذه الأخيرة محسوبة في نظره على القذافي لعضويتها في وفد الوساطة الإفريقي. في المقابل، ستكون العلاقة مع المغرب عادية إن لم نقل جيدة ومع تونس أيضا. هذا يعني أن المنطقة قد تدخل سياسة المحاور مجددا: محور ليبي–مغربي يقابله محور جزائري–موريتاني، بينما ستسعى تونس للحفاظ على مسافة معقولة من المحورين تفاديا لاستعدائهما. إن ظهرت مجددا سياسة المحاور فإنها ستزيد وضع الاتحاد المغاربي تعقيدا. من هذا المنطلق يبدو أن العلاقات المغاربية البينية لن تخرج سليمة من المحنة الليبية. لكن من المرجح أن تكون حالة الاستقطاب هذه ظرفية لأن استتباب الأمن في ليبيا مصلحة مشتركة لعدد من الأطراف الرئيسية (مجلس انتقالي ودول مغاربية وعربية وغربية). وعليه يبقى هذا المشهد ضعيفا لأسباب أخرى أيضا سنأتي عليها لاحقا.

لكن هل سيؤثر هذا على مكانة الجزائر في المغرب العربي؟ يجب هنا مراعاة ميزان الربح والخسارة. هل خسرت الجزائر برحيل القذافي؟ الشيء المؤكد أنها لم تخسر لِما كان يتسبب فيه من متاعب سياسية وأمنية، لكن هل ربحت؟ الإجابة بالقطع مستعصية، لأنها على الأقل "ربحت" – سلبيا – استعداء، ولو مؤقتا، المجلس الانتقالي حاكم ليبيا اليوم. لكن ضعف هذا الأخير وأهمية دور دول الجوار في إحلال السلم والاستقرار في ليبيا فضلا عن ثقل الجزائر في المنقطة يجعل حسابات الخسارة مهملة الثقل.

رغم التوتر الذي ميز العلاقات بين المجلس الانتقالي والجزائر طوال الستة أشهر الماضية، فإن هناك إشارات متبادلة للتطبيع. فعلى المستوى الرمزي، تم رفع علم الثوار فوق مبنى السفارة الليبية بالجزائر (في 2011/08/23) رغم عدم اعترافها بالمجلس الانتقالي. أما على مستوى التصريحات الرسمية، فرغم التزام

[1]– محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية**، (القاهرة، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، 2002)، ص: 83.

الصمت، فإن مصدرا من الخارجية الجزائرية، أكد أن الجزائر " لم تدعم لا سياسيا ولا عسكريا ولا بأي شكل آخر نظام القذافي"، مضيفا أنه "ليس لها تحفظات بخصوص المجلس الانتقالي".[1]

من جانبهم، أكد ممثلون عن المجلس الانتقالي، رغم أسفهم لموقف الجزائر، على ضرورة تجاوز الخلافات وفتح صفحة جديدة في العلاقات الثنائية. وواضح أن الإدلاء بهذه التصريحات لصحف جزائرية عملية اتصال محسوبة. ومن أبرزها تلك التي أدلى بها محمود جبريل، رئيس المجلس التنفيذي للمجلس الانتقالي، في حوار ليومية الشروق الجزائرية (2011/08/23): "أريد أن أؤكد أنه خلال الستة أشهر الماضية شاب هذه الفترة الكثير من اللغط وعرفت العلاقات الكثير من التقارير، البعض منها صحيح والآخر غير صحيح، لكن ما أريد قوله أن العلاقة بين البلدين تاريخية ولا يمكن أن تنفصم بسبب أمور طارئة، شئنا أم أبينا، وليس من حقنا كمسئولين في هذه المرحلة أن نعيق حركة التاريخ بين هذين الشعبين الأكثر اقترابا في الطباع في شمال إفريقيا". وعن تحقيقات بشأن مرتزقة الجزائر، قال بأنه "ليس من صالح العلاقات بين البلدين الاستناد إلى هذه النتائج أو النظر إليها، فإذا كانت هناك تحقيقات فليس من اللائق أن تنشر في الوقت الحالي، هذه نظرتي الشخصية، وسألقي بكامل ثقلي في المجلس حتى لا تؤثر هذه التحقيقات على العلاقة بيننا، ولا أعتقد أن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة بما يكنه من حب للشعب الليبي يسمح بممارسة هذه التجاوزات. وما يهمنا اليوم ليس الأمس أو اللحظة بل الغد، ولا يفيد الطرفين التدقيق فيمن أخطأ أو أصاب، ويجب طي هذه الصفحة نهائيا".[2]

المبحث الثاني : المساعي الجزائرية للتوفيق بين الفرقاء وحل الازمة الليبية

تسعى الدبلوماسية الجزائرية جاهدةً في إطار التنافس الإقليمي والدولي إلى إيجاد تسوية للنزاع الليبي عبر الحوار بين الفرقاء الليبيين، فصناع القرار السياسي في الجزائر يدركون جيداً بأن الأزمة الليبية تمثل تهديداً مباشراً على حدود الجزائر وأمنها القومي، خاصة في ظل إنتشار الإرهاب على المستوى الإقليمي والدولي الذي يمثل هاجساً لجميع دول العالم اليوم، فإستمرار الأزمة الليبية يشكل تهديداً للأمن في المنطقة بأسرها، وقد يفتح الباب على مصرعيه لإحتمالات التدخل العسكري الغربي الذي قد تكون نتائجه سلبية ليس فقط على ليبيا، بل وعلى دول الجوار أيضاً، لذلك ترفض الحكومة الجزائرية التدخل الخارجي في ليبيا، وتقوم بدور أكثر فاعلية

[1]- محمد بوعشة، **مرجع سابق**، ص: 85.

[2]- علي ربيح، **استراتيجية الجزائر الأمنية في المتوسط**، (ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008)، ص: 110.

وواقعية لوقف الاقتتال في ليبيا، ودفع الأطراف الليبية نحو بناء مؤسسات الدولة، وفي هذا الإطار أحتضنت الجزائر جولات حوار لقادة أحزاب وشخصيات سياسية ليبية برعاية الأمم المتحدة لمناقشة ملفي تشكيل حكومة وحدة وطنية، ومسودة إتفاق سياسي شامل بين الأطراف الليبية المتصارعة الذي قد يسهم في إخراج البلاد من الركود السياسي والفوضى.

المطلب الأول: دوافع الدبلوماسية الجزائرية لحل الأزمة الليبية

إذ تعالج هذه النقطة المحددات المتحكمة في الدبلماسية الجزائرية وهي كثيرة ومتنوعة وهذه المحددات تختلف من دولة الى اخرى، تنشأ السياسة الخارجية لمعظ الدول تلبية امتطلبات تحقيق المصلحة الوطنية بالتوازي مع عدم المساس بالقواعد الدولية العامة التي تحكم العلاقات بين الدول وتستمد دورها في الغالب مما توفره السياسة الداخلية، بمعنى أنها تنشأ نتيجة للجدل الدائم والمستمر بين المصالح والأعراف الدولية وبين البراغماتية والمبدئية وبين الفكر والممارسات إذا كانت القيم أو القوة الإيديولوجية والعسكرية والاقتصادية هي مجمل المحددات الرئيسية للسياسة الخارجية فإن تحديد الاختيار يتوقف على المرحلة التاريخية التي تجد فيه الدولة مكانها في النظام الدولي وبيئتها الخارجية مستفيدة من قدرتها ومقوماتها مع ضرورة تكييف والالتسغلال الجيد لمحدداتها الداخلية مع الظروف الخارجية.[1]

حيث ألقت الأزمة الليبية التي طال أمدها (منذ 2011)، بظلالها الكثيفة على الجزائر أمنيا ودبلوماسيا وحتي اقتصاديا والجزائر هي بلد الجوار المباشر الذي يتقاسم معها حدودا برية طويلة جدا تصل إلى 1000 كلم. مع اندلاع الثورة ضد نظام القذافي، تميز الموقف الدبلوماسي الجزائري بالغموض والارتباك أحيانا، وبالحياد السلبي أحيانا أخرى. وانتظرت الجزائر حتى 2014، أي مع الانقسام الليبي الداخلي الذي تحول إلى حرب أهلية قادت إلى انهيار الدولة، لتبلور موقفا دبلوماسيا واضحا يعتمد على مقاربة الحل السياسية السلمي للأزمة ودرء أي تدخل أجنبي، تبلور هذا الموقف، بعد تقييم الجزائريين للنتائج (الأمنية خصوصا) الكارثية للأزمة على الجزائر. لذلك انخرطت /تورطت الدبلوماسية الجزائرية في الأزمة، مقدمة العديد من المبادرات السياسية من أجل المساهمة في تسويتها. واجهت المساعي الدبلوماسية الجزائرية صعوبات ميدانية جعلت من مساعيها تلك شبه مستحيلة تتعلق بمدى الانقسام السياسي والاجتماعي الليبي الداخلي، وتشب الأزمة وامتداداتها الإقليمية

[1]– بن عائشة محمد الأمين، **قراءة في الدبلماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية – دراسة حالة مالي**، (جامعة الجزائر 3)، ص: 02.

والدولية. فقد صارت ليبيا مسرحا للصراع بين القوى الكبرى على النفوذ فيها وفي سائر منطقة المغرب العربي والساحل الأفريقي وضعت الأزمة الليبية مبادئ السياسة الخارجية الجزائرية، القائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وعقيدتها الأمنية والعسكرية المرتكزة على عدم مشاركة الجيش الجزائري في عمليات عسكرية خارج حدود الوطن، في امتحان صعب .فلأول مرة تجد الجزائر نفسها في معضلة التوفيق بين تحقيق مصالحها الأمنية والسياسية والاقتصادية بمكافحتها للتهديدات الأمنية الناجمة عن الأزمة الليبية من إرهاب وتهريب وتكون لميليشيات عسكرية ومخاطر انهيار الدولة من جهة، وبين الاحتفاظ بالمستلزم الأخلاقية والقيمي بالموضوع.[1]

محددات الموقف الجزائري وتجاه الأزمة الليبية يمكن حصرها في ثلاثة: محدد سياسي، أمني، ومحدد سياسي وهو أنه في حال قبول الجزائر التدخل العسكري في ليبيا فسوف لن يكون هناك ما يمنع من تكرار تجربة التدخل العسكري في الجزائر نفسها (أي أن تلقى الجزائر نفس المصير) إذا ما امتدت الانتفاضة الشعبية إلى الجزائر التي كان من الممكن حدوثها في أي يوم، أما المحدد الأمني فيتمثل في التخوف الجزائري من تلك التداعيات الأمنية التي قد تنجر عن التدخل العسكري والمتمثلة أساسا في انتشار المليشيات المسلحة، تهريب الأسلحة، تقوية الجماعات الإرهابية في المنطقة، مشكلة اللاجئين، المحدد القيمي وهو مرتبط بتلك المبادئ التي تقوم عليها السياسة الخارجية الجزائرية أي عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول، ولكن يلاحظ بأنّ المحدد الأمني هو الذي يظل مهيمنًا في السياسة الخارجية الجزائرية تجاه الأزمة[2].

إنّ التخوف الجزائري من التدخل العسكري وتأكيدها على الحلول السلمية في حل الأزمة الليبية أثبت صحته، فالتدخل العسكري من قبل الحلف الأطلسي عام 2011ساهم بطريقة مباشرة في إسقاط نظام القذافي، ولكن أيضا ساهم في انهيار الدولة الليبية التي دخلت في حرب أهلية مازالت مستمرة إلى يومنا هذا، وهو ما كان له تداعيات سلبية على أمن دول المنطقة بفعل حركة اللاجئين، انتشار الأسلحة، تنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة على غرار الاعتداء التي شهدته الجزائر على المركب الغازي فيتيغنتورين مطلع عام 2013، وهجوم بن قردان بتونس عام 2015.

---

[1]- عبد النور بن عنتر، **العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا**، (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، سبتمبر 2011)، ص ص: 2-3.

[2]- عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري**، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016)، ص ص 231-231.

والمشكل يتمثل في أنه رغم ثبوت فشل مقاربة التدخل العسكري في ليبيا، إلا أنّبعض الدول الغربية مازالت تروج للتدخل العسكري مرة ثانية في ليبيا، ولكن هذه المرة تحت حجة دحر الجماعات الإرهابية (داعش)، وهنا الجزائر مازالت ترفض هذا التدخل وتعمل على إجهاضه وتدعو لضرورة إيجاد حل سياسي بين الفرقاء الليبيين وبناء مؤسسات تكون كفيلة بمواجهة الإرهاب عكس التدخلات العسكرية الأجنبية التي أثبتت تداعياتها مدى فشلها منذ غزو العراق عام 2003 والجزائر مقابل رفضها للحلول العسكرية في ليبيا تبنت مقاربة دبلوماسية لفترة ما بعد نظام معمر القذافي قائمة على ثلاثة مضامين أساسية: الأول يتمثل في ضرورة العمل على دفع الأطراف الليبية دون إقصاء أي طرف مهما كان نحو حوار سياسي يكون كفيلا بوقف الصراعات المسلحة الداخلية، وهو ما يؤدي في النهاية إلى بلورة إستراتيجية وخطة أمنية بين مختلف الفواعل الليبية لمواجهة تنظيم ما يعرف بالدولة الإسلامية(داعش) الذي أصبح يهدد كل دول الجوار، المضمون الثاني وهو أمني مرتبط بضرورة جمع تلك الأسلحة المنتشرة بطريقة شرعية في ليبيا، أما الثالث فيتمثل في أنه بعد نجاح الخطوات السابقة يتم الانتقال إلى إيجاد الأسس والآليات الكفيلة ببناء مؤسسات الدولة.[1]

المطلب الثاني: المبادرة الجزائرية لتسوية الأزمة الليبية

يمكن أن نجمل أهم مضامين المقاربة الجزائرية للتعامل مع الأزمة الليبية التي تعد أرضية صياغة مبادرة الجزائر للتعامل مع الأزمة الليبية في النقاط التالية:

1 – تحاول الجزائر من خلال دبلوماسيتها جمع الأطراف الليبية المتصارعة حول حوار يهدف إلى وقف الاقتتال الداخلي والخروج بمعادلة سياسية جديدة في ليبيا قائمة على أساس أمني استارتيجي يمنع تدفقات الجماعات الإسلامية المتشددة من بلدان أخرى إلى ليبيا، و بعدٍ سياسي أقل أهمية في المعادلة الجزائرية قد يفضي إلى اتفاق حول قواعد تداول السلطة الليبية.

[1]- عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، **مرجع سابق**، ص: 277.

2-الدبلوماسية الجزائرية ترفض الحل العسكري كجزء من إستارتيجية إخضاع جميع الأط ا رف إلى أنصاف حلول مؤقتة، وهي رؤية يدعمها التحالف المصري الإماراتي السعودي، وذلك بتوجيه ضربات جوية وخلق مناطق عازلة بليبيا قد تدخلها قوات برية.[1]

3- تنطلق الرؤية الجزائرية من أنه لا يمكن النظر إلى طرف ليبي على أنه حائز للشرعية والمشروعية بشكل كامل، والآخر يفتقدها، وجاءت دعوات الجزائري للمشاركين في الحوار على هذا الأساس، المنطلق من أن الجميع جزء في الأزمة وجزء من الحل، بعكس الاشتراطات التي وضعتها وقدمتها دول أخرى على راسها الولايات المتحدة، والبعثة الأممية الخاصة، إذ أن سقفها العام يعتقد أن مجلس النواب المنعقد بطبرق وحكومة عبد الله الثني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الليبي استنادا إلى انتخابات 25 جوان2014 ، واعتبار أنّ المؤتمر العام وحكومة الانقاذ الوطنية برئاسة" عمر الحاسي "منقوصتي الشرعية أو منعدمة تماما.

4-ترى الجزائر بحسب مراقبين أن هذه الاشتراطات المتشددة تفضي إلى عرقلة الحوار والتوصل إلى حل سياسي، حيث أن مجلس النواب بطبرق اعتبر قوات ما يعرف بفجر ليبيا بطرابلس، ومجلس شورى ثوار بنغازي منظمتين إرهابيتين، وهو ما يحول دون إمكانية التفاهم بين طرفين أحدهم يكفر الآخر سياسيا.

5- ومع اقتناع المسؤولين الجزائريين بضرورة الحل السياسى وأن الحوار الشامل بين الفرقاء فى الوطن الليبي هو الطريق للقضاء على دوامة العنف واستعادة الدولة، بدأت الجزائرر فى جمع القوى السياسية الليبية الراغبة فى الحوار، وقد كشف رئيس اللجنة الجزائرية الإفريقية للسلم والمصالحة ، فى حوار أجراه فى الليبية عن الاتصالات التى بدأتها السلطات الجزائرية منذ أكثر ثلاثة اشهر مع جريدة الوسيط، تمهيدا لإطلاق مبادرة الحوار، واستعانت الجزائر لترتيب لقاءات مع بعض الوجوه المتحفظة أملا فى إنجاح مبادرتها، وهو ما دفعها للحفاظ على سرية مساعيها مثلما فعلت سابقا مع فرقاء الأزمة المالية.

[1]- أميرة عبد الحليم، **الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي**، (مركز الأهرام للدراسات والإستراتيجية، العدد: 5418، مارس 2018)، ص 25.

وتزامنا مع حشد غير مسبوق لقوات حكومة الوفاق في غربي سرت، أعلنت الجزائر عن مبادرة لحل الأزمة الليبية تحظى بدعم الأمم المتحدة، هذه المبادرة جاءت بالتزامن مع "حشد غير مسبوق" لقوات حكومة الوفاق الوطني الليبية في غرب مدينة سرت استعدادا لعملية عسكرية مرتقبة.

حيث لم يعلن الرئيس الجزائري عن مضمون المبادرة ولكنه أكد، خلال مقابلة بثها التلفزيون الحكومي، أن اقتراحه يحظى بقبول من الأمم المتحدة، وسيتم تقديمه بالتنسيق مع تونس. وكان في وقت سابق قد التقى الممثلة بالنيابة للأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في ليبيا، ستيفاني ويليامز، للحديث حول الأزمة وللمطالبة في تعجيل الحل السياسي، ويحظى ملف الأزمة الليبية باهتمام كبير لدى الحكومة الجزائرية، إذ ذكر الرئيس الجزائري في لقائه أن هناك تواصلا مستمرا بين وزير الخارجية التركي ونظيره الجزائري. إلا أن نجاح المبادرة مرهون بالظروف الموضوعية الحالية بين دول الإقليم ومدى تقبلها لهذا الاقتراح[1].

المطلب الثالث: جهود التسوية السلمية الجزائرية للأزمة الليبية

تعد الجزائر من أكثر الدول انخراطًا في عملية التسوية السياسية لهذه الأزمة إلاَّ أن إنجازاتها محدودةٌ للغاية، لاسيما أن خيار الحسم العسكري يجهض كل محاولات التسوية السلمية نظرًا للدعم الإقليمي والدولي لمعسكر شرق ليبيا الأقوى عسكريًّا، قبل أن يقلب ولوج تركيا ساحة الميدان الموازين ويعيد الاعتبار عسكريًّا لمعسكر غرب ليبيا. لكنَّ ضعفَ النفوذ الجزائري في ليبيا لا يعود فقط لأفعال الآخرين وإنما أيضًا إلى أمور تخص الجزائر تحديدًا. فلم تنجح دبلوماسيتها في كبح جماح التدخل المصري من خلال الآلية التعاونية الثلاثية (الجزائر وتونس ومصر). وربما يعد عدم التأثير على موقف مصر أكبرَ فشل للدبلوماسية بالجزائرية في الأزمة الليبية. كما أنها لم تفلح في إقناع الأطراف الأخرى، الإقليمية والدولية، بصواب رؤيتها، رغم أنها الدولة الأكثر ذودًا عن الحدود الليبية غربًا بالنظر للتعداد الهائل للقوات التي نشرتها لحماية الحدود المشتركة. ويعد رفض أطراف ليبية وإقليمية ودولية تعيين رمطان لعمامرة، وزيرها للخارجية السابق، مبعوثًا للأمم المتحدة في ليبيا، دلالة أخرى على ضعف نفوذ الجزائر في الأزمة الليبية.

[1]- د. زياد عقل، **مستقبل الأزمة الليبية : الحلول والتحديات**، (مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد : 38، 2017م)، ص: 66.

فضلًا عن ذلك، هناك عامل داخلي حساس كانت انعكاساته كبيرة على أداء الدبلوماسية الجزائرية، وهو مرض الرئيس السابق ثم الحراك الذي أدى إلى استقالته. فمرض عبد العزيز بوتفليقة جعل الدبلوماسية الجزائرية، المعروفة بنشاطها، تعيش حالة محتضرة؛ حيث أطنبت في التريث فكان أن طَبَعَها الجمود، لأنها بقيت تترقب ما قد يصدر من رئاسة الجمهورية من أوامر، ما جعلها متأخرة في كل شيء ولا تأثير لها على مجريات الأمور. إلا أن تريثها التقليدي سرعان ما حل محله نوع من التسرع الذي تجسد في تصريح رئيسها الجديد، عبد المجيد تبون: "طرابلس خط أحمر نرجو ألا يتجاوزه أحد". إنها أول مرة تتخلى فيها السلطات الجزائرية عن حذرها الدبلوماسي، وتتبنى نبرة حادة وتهديدية. لكن في العبارة تناقض؛ فمن جهة تتحدث عن خط أحمر، ومن جهة ثانية تستخدم الفعل "نرجو"، والرجاء ليس مفردة مناسبة للتحذير والوعيد. فهل المقصود منه التخفيف من حدة الشق الأول من الجملة، أم إقرار بأن ليس أمام الجزائر خيارات لتنفيذ وعيدها على الأقل لأنها تستبعد تمامًا التدخل خارج حدود. حسبنا أن الرسالة موجهة بالأساس إلى مصر الراعية السياسية والعسكرية لحفتر، لأن هذا الأخير لا يتحرك دون ضوء أخضر/تشاور مسبق معها.[1]

حيث يقصد بالتسوية السلمية إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية بعيدا عن العنف والتدخل العسكري القسري، الذي ينهي حالة الاقتتال في ليبيا ويدفع بها نحو بناء دولة مؤسسات، وهو ما ترتكز عليه جل المبادرات الدبلوماسية في سعيها لبعث حوار وطني ليبي شامل بعيدا عن لغة السلاح.

وإن كان يبدو هذا السيناريو هو الأفضل إلا أنه الأصعب، فقد يكون الخوف من تصعيد المعارك وما قد تؤدى إليه من حرب أهلية هو الدافع لدى كافة الأطراف إلى التهدئة ووضع اتفاق تسوية لاحتواء الوضع أو التخفيف من حدته، ويكون أساس التسوية استكمال المرحلة الانتقالية بانتخابات برلمانية ورئاسية تضمن التداول السلمي للسلطة، بالإضافة إلى فتح الحوار والإتفاق على الملفات الآتية:

- ✓ المصالحة الوطنية الشاملة بين كل الأطراف.
- ✓ التأكيد على الديمقراطية والسعي إلى تعددية سياسية حقيقية من خلال تهيئة حياة حزبية سليمة، وتعدي الفكر القبلي في السياسة.

---

[1]- الأحمر، المولدي، **الجذور الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية**، (لبنان، 2009، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1)، ص ص: 32-33.

- ✓ جمع السلاح من كافة الجماعات وتوحيد الميليشيات في جيش ليبي واحد دون تفرقة بين جماعة وأخرى، وبالرغم من صعوبة هذا الحل إلا أنه يظل سيناريو محتمل.
- ✓ دعم المصالحة الوطنية في ليبيا ففي ظل تصاعد أعمال العنف ناشدت العديد من الأطراف الإقليمية والدولية الأحزاب السياسية والأطراف المتصارعة في ليبيا وطالبتها بضبط النفس وحل الأزمة عبر الحوار، فقد أبدت بعض الدول قلقها من أعمال العنف المتصاعدة وحثت كلّ الفرقاء السياسيين على التصرف بمسؤولية، وأكدت أن الإستقرار لن يتحقق إلاّ بمصالحة وطنية حقيقية بين كل أطراف الأزمة، وهذه الآلية لن تتحقق إلاّ عبر[1]:

1- أن يعطى جميع الليبيين حق المشاركة في بناء الدولة بدون أي عزل سياسي أو تمييز سياسي أواجتماعي، وعلى أساس حقوق المواطنة الكاملة لكافة الليبيين.

2-الخروج بتصور للجنة الحقيقة والإنصاف التي تحاكم المجرمين وليس بمفهوم العقاب الجماعي لأنصار النظام السابق والابتعاد عن سياسة الإنتقام، واللجوء إلى القانون والمحاكمة العادلة بشأن أية انتهاكات سابقة.

3-إعداد مرتك ا زت عمل للمصالحة الوطنية عبر الحوار الشامل لتحقيق التعايش السلمي المشترك، وأن لا تكون المصالحة مجرد آلية فوقية بل تكون إضافة إلى ذلك عمودية من أعلى إلى أسفل، وتكون سياسية وشعبية ودينية وثقافية.

4-اعتماد إج ا رءات عملية لتحقيق الوحدة الوطنية ووضع أولوية المصالح الوطنية من خلال تقديم حلول الوسط والتنازلات المتبادلة، وخلق ثقافة تقوم على احترام التعدد والتنوع وضمانه دستوريا وقانونيا وسياسيا.

5-الاستفادة من تجارب العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في مناطق العالم المختلفة.

6-الحرص على عدم تدخل القوى الخارجية والغربية بشكل خاص، في السياسات الداخلية والخارجية للنظام الجديد في ليبيا.

---

[1]- بن هلهول الرويلي، علي، **الأزمات تعريفها -أبعادها -أسبابها**، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011)، ص: 89.

7- ضرورة إعادة إصلاح وبناء المؤسسات الديمقراطية للدولة الليبية الحديثة، وإنجاز مهمة الوحدة الوطنية والإستقرار الأمني والمجتمعي، بتجريد الميليشيات من سلاحها وبناء جيش وطني قادر على حفظ وحدة وأمن ليبيا.[1]

تتجلى صعوبة "سيناريو التسوية السلمية " في ضرورة إشراك كل الفعاليات الليبية كالأعيان ومجالس الحكماء ومجالس الشورى وفعاليات المجتمع المدني في عمليات الوساطة، كما تم في اتفاق بنغازي، كما أن الحوار يجب أن يشمل نقطتين تتمثل الأولى في توزيع الثروة والسلطة، لأن هذا البعد حاضر بقوة في الصراع وإن كان محجوبا بقضايا الشرعية الثورية والشرعية الانتخابية والرؤى الليبرالية والرؤى الإسلامية للدولة، وهو حاضر أيضا في دعوات الحكم الذاتي وإحياء الفيدرالية التي تطالب بها العديد من المناطق، أما القضية الثانية، فتتمحور حول نزع السلاح والطريقة المتبعة لتحقيق ذلك والجهة المخولة بها .[2]

ورغم كل ما ذكر سابقا سيبقى الحل السلمي أحسن مبادرة لحلحلة الأزمة الليبية بعيدا عن الحل العسكري الذي لن يساهم إلاّ في تمديد الأزمة وتصعيدها وانتشارها إلى دول الجوار ويبرر لضرورة التدخل الأجنبي لحم الأزمة عسكريا وتحول المنطقة إلى مستنقع أزمات سيغرق الجوار الإقليمي وحتى الدولي عامة بتهديدات أمنية جادة تتورط بها العديد من الدول، وهو الأمر الذي يجعل جلّ الخبراء الإستارتيجيين يحذرون وبشدة من ورطة تدخل عسكري جديد في ليبيا.

ويعرف هذا السيناريو تطبيقات واقعية من خلال جولات الحوار التي بدأت بين الأطراف الليبية، على غرار حوار غدامس -1- سبتمبر 2014 ، وعقدت الجولة الأولى من الحوار برعاية الأمم المتحدة من خلال مبعوثها الأممي" برناردينيو ليبون " في 29 سبتمبر 2014 بمدينة غدامس الليبية على.

---

[1]- محمد عبد الحفيظ الشيخ، **مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فيفري في ليبيا**،(مجلة شؤون عربية نقلا (http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6.%20mohamed%20shiekh.pdf.)، ص ص:77-80

[2]- أبو عيانه، فتحي، **الجغرافيا السياسية**،(جمهورية مصر العربية الإسكندرية : دارة المعرفة الجامعية ط1 ،2012)، ص: 89.

مما سبق تؤكد الباحثة أنّ أسلم سبيل لتسوية الأزمة الليبية هو عن طريق تسوية الملف سلميا لتجنب تهديدات جديدة تلوح في الأفق في حالة تورط البلد في حرب أهلية جديدة أو حتى في حالة تدخل عسكري أجنبي بذرائع إنسانية للحفاظ على مكاسب ومصالح دولهم، وهو ما لن يتحقق إلاّ عن طريق تسليم زمام حل الملف الليبي لليبيين أنفسهم بعيدا عن التدخلات الأجنبية بإشراك مختلف الفعاليات الليبية دون إقصاءات مبرمجة، وعن طريق الاستفادة من تجارب الدول التي حققت مصالحة وطنية سارت بالبلد للأمام والأمان.

كما ننوه إلى أهمية الدور الجزائري الذي تسعى من خلاله لتوفير مناخ الحوار السياسي الجاد مع ضرورة عدم التدخل في الشأن الداخلي وإحترام سيادة الدولة الليبية، وتحذر من خطورة التدخل العسكري في المنطقة الذي لن يعصف بالأمن في ليبيا فقط، بل سينجر عن هذا التدخل سلسلة من النكبات الأمنية ستشهدها جل دول الجوار ولن تسلم الدول المتوسطية من آثار ما ستصدره الأ زمة الليبية من تهديدات تتبلور أهمها في موجة الهجرة السرية غير المسبوقة التي ستنطلق من السواحل الليبية نحو السواحل الجنوب الأوروبية وما ستحمله معها من تبعات إقتصادية مضنية لتلك الدول، ناهيك عن التبعات الأمنية وحتى السياسية دون إغفال الإجتماعية أيضا.

ويظل المستقبل في ليبيا مرهوناً بعدد من المتغيرات يأتي في مقدمتها الوعي الحكومي لصعوبات تلك المرحلة، والعمل على وضع سياسات جادة للتغلب عليها، وكذلك موقف القوى الخارجية إزاء التطورات في الداخل الليبي، خاصة في ظل تزايد التوقعات بالتدخل في حال استمرت الدولة في فقد سيطرتها على مصادر إنتاج النفط، وتصاعد احتمالات توقف صاد ا رته، فتلك خطوط حمراء غربية، مضافاً إليها درجات الإستقرار في دول الجوار مثل مصر وتونس وتشاد والجزائر، والدعم الذي يمكن أن تلقاه خارطة طريق المستقبل من شركاء الإقليم في العالم العربي.[1]

[1]– بوطالب، محمد نجيب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، (قطر، الدوحة : المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، 2018)، ص ص: 56–57.

المبحث الثالث: تطور الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري

إن الوضع المنفلت من رقابة الدولة بتداعياته الاجتماعية والسياسية والعسكرية على دول الجوار، التي سينال كل منها نصيبه من زعزعة الاستقرار الداخلي، إذا ما استطاع تنظيم داغش زرع خلاياه، النائمة واليقظة على السواء، في الدول المحيطة بليبيا.

تعد الجزائر من البلدان المعرضة للخطر جراء تمدد «الدولة الإسلامية» غرب ليبيا، و تعارض الحكومة الجزائرية على أي تدخل عسكري في ليبيا، إن كان دولياً أم عربياً. لكن ما يجعل الجزائر أكثر مناعة في مواجهة تسلل عناصر «الدولة الاسلامية» إلى أراضيها هو خبرة جيشها وأجهزتها الأمنية في محاربة الجماعات المسلحة، وامتلاكها تجهيزات ومُعدات عسكرية متطورة لا يملك جيرانها مثيلاً لها. مع ذلك ليس مؤكداً أنها ستبقى في مأمن من تمدد «تنظيم الدولة الاسلامية» إلى داخل أراضيها بسبب استحالة مراقبة الحدود المشتركة الطويلة مع ليبيا. كما أن القيادة العسكرية المشتركة التي شكلتها مع دول الميدان (النيجر وموريتانيا ومالي إضافة الى الجزائر)، أثبتت قلة فعاليتها وبخاصة بعد عملية خطف الرهائن في الحقل الغازي تيغنتورين في المثلث الصحراوي الجزائري الليبي التونسي.

وباعتبار الجزائرصاحبة جوار مباشر مع ليبيا، وأمنها الوطني يتأثر بما يجري هناك، سواء من ناحية انتشار الجماعات الإرهابية التي تتخذ من فراغ الدولة في ليبيا فرصة لتثبيت أقدامها هناك، والإضرار بأمن الجزائر ، أو من ناحية تحويل ليبيا لساحة تصفية الحسابات النفوذ بين الدول الكبرى والإقليمية على الأراضي الليبية، ما يسمح بوجود عسكري أجنبي بجوار الحدود الجزائرية ما يمثل تهديدا استراتيجيا لها، خاصة إن لم تكن في حالة توافق مع هذه الدول.

المطلب الأول: تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإقليمي والأمن الجزائري

أصبح الوضع في ليبيا في الفترة الأخيرة يبعث على الانشغال والقلق في الجزائر خصوصا بعد محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابس وتزامن ذلك مع مهلة من الاختطافات التي استهدفت دبلوماسيين أجانب وفي ظل التطورات الجديدة على الساحة السياسية الليبية بعد عملية الكرامة التي يقودها الجنرال المتقاعد خليفة حفتر، حيث سارعت الجزائر الى اتخاذ جملة من التدابير الوقائية والأمنية لمواجهة المستجدات

الخطيرة التي باتت تهدد حدود الجزائر الشرقية والجنوبية الشرقية وبات التدهور و الوضع العام في ليبيا يلقي بظلاله على الاضطرابات في غرداية، فإذا كانت محاولة اختطاف السفير الجزائري في طرابلس تأتي في أعقاب سلسلة من الاختطافات ومحاولة الاختطاف التي استهدفت جملة من الدبلوماسيين في ليبيا لمبادلتهم بسجناء ولاجئين سياسيين مطلوبين من قبل بعض التنظيمات المسلحة في ليبيا مثلما حدث مع السفير الأردني فواز العيطان الذي تم الإفراج عنه في مقابل إطلاق سراح السجين الليبي محمد الدرسي من السجون الأردنية وعلى غرار ذلك محاولة استرجاع عائل أفراد القذافي المتواجدين بالجزائر ومبادلتهم بالسفير الذي حاولوا اختطافه بعد امتناع الجزائر عن تسليمهم الى المليشيات الليبية في ظل غياب دولة القانون والمؤسسات في هذا البلد، إلا أن مؤشرات أخرى تؤكد الترابط بين شبكات التهريب الجريمة المنظمة وتأثرها بالتشديد الأمني على الحدود الجزائرية.[1]

وفي هذا الإطار سارعت الجزائر الى اتخاذ التدابير الوقائية والأمنية التالية:

– استدعت الجزائر سفيرها وطاقمها الدبلوماسي من طرابس وأغلقت الحدود البرية مع ليبيا– على مستوى المنافذ البرية الثلاث تين الكوم، طارات، ومنفذ الدبداب بولاية اليزي.

– نشر تعزيزات عسكرية وأعداد إضافية للقوات الجزائرية على طول الحدود من موريتانيا، مالي، النيجر، ليبيا والى غاية الحدود مع تونس.

– أعلنت حالة الاستنفار الأمني على مستوى سفاراتها بثماني دول في المنطقة: منها ثلاث دول عربية وخمسة دول افريقية كتدبير وقائي في ظل تهديد حقيقي داهم يهدد حياة الدبلماسيين الجزائريين.

– أعلنت حالة الطوارئ في ثلاث ولايات حدودية في الجنوب والجنوب الشرقي كإجراء إحترازي وإستباق لأي تطورات على الحدود من اجل احتواء أي تطور واستقبال اللاجئين من ليبيا ومالي.[2]

---

[1]- رمضان بلعمري، **الحرب في ليبيا والفوضى في غرداية**، (يومية الخبر الجزائرية، العدد، 7438، الثلاثاء 20 ماي 2014)، ص: 28.

[2]– محمد بن أحمد، **استنفار بالسفارات الجزائرية في 8 دول عربية**، (جريدة الخبر الجزائرية، العدد: 7438، الثلاثاء 20 ماي 2014)، ص: 2.

على خلفية هذه التطورات المتصاعدة في ليبيا وفي مالي والتي باتت تهدد إستقرار الجزائر أكثر من أي وقت مضى لوحظ في الفترة الأخيرة جهودا كبيرة للدبلوماسية الجزائرية التي كثفت نشاطاتها في الفترة الأخيرة سواء على المستوى الثنائي من خلال الجولات المارطونية التي قادة وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة الى دول الساحل الإفرقي ومن خلال المشاورات المنتظمة التي تسهر الدبلوماسية الجزائرية على ترقيتها في كل مرة.

وتعمل الجزائر في هذا الإطار على بلورة مقاربة سياسية لحل الأزمات في المنطقة من خلال الاستثمار في السلم والأمن والتنمية المشتركة وتعزيز قدرات الدول الوطنية من خلال تعدد الرؤى المشتركة والأخذ بعين الاعتبار حاجة كل طرف للتنمية والدعم وفق ما يتناسب مع ظروف وأوضاعه الداخلية وفي هذا السياق تماما يأتي اجتماع ضباط ثماني دول من الساحل الإفريقي وممثل عن أوروبا بالجزائر في إطار البحث عن خطة لتأمين الحدود وبلورة مفاهيم ومقاربات واقعية حول منظور أمن الحدود في سياق إقليمي ودولي، كما يتزامن هذا الاجتماع مع اجتماع وزراء خارجية دول حركة عدم الانحياز بالجزائر أيضا وجهود الجزائر لافتكاك دعم هذه الحركة لتبني المقاربة الجزائرية للأمن والتنمية كمخرج للازمات التي تتخبط فيها بعض الدول الأعضاء في الحركة، وفي نفس الاتجاه دافعت الجزائر عن مقاربتها للحلول الأمنية في المنطقة الاوروموتوسطية بمناسبة اجتماع وزراء خارجية مجموعة 5+5 بالبرتغال. ووسعت الجزائر تواجدها من اجل مقاربة أكثر شمولية وتنوع للرؤى في المنطقة من خلال دعمها لمجموعة الاكواس التي حضر اجتماعها الوزاري الثاني بابوجا الوزير المنتدب المكلف بالقضايا الإفريقية والمغاربية السيد عبد القادر مساهل و تأكيد الجزائر دعمها للإستراتيجية المتبناة من قبل المجموعة بخصوص آليات التمويل ودعم فرص الشراكة السياسية والأمنية والتنموية من اجل الوصول الى إستراتيجية افييقية تستجيب لمعالجة مشاكل وأزمات المنطقة ومعالجتها في إطار التشاور والتنسيق الإفريقي وفق الإستراتيجية المحددة سلفا[1].

المطلب الثاني: انعكاسات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر

تعد الأزمة الليبية من بين الأزمات التي لاقت اهتماما في أجندة وأولوية صناع القرار في السياسة الخارجية الجزائرية، فالوضع السياسي والأمني الليبي المتأزم أصبح يفرض على الجزائر إيجاد الحلول لها بحكم أن تداعياتها أصبحت تنعكس بشكل مباشر على الأمن الجزائري، فقد شكلت جملة التحديات الناجمة عن هذه

[1]– د.محمد غربي، إبراهيم قلوز ، **تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإلقيمي والأمن الجزائري،** (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، جويلة 2014)، ص ص: 10

الأزمة تحديا أمام الجزائر يثبت مدى قدرة الدولة الجزائرية على مواجهة هذه التحديات التي يمكن أن تعصف باستقرار الكيان الأمني للجزائر من خلال السعي على توفير متطلبات الأمن الكافية في ظل الانعكاسات الخطيرة التي تفرزها هذه الأزمة وإيجاد الآليات والسبل لمواجهة وكبح التهديدات التي تهدد أمنها القومي خاصة في ظل التحديات الإقليمية والدولية.

إن التهديد الأمني الذي تشكله ليبيا على الجزائر يختلف عن غيره، فليبيا تعيش انفلاتاً أمنياً كبيرا بسبب غياب السلطة المركزية وانهيار منظومة الأمن والدفاع، أضف إلى ذلك دخول عديد الدول على خط التنافس والتدخل لإدارة الملف الليبي كل وفق مصلحته الإستارتيجية في هذا البلد، الأمر الذي سمح بانتشار وسيطرة المليشيات المسلحة ذات الانتماء القبلي والتي باتت تمتلك أسلحة خطيرة، ونتيجة لذلك أصبح أمن الحدود الجزائرية مع ليبيا يواجه بعض المخاطر، إضافة إلى خطر تغذية منابع الإرهاب وتحالفه مع الجريمة المنظمة.

الفرع الأول: تأثير الأزمة الليبية على أمن الحدود الجزائرية:

تقع الجزائر شمال قارة إفريقيا يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط وجنوبا مالي وتشاد وشرقا تونس وليبيا وغربا المغرب والصحراء الغربية تبلغ مساحتها 2.381.741 كلم [12] ، تشكل الصحراء عمقها الإفريقي وتضعها في إتصال مباشر مع إفريقيا السوداء وتمتد حدودها على طول 6343 كلم، فهي تقتسم 1376كلم من الحدود مع "جمهورية مالي"، و 956 كلم مع" جمهورية النيجر"، و 463 كلم مع " الجمهورية الإسلامية الموريتانية"، و 1559كلم مع" المملكة المغربية "و 42 كلم مع "الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية الشعبية"و 982 كلم مع ليبيا.

تعتبر معالجة الاختلالات الوظيفية الأمنية في الدول المجاورة أولوية قصوى حيث تمر تونس بمرحلة انكشاف امني بسبب طبيعة الفترة الانتقالية، خاصة ان جيشها محدود الموارد والإمكانات وتنقصه الخبرة في التعامل مع الجماعات المسلحة، أما جنوبا فتأمين الحدود مع مالي مرهون بإيجاد تسوية لأزمة حركة الأزواد، حتى لا تتحول إلى ملاذ ومعقل للجماعات المسلحة .أمّا فيما يخص ليبيا وأمام تصاعد الأزمة بها فإنها على وشك أن تتحول إلى حاضنة إستراتيجية لانتشار الأزمات، فهي تعاني من غياب الدولة وتفكك المجتمع وتعدد

الميلشيات المسلحة، وظهور نموذج الحرب بالنيابة، وهذه كلها معطيات تبرز مدى ضرورة تأمين الحدود أكثر من أي زمن مضى.[1]

وهو ما يبرر الانتشار الواسع لعناصر الجيش الج ا زئري على طول الحدود المتاخمة للجارتين تونس وليبيا حيث تحدثت صحيفة" الوطن " عن انتشار كبير لوحدات الجيش الجزائري على الحدود الشرقية مع تونس وليبيا، بسبب الإضطرابات المتكررة في الجهة الأخرى من الحدود .وذكرت الصحيفة أن 20 ألف جندي ينتشرون على طول الحدود الشرقية –تونس– والجنوبية الشرقية– ليبيا، و تذكر دراسة" لبيارا رزوكس بعنوان تأملات في الأزمة الليبية "الصادرة عن معهد البحوث الإستارتيجية للمدرسة العسكرية أن أكثر من خمسة آلاف حماة حدود للدرك الوطني الجزائري متواجدون على طول الحدود الجزائرية الليبية، ويقومون ليل نهار بعمليات تمشيط مدعومين بالقوات الجوية.

وضاعفت الجزائر من نشر قواتها على الحدود مع ليبيا منذ الهجوم على المجمع الغازي في" تيقنتورين" في يناير 2013 ، والذي أسفر عن مقتل جزائري واحد و 37 أجنبيا .وكان الوزير الأول لجزائري أعلن أن الإسلاميين المسلحين الذين نفذوا الهجوم دخلوا الجزائر من ليبيا، وبالإضافة إلى الميليشيات السلفية، تسيطر بعض قبائل الطوارق الليبية على أجزاء من الحدود بين البلدين، وسبق أن طالب أعيان طوارق الجزائر من الجيش السماح لهم بالمساعدة في تأمين الحدود حتى لا يتكرر هجوم تيقنتورين، وتعتبر هذه الحادثة أبلغ مثال على سهولة اختراق الحدود الجزائرية ومع ارتفاع الهواجس الأمنية المتعلقة بأمن الحدود الجزائرية الليبية، قررت الحكومة الجزائرية في ماي 2013 غلق الحدود البرية مع ليبيا بشكل كامل، خوفا من تسلل مجموعات إرهابية، وللحد من عمليات تهريب السلاح، وكلفت قوات الجيش لتشديد الرقابة على المناطق الحدودية.[2]

الفرع الثاني: تصاعد المد الإرهابي عبر خطر تمدد تنظيم الدولة الإسلامية العراق والشام:

من المعروف أن الإرهاب يعتبر حاليا واحدا من أكثر التهديدات الخطيرة التي تهدد السلم والأمن الدوليين، يعتبّر الإرهاب الدولي من الظواهر الإجرامية التّي تجاوزت أثارها حدود الدّولة الواحدة، فاكتسب

[1]- علي عبد اللطيف أحميدة، **دولة ما بعد الإستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ماي، 2012)، ص: 18.

[2]– محمد علي احداش، **تقويم الحالة الدسترية في ليبيا**، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، سبتمبر، 2011)، ص: 95.

بذلك طابعا عالميا يهدد أمن وسلامة البشر ، وحقوق الإنسان وحرياته الأساسية، ومصالح الشعوب الحيوية، وذلك بهدف إحداث تغييرات في الأوضاع الدولية، ومع بروز ما يسمى: "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام " (داعش) هناك مخاوف من تحول ليبيا إلى بؤرة لهذا التنظيم، الذي قد يحاول الاستيلاء على الحكم في ليبيا، وإعلانها كمركز للخلافة الإسلامية التي أعلن عنها في العراق. وفي مثل هذه الظروف هناك توقعات بأن يتخلى الجيش الجزائري عن عقيدته العسكرية بعدم التدخل في القضايا الخارجية، ووفقاً لمختلف الصحف الجزائرية، ذكرت مصادر أمنية رفيعة المستوى أن الجيش لن يبقى مكتوف الأيدي بينما تستولي الجماعات السلفية الجهادية على السلطة في ليبيا وتهاجم تونس .وقد قال عقيد جزائري متقاعد مؤرخا: "إن أي جيش في العالم سيكون قد تصرف بغباء إذا لم يعمل على مواجهة التهديد الخطير القادم من وراء حدود بلاده"، وتابع قائلا : " إن سقوط ليبيا بيد " التكفيريين "ومن بعدها تونس سيعني تحول الجزائر لساحة حرب مفتوحة؛ وإذا لم تسارع الجزائر لإنقاذ تونس وليبيا عند الضرورة، فإن ذلك سيكون كارثياً بالنسبة لأمنها القومي.

الفرع الثالث: خطر توريط الجزائر بتدخل عسكري في ليبيا

وضعت التطورات الإقليمية والدولية الجيش الوطني الشعبي والقيادة السياسية للجزائر أمام مسؤولية تاريخية مع تزايد نفوذ الجماعات الجهادية في ليبيا، وظهور " الدولة الإسلامية في العراق والشام" والمؤشرات القوية لتمددها إلى أجزاء في ليبيا، وكذا التهديد الذي تتعرض له تونس، ورغم عقيدة الجيش الوطني الشعبي التي تصّر على عدم التدخل في شؤون الدول الأخرى بأي طريقة من الطرق، إلا أن الأوضاع في ليبيا قد تدفع الجزائر إلى كسر هذه القاعدة والتدخل لمنع وقوع أي خطر على أراضيها.

ظلت الجزائر تشعر أنها مكبّلة في الموضوع الليبي، بسبب إكراهات دستورية تمنع الجيش الجزائري من التدخل خارج الحدود الوطنية. ويبدو أن صانع القرار الجزائري أدرك اليوم ضرورة أن تكون للجزائر كلمتها داخل الجارة الشرقية، وقد امتد الحريق الليبي إلى أطراف حدودها، فعمد إلى طرح مسودة التعديل الدستوري للنقاش المجتمعي، كان من ضمن أبرز بنودها الجديدة ما يسمح لأول مرة بإرسال وحدات من الجيش الجزائري خارج البلاد.

هذا الشعور الجزائري بالقيد الدستوري زاده شعور آخر بالغبن، وقد تحوّلت الأرض الليبية التي ترتبط بالجزائر ارتباطا تاريخيا عميقا إلى مرتع لمرتزقة العالم، ولتدخلات دولية وإقليمية، خصوصا من دول عربية ليست

بحجم الجزائر، وتبعد عن ليبيا آلاف الكيلومترات، ومع ذلك صارت لها كلمتها المسموعة، بينما ظلت الجزائر، القوة الإقليمية والجارة التي تحفظ أفضال الشعب الليبي على ثورة الجزائر المجيدة ضد الاستعمار، خارج الحسابات تقريبا، على الرغم من عودتها الدبلوماسية أخيرا، بعد انتخاب الرئيس عبد المجيد تبون، ومشاركتها في 20 يناير/كانون الثاني الماضي في مؤتمر برلين بشأن الوضع الليبي[1] .

يبدو أن هذا الوضع غير الطبيعي حفّز منظومة الحكم الجديدة المنبثقة عن انتخابات ديسمبر/كانون الأول 2019، بعد أن تخلصت، عبر حراك شعبي غير مسبوق، من دائرة الجمود البوتفليقي التي شلت البلاد ومؤسسات الدولة سنوات طويلة بفعل مرض الرئيس السابق، إلى محاولة الخروج من القيد الدستوري، الذي ظل، عقودا طويلة، يمنع الجزائر من التدخل في النزاعات الدولية والإقليمية، عبر طرح بند أو مقترح إمكانية إرسال وحدات من الجيش إلى الخارج في الدستور الجديد، وهو المقترح الذي أثار وما يزال نقاشات حادّة، بين مرحب ومعارض، على اعتبار أنه سيخرج الجزائر من عزلتها المفروضة، ومن سلبيتها تجاه القضايا الإقليمية المتعلقة بالأمن القومي كما يقول المؤيدون، أو أنه، بالنسبة للمعارضين، سيعطي إشارات خاطئة للقوى الإقليمية والدولية التي تريد أن توظف الجيش الجزائري وفق أجنداتها الخاصة، وبالتالي كان من الواجب السكوت عن إدراج هذه النقطة في الدستور مع ترك السلطة التقديرية لفعل ذلك للمجلس الأعلى للأمن في الجزائر، وفقا لما تقتضيه المصلحة الوطنية.

المطلب الثالث: سيناريوهات مستقبل الأزمة الليبية وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري

الفرع الأول: السيناريو الأول: سيناريو الحل السياسي

إن وقف الأعمال القتالية والوصل الى توافق سياسي بين الأطراف الرئيسية المتصارعة على أرضية اتفاق **الصخيرات**• والقبول بحكومة الوفاق الوطنية المنبثقة عنه.

---

[1]- بوشعير السعيد، **مرجع سابق**، ص : 53.

•– **اتفاق الصخيرات** 2015 أوالاتفاق السياسي الليبي هو اتفاق شمل أطراف الصراع في ليبيا وتم توقيعه تحت رعاية منظمة الأمم المتحدة في مدينة الصخيرات في المغرب بتاريخ 17 ديسمبر 2015 بإشراف المبعوث الأممي مارتن كوبلر لإنهاء الحرب الأهلية الليبية الثانية المندلعة منذ2014 ، وقد بدأ العمل به من معظم القوى الموافقة عليه في 6 أبريل .2016 وقع على هذا الاتفاق 22 برلمانياً ليبياً على رأسهم صالح محمد المخزوم عن طرف المؤتمر الوطني العام الجديد وامحمد علي شعيب عن طرف مجلس النواب الليبي.

– على المستوى الوطني: يتطلب التوصل لتوافق سياسي ينهي الصراع في ليبيا توفر القناعة لدى أطرافه بأن قدرا كبيرا من مصالحها قد تحققت، وبأن حسم الصراع عسكرياً لصالح أي منها غير متيسر في المدى المنظور، وبأن استمراره يلحق الضرر بمصالح الأطراف المتصارعة وبالمصالح الوطنية الليبية.

– وعلى المستوى الإقليمي والدولي: يتطلب نجاح الحل السياسي توافقاً بين القوى الإقليمية الفاعلة في الشأن الليبي على ضرورة إنهاء الصراع، كما يستدعي دوراً دولياً أقوى في فرض اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق الوطني على الأطراف الليبية المتصارعة وعلى الأطراف الإقليمية التي تصر على التدخل في الشأن الليبي وعلى إفشال اتفاق المصالحة الوطنية. ويتطلب نجاح السيناريو كذلك توقف بعض الأطراف الدولية عن انحيازها لصالح بعض أطراف الصراع، وتبني اتفاق الصخيرات وحكومة الوفاق بصورة حقيقية، وإدراك الانعكاسات الخطيرة المترتبة على استمرار الصراع في ليبيا على الأمن الإقليمي والدولي.

–النتائج المتوقعة لنجاح سيناريو الحل السياسي:

– الحفاظ على وحدة الدولة الليبية وقطع الطريق على سيناريو تقسيمها على خلفيات سياسية وجغرافية وقبلية.

– تحقيق الاستقرار والأمن في ليبيا، ووقف أعمال القتل والخطف، ووضع حد لاستنزاف الدولة وإهدار طاقاتها ومقدّراتها[1].

– فتح المجال لتحسن الوضع الاقتصادي وتخفيف الأعباء الحياتية على المواطنين.

–فتح المجال لبدء مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد.

–محاصرة الفكر المتطرف ووجود المجموعات الإرهابية، وحرمانها من استثمار حالة الفوضى في توفير حاضنة شعبية لتشددها وإرهابها.

–على الصعيد الخارجي:

[1]– تقرير الشرق الاوسط رقم 115 ، **المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي**، (ديسمبر 2011)، ص: 52.

—وقف التدخلات الإقليمية والدولية والعبث بشؤون ليبيا الداخلية لصالح الحفاظ على سيادة الدولة استقلاليتها.

– دعم مسار التحول الديمقراطي في المنطقة، والحيلولة دون عسكرة الدولة.

– الإسهام في تحقيق الاستقرار الإقليمي، ووقف الأخطار والانعكاسات السلبية على دول الجوار وعلى أمن المنطقة.

الفرع الثاني: السيناريو الثاني: عسكرة الدولة

1– على المستوى الليبي: يتطلب تحقق السيناريو العسكري فشل الجهود السياسية في تحقيق الوفاق الوطني، وامتلاك فريق حفتر قوة عسكرية كافية لتغيير ميزان القوى، وحسم الصراع على الأرض .

وعلى المستوى الإقليمي والدولي: يتطلب نجاح سيناريو العسكرة زيادة دعم بعض الأطراف الإقليمية والدولية لفريق حفتر عسكريا بالسلاح والمعدات والخبرات، وربما بالتدخل العسكري المباشر[1].

ويتوقع استمرار حالة الاضطراب الأمني وغياب الاستقرار، واستمرار فرص تجدد الصراع نتيجة عدم رضى أطراف رئيسة عن الهزيمة والإقصاء من المشهد السياسي. اضافة الى اغلاق الطريق على مسار الإصلاح السياسي

الديمقراطي في البلاد وتكريس حالة استبداد سياسي. ويتوقع كذلك استمرار الاستنزاف الاقتصادي، وضعف فرص تعافي الاقتصاد الوطني من الأوضاع الصعبة القائمة حالياً، والحفاظ على وحدة الدولة، لكن مع استمرار أجواء الاحتقان وحالة عدم الرضى، وتوفير الفرصة المواتية والأرضية الخصبة لنشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية داخل الأراضي الليبية.

[1]– بيجت قرني و وهلال عمي الدين، **السياسات الخارجية لمدول العربية**، (ترجمة :جابر .سعيد عوض، ط1 ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002)، ص: 23.

2- على الصعيد الخارجي:

- زيادة حجم التدخلات الخارجية في شؤون ليبيا الداخلية، وانجرار الدولة للدخول في أتون صراع المحاور والاستقطابات الإقليمية، واستخدامها ساحة لخوض صراعات الآخرين.

- تراجع فرص تحقيق استقرار المنطقة، واستمرار الفوضى الإقليمية.

- التأثير سلبا في مسار التحول الديمقراطي وتعزيز ظاهرة الانقلابات العسكرية والاستبداد السياسي في المنطقة.

الفرع الثالث: سيناريو تقسيم الدولة

- ضرب وحدة الدولة وإنتاج كيانات هزيلة متصارعة.

– استمرار حالة الاستنزاف بين الكيانات المنفصلة، والفشل في تحقيق الأمن والاستقرار الوطني.

–إلحاق ضرر بالغ بالحالة الاجتماعية وبالوحدة الوطنية، وتغذية النزاعات القبلية والجغرافية .

–وصول مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في البلاد إلى طريق مسدود.

–توجيه ضربة قوية للاقتصاد الوطني، والتأثير سلبا في أوضاع المواطنين الحياتية.

–توفير تربة خصبة للتطرف ولتمدد الحركات الإرهابية المتشددة.

- زيادة حجم التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي، وتبعية الكيانات المنفصلة للأطراف الإقليمية والدولية الداعمة لها، ما يعزز استخدام الأراضي الليبية ساحة لخوض الصراعات الخارجية على حساب مصالح ليبيا شعبها[1].

-التأثير بصورة سلبية في مسار التحول السياسي والديمقراطي في المنطقة.

[1]- بوشعير السعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، (ط3 ، الجزء الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999)، ص ص: 23-24.

—زيادة التهديدات والانعكاسات الخطيرة على الأمن الإقليمي وبخاصة أمن دول الجوار.

الفرع الرابع: سيناريو جمود الوضع القائم

- استمرار الفوضى والاقتتال والاضطراب، وغياب الاستقرار السياسي والأمني.

- استمرار الانقسام السياسي والجغرافي والمجتمعي القائم حالياً دونما ترسيم.

- استمرار استنزاف الاقتصاد الوطني وتراجع الأوضاع المعيشية للمواطنين.

- تعطيل مسار الإصلاح السياسي والديمقراطي في ليبيا نتيجة الانشغال والاستنزاف بحالة الصراع.

— بقاء الفرصة قائمة لتجدد نشاط المجموعات المتطرفة والإرهابية، رغم تراجع قوتها نتيجة الضربات القوية التي تلقتها في (سرت) والعديد من المناطق الليبية.

— استمرار التدخلات الخارجية السلبية في الشأن الليبي الداخلي لصالح إدامة الصراع وغياب الاستقرار.

— استمرار الانعكاسات السلبية لحالة الفوضى والاقتتال في ليبيا على الاستقرار الإقليمي وعلى أمن دول الجوار.

— استمرار التأثير السلبي للصراع في ليبيا على مسار التحول الديمقراطي في المنطقة.

ومن هنا يمكن القول:

- ✓ استمرار الوضع القائم ينطوي على أخطار كبيرة على المستويين الداخلي والخارجي، غير أن نجاح سيناريوهي التقسيم وعسكرة الدولة ينطويان على أخطار أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار واستقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية.
- ✓ سيناريو الحل السياسي ينطوي على نتائج إيجابية كبيرة على الصعيديْن الداخلي والخارجي، الأمر الذي يدعو إلى اعتماده خياراً مفضلاً، ما يدعو إلى ضرورة تضافر الجهود الليبية والإقليمية والدولية من أجل

إنجازه وتذليل العقبات التي تعترض طريقه، في ظل خطورة البدائل الأخرى. وتظهر الانتصارات التي حققتها قوات حكومة

الوفاق الوطني بدايات شهر كانون الثاني (ديسمبر) 2016 في سرت على قوات تنظيم الدولة أهمية إنجاح خيار الحل السياسي وتحقيق التوافق الوطني.

- ✓ في ظل المعطيات والتعقيدات القائمة محليا وإقليميا ودوليا، تبدو فرص السيناريوهات الأربعة قائمة ومفتوحة، ويصعب ترجيح فرص نجاح واحد منها، مع وجود أفضلية نسبية لصالح سيناريو الحل السياسي، لكن الأمر منوط بإرادة القوى الليبية المتصارعة بالدرجة الأولى، وبإرادة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الصراع الليبي[1] .

[1]- بوشعير السعيد، **مرجع سابق**، ص : 55.

الخاتمة

الخاتمة

مما سبق نخلص للقول بأنه لا يمكن وصف العلاقات الليبية الجزائرية قبل ثورة 17 فبراير بليبيا بأنها مثالية او ممتازة؛ فالعلاقات الليبية الجزائرية مرت بمراحل عديدة اثناء حكم القذافي للبلاد ، تراوحت ما بين التوتر الشديد ما بين البلدين ولفترات متقطعة وما بين علاقات بارغماتية هادئة في فترات اخرى ، فالقذافي الذي حاول التأثير قدر الامكان في اي ساحة افريقية استطاع الوصول اليها ربما لم يستطع ان ينفذ الى الوسط الجزائري بالشكل الذي يريد اثناء حكم رؤوساء الجزائر، بل وعلى العكس من ذلك حاول القذافي ان يقيم علاقة جيدة مع الجزائر في تلك الفترة ولم ترفض الجزائر بدورها هذا الامر وهو ما عبر عنه الموقف الجزائري القوي ضد سياسات الأنظمة العربية اتجاه ليبيا و التوتر الحاد الذي كان بين ليبيا والدول العربية في ذلك الوقت.

لقد هدفت هذه الدراسة إلى تفسير وتقييم سلوك السياسة الخارجية الجزائرية تجاه النزاع في ليبيا في ظل الاشكاليات الأمنية المترتبة عن هذا الوضع واتساع رقعة التهديدات العابرة للحدود التي اصبحت ليبيا مصدرا لها، وتحرك السياسة الخارجية الجزائرية من خلال مبادرات التسوية والوساطة في النزاع الليبي، والتحديات التي تواجهها في هذا الخصوص، وإشكالية التوفيق بين مبادئ سياستها الخارجية وما تفرضه مستجدات البيئة الاقليمية والدولية.

استنتاجات:

- ✓ تعتمد السياسة الخارجية الجزائرية على مقاربة دبلوماسية امنية في إطار سعيها لحل النزاعات التي تشهدها بيئتها الاقليمية .

- ✓ يشكل النزاع في ليبيا تهديدا مباشرا للأمن الجزائري مما دفع بالسياسة الخارجية الجزائرية إلى تكثيف نشاطها لأجل احتواء الانعكاسات السلبية للنزاع على الجزائر ومنطقة المغرب العربي والساحل الافريقي.
- ✓ تقوم السياسة الخارجية الجزائرية على تشجيع الحلول الداخلية واستبعاد التدخلات الدولية.
- ✓ تواجه السياسة الخارجية الجزائرية وضعا صعبا في التوفيق بين مبادئ سياستها الخارجية التي تتوجه سلوكها الخارجي وما افرزته الظروف الاقليمية وفي مقدمتها النزاع الليبي على الامن الجزائري،ما من شأنه يضاعف من تحدياتها لأجل اثبات نجاعة مقاربتها للتسوية السلمية في ليبيا.

ولقد فرضت الإضطرابات الأمنية الخطيرة التي عرفتها ليبيا في إسراع الجزائر إلى وضع إجراءات أمنية استثنائية يهدف إلى الحيلولة دون وصول الخطر إلى عمق التراب الوطني، وبالموازاة أطلقت الجزائر مبادرة لحل الأزمة اللليبية عبر حوار شامل بين جميع الأطراف يقضي إلى تسوية سياسية تضع حدا نهائيا للإقتتال وترسي أسس العملية السياسية في البلاد، اذ إن الخبرة الجزائرية لحل النزاعات صار معترفا بيا دوليا، لأنيا تدعوا وتفضل المضي قدما نحو الحل السلمي، والشق السياسي لحل الأزمات وتنبذ الحل العسكري، ومن أهم المبادرات التي أطلقتها الجزائر لمحاولة حل الأزمة الليبية من بوابة تفعيل الآلة الدبلوماسية وعدة لقاءات وحوارات بين الأطراف المتنازعة على أرض الجزائر.

ولا تزال ليبيا تواجه تحديات كبيرة بعد 42 عاما من حكم دكتاتوري ونزاعات عنيفة معقدة منذ التدخل العسكري الدولي الذي قاده حلف شمال الأطلسي من العام نفسه مع وفاة القذافي وقد خلّف كل ذلك بنى تحتية مدمرة في بلد تتحكم به الميليشيات وينتشر فيه المرتزقة ويسوده الفساد.

وفيما يتعلق بمدى قدرة الجزائر على الحفاظ على موقفها الداعم للاتفاق السياسي و اعتماد الطرق السلمية في محاولة الوصول الى حل للازمة الليبية ورفض التدخل العسكري ، فان عاملين رئيسيين

يؤخذان في عين الاعتبار لتقييم مدى امكانية او عدم امكانية تغير الموقف الجزائري ، اولهما ان الجزائر استطاعت ان تتخذ دائما موقفا مغايرا من القضايا الاقليمية على غرار الموقف من التدخل العسكري في ليبيا ومالي سنتي 2011 و2012 ، واستطاعت ان تصمد ولفترات طويلة وتحافظ على موقفها ، لكن ومن الناحية الاخرى فان هناك عوامل اخرى قد تؤثر على الموقف الجزائري.

أما فيما يتعلق بمدى تطور العلاقات الليبية الجزائرية ليصبح اكثر تكاملا و ثنائية ، فانه من المبكر الحديث عن هذا الامر في المرحلة الحالية رغم ما قد تمهده هذه المرحلة لتطور العلاقات الليبية الجزائرية فيما بعد ، لكن الامر مرهون بمدى امكانية الوصول الى استقرار سياسي في البلاد و تشكيل اجسام سيادية موحدة للسلطات التشريعية والتنفيذية ، وقدرة البلاد على تبني سياسة خارجية متزنة مبنية على مواقف واضحة من الدول الاخرى خاصة فيما يتعلق بدول الجوار ، وليس بناء على عواطف ومواقف شخصية للمسؤولين الليبيين.

قائمة المصادر والمراجـــــع

قائمة المصادر والمراجع:

1- الكتب باللغة العربية:

1. محمد السيد سليم، **تحميل السياسة الخارجية**، (ط2 ، القاهرة، مكتبة النهضة العربية، 1998).
2. لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، (مترجم، الرياض : جامعة الملك سعود، 1992).
3. بهجت قرني وعلي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**، (ترجمة جابر سعيد عوض، ط2، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، 2000).
4. إسماعيل صبري مقلد، **السياسة الخارجية: الأصول النظرية والتطبيقات العملية**، (القاهرة، المكتبة الأكاديمية، 2013).
5. أحمد نوري النعيمي، **السياسة الخارجية**،(بغداد: دار زهران لمنشر والتوزيع، 2010)، ص: 157.
6. أحمد عبد الرحمن حسن خليفة، **أدوات السياسة الخارجية: التفاعلات والتداخلات**، (جامعة الإسكندرية: 2018).
7. لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، عمادة شؤون المكتبات،(الرياض، 1989).
8. الدكتور محمد السيد سليم ، **تحليل السياسة الخارجية** ،(ط2 ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة ، 2007).
9. د .عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية).
10. صلاح هويدي، **العلاقات الدولية مفهومها وتطورها**، (الإسكندرية : دار الوفاء للدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2007).
11. محمد منذر، **مبادئ العلاقات الدولية من النظرية إلى العولمة**، (بيروت، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ط1، 20020).
12. عمر فرحاتي ويسرى أوشريف، **تداعيات الأزمة الليبية على الأمن الجزائري**، (الجزائر: الدار الجزائرية للنشر والتوزيع، 2016).
13. لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، (مترجم، الرياض : جامعة الملك سعود، 1992).
14. د. أحمد موسى بدوي، **مخاطر تفكيك الدولة : ليبيا بين إرهاصات التحول الديمقراطي**، (القاهرة: المركز العربي للبحوث والدراسات، 14 يناير 2016).
15. احمد القطعاني، **شتاء طرابلس الدامي**، (بيروت: المجموعة الدولية لنشر والتوزيع،2011).

16. محمد بوعشة، **الدبلوماسية الجزائرية وصراع القوى الصغرى في القرن الافريقي وإدارة الحرب الإثيوبية الأريتيرية**، (القاهرة، دار الجيل للطباعة والنشر والتوزيع، 2002).

17. علي ربيح، **استراتيجية الجزائر الأمنية في المتوسط**، (ورقة بحثية في الملتقى الدولي حول الجزائر والأمن في المتوسط: واقع وآفاق، جامعة قسنطينة، 29-30 أفريل 2008).

18. سلمان العودة، اسئلة الثورة، (بيروت : مركز نماء للبحوث و الدراسات الانمائية، 2012).

19. مفتاح علي جويلي، **مذكرات اليوم الاول**: (ثورة 17 فبراير، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2012).

20. عاشور شوايل، **تداعيات الربيع العربي أمنيا على ليبيا: واقع ورؤية**، (ورقة بحثية مقدمة إلى مؤتمر حول قطاع الأمن العربي في المرحلة الانتقالية، 2014).

21. مالكي أحمد، الديمقراطية داخل الأحزاب في البلدان العربية، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004).

22. لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**، (مترجم، الرياض: جامعة الملك سعود، 1989).

23. عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن القومي الجزائري**،(الجزائر: المكتبة العصرية للطباعة والنشر، 2005).

24. زنودة منى، **تأثير عامل شخصية الرئيس على السياسة الخارجية الأمريكية**، دراسة مقارنة لعهدتي بيل كلينتون وجورج ولكر بوش، (الاسكندرية، مكتبة الوفاء، 2014).

25. بيجت قرني و وهلال عمي الدين، **السياسات الخارجية لمدول العربية**، (ترجمة :جابر .سعيد عوض، ط1 ، القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 2002).

26. بوشعير السعيد، **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة**، (ط3، الجزء الثاني، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999).

27. علي عبد اللطيف أحميدة، **دولة ما بعد الإستعمار والتحولات الاجتماعية في ليبيا**، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسات السياسات، ماي، 2012).

28. محمد علي احداش، **تقويم الحالة الدستورية في ليبيا**، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، سبتمبر، 2011).

29. بوطالب محمد نجيب، **الظواهر القبلية والجهوية في المجتمع العربي المعاصر دراسة مقارنة للثورتين التونسية والليبية**، (قطر، الدوحة : المركز العربي للأبحاث دراسات السياسات، 2018).

30. الأحمر، المولدي، **الجذور الاجتماعية للدولة الليبية الحديثة الفرد والمجموعة والبناء الزعامي للظاهرة السياسية**، (لبنان، 2009، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1).

31. بن هلهول الرويلي علي، **الأزمات تعريفها –أبعادها –أسبابها**، (الرياض : جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2011).

2– المقالات في المجلات المحكمة:

1. مثنى علي المهداوي، **واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية**، (جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العدد38 –39).
2. رمضان بلعمري، الحرب في ليبيا والفوضى في غرداية، (يومية الخبر الجزائرية، العدد، 7438، الثلاثاء 20 ماي 2014).
3. محمد بن أحمد، استنفار بالسفارات الجزائرية في 8 دول عربية، (جريدة الخبر الجزائرية، العدد: 7438، الثلاثاء 20 ماي 2014).
4. د.محمد غربي، إبراهيم قلوز، تداعيات تصاعد الأزمة الليبية على الأمن الإلقيمي والأمن الجزائري، (المجلة الجزائرية للأمن والتنمية، العدد 07، جويلة 2014).
5. أشواق عباس، السياسة الخارجية،(الحوار المتمدن، العدد 1291 ، متحصل عليه من الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=43455 تاريخ التصفح: 2021/01/15، على الساعة: 8:00).
6. أحمد محمد أبوزيد، كينيث والتز: خمسون عاما من العلاقات الدولية (1959_2009) دراسة استكشافية، (مجلة المستقبل العربي للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 27، 2010).
7. أميرة عبد الحليم، الأزمة الليبية ومواقف دول الجوار في الساحل الإفريقي، (مركز الأهرام للدراسات والإستراتيجية، العدد: 5418، مارس 2018).
8. د. أحمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجنثاو إلى ميرشايمر "دراسة تقويمية"، (المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، العدد 2، 2016).
9. فكرون عبدالحق، موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي: الخلفيات والأبعاد، (مجلة المفكر، عدد:09).

10. سامح راشد، مآلات الأزمة الليبية بين الحرب والسياسة، فصلية "شؤون عربية"، (العدد 187 ،جامعة الدول العربية، صيف 2019).

11. الأزمة الليبية إلى أين ؟ (فريق الأزمات العربي، مركز دراسات الشرق الأوسط-الأردن، العدد 13، مارس 2017).

12. يوسف محمد الصواني، (التحديات الأمنية للربيع العربي :من إصلاح المؤسسات إلى مقاربة جديدة للأمن"، مجلة المستقبل العربي، عدد 416).

13. عبد الحق فكرون، **موجة التحول الديمقراطي في بلدان العالم العربي،الخلفيات والأبعاد**، (مجلة المفكر، عدد9).

14. د. زياد عقل، مستقبل الأزمة الليبية : الحلول والتحديات، (مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، العدد : 38، 2017م).

3- المذكرات والأطروحات

1. عامر عبد الفتاح، أحمد عبد الغفار، **السياسة الخارجية الروسية اتجاه ليبيا وسوريا وأثرها عمى التحولات والتنمية السياسية في البلدين 2011-2014**، (مذكرة مقدمة لنيل شيادة الماجيستير في برنامج تخطيط والتنمية السياسية، جامعة نابلس، فلسطين، كلية الدراسات العليا،2015).
2. رياض مزيان: الحلف الأطلسي كأداة لتنفيذ السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة حرب الخليج الثانية، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخصر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، 2004-2005).
3. ليلى مداني: **توظيف القوة العسكرية في السياسة الخارجية الأمريكية دراسة حالة الحرب على العراق: 2003**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الجزائر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية).
4. إبراهيم بن دايخة: **أهمية العوامل الثقافية في السياسة الخارجية الأمريكية لفترة ما بعد الحرب الباردة**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، جامعة الحاج لخضر: قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق، 2008-2009).
5. د .عامر مصباح، **الاتجاهات النظرية في تحليل العلاقات الدولية**، الجزائر : ديوان المطبوعات الجامعية).
6. حجاب عبد الله، **السياسة الاقليمية لإيران في أسيا الوسطى والخليج، 1979-2011**. (مذكرة ماجيستر، قسم العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2011-2012).
7. عز الدين بعزيز، سياسة الجزائر المغاربية من 1962 إلى 1995، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة .الجزائر، 1996-1997).

8. حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري ، (مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011).

9. سليم العايب، الدبلوماسية الجزائرية في إطار منظمة الاتحاد الافريقي،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010-2011).

10. بن عائشة محمد الأمين، قراءة في الدبلماسية الجزائرية: مقاربة جيواستراتيجية -دراسة حالة مالي، (جامعة الجزائر 3).

11. عبد النور بن عنتر،العلاقات الجزائرية الليبية بعد القذافي: الاستقرار أولا، (تقارير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، سبتمبر 2011).

12. محمد عبد الحفيظ الشيخ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17 فيفري في ليبيا، (مجلة شؤون عربية نقلا:

13. http://www.arabaffairsonline.org/admin/uploads/6.%20mohamed %20shiekh.pdf.).

14. أبو عيانه، فتحي، الجغرافيا السياسية، (جمهورية مصر العربية الإسكندرية: دارة المعرفة الجامعية، 2012).

15. تقرير الشرق الاوسط رقم 115 ، المحافظة على وحدة ليبيا: التحديات الامنية في حقبة ما بعد القذافي، (ديسمبر 2011).

5- التقارير والوثائق الرسمية:

1. **تقرير بعثة المجتمع المدني لتقصي الحقائق في ليبيا**، (المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، جانفي: 2012).

6- الجرائد اليومية:

1. بالقاسم إبراهيم بالقاسم، **من ذاكرة ثورة 17 فبراير ليبيا حديث عن بدايات الثورة الليبية**، ، (صحيفة الحرية، صحيفة مستقلة بجهود شباب ليبيين، بتاريخ 23 أبريل، 2012).

2- محمد علي المبروك، **دعوة للتدخل الأجنبي في ليبيا بتصرف** ،(27 يوليو 2017، عين ليبيا .وصحيفة بوابة افريقيا الاخبارية، المنشور في 29.07.2017).

6- المواقع الإلكترونية:

1- محمد عربي لادمي، **السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات**،(تمنراست، الجزائر، المركز الديمقراطي العربي متحصل عليه من الموقع: http://democraticac.de/?p=، تاريخ التصفح: 2021/02/21 على الساعة: 14:22).

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تتبع تطورات الأزمة الليبية بين عامي: 2011-2020 ورصد أهم ردود الفعل الدولية حيالها، إضافة إلى الوقوف على أهم التداعيات التي أنتجتها وصدرتها إلى دول ج وارها وأثرت بها على الأمن الإقليمي وحتى الدولي، فالأمن القومي للدولة أصبح منكشفا مع تصاعد وتيرة التهديدات العابرة للأوطان، حيث تشكل الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية في الوقت الراهن نظرا لثقل وخطورة تداعياتها المختلفة على الأمن و الاستقرار في الاقليم ، فقد كشف اسقاط نظام القذافي الغطاء ليس فقط عن ضعف مؤسسات الدولة السياسية والأمنية في اطار الصورة النمطية لليبيا القذافي وظهور الخلافات المحلية على الهوية والطاقة والموارد في ليبيا الجديدة ، حيث أصبحت الحدود الليبية تصدرعدد كبير من التهديدات للأمن القومي الجزائري مثل الإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها، وهو ما يلزم الدولة الجزائرية إلى التعامل مع هذه الأخطار العابرة للحدود ومواكبتها وفق معادلة أمن الحدود يساوي أمن الدولة.

إذ أظهرت عديد التجارب الدولية هشاشة الحدود أمام تصاعد التهديد الداخلي وحتى الخارجي خاصة في ظل تعدد أبعاد التهديدات الصلبة متمثلة في البعد العسكري والناعم الذي أنتج تحديات جديدة أثرت على الأمن المجتمعي وأخلطت أجندة صانع القرار، ومست مختلف الجوانب: "السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى الإنسانية والبيئية"، وفي سياق كلّ هذا توسع مفهوم الأمن وتعددت أبعاده ومستوياته وظهرت سياقات نظرية جديدة تؤطر ما حصل من تحولات وهو ما حاولتُ مقاربته في موضوعي هذا من خلال تتبع تداعيات الأزمة الليبية على الأمن في الجزائر.

Résumé

Cette étude vise à suivre l'évolution de la crise libyenne entre 2011-2020 et à suivre les réactions internationales les plus importantes à son égard, en plus d'identifier les répercussions les plus importantes qu'elle a produites et exportées vers les pays voisins et les a affectées sur la sécurité régionale et même internationale. . Menaces transnationales, étant donné que la crise libyenne est l'une des crises les plus importantes dans la région arabe à l'heure actuelle en raison du poids et de la gravité de ses diverses répercussions sur la sécurité et la stabilité dans la région. Et l'émergence de conflits d'identité locaux, l'énergie et les ressources de la nouvelle Libye, où les frontières libyennes sont devenues un grand nombre de menaces pour la sécurité nationale algérienne, telles que le terrorisme, le crime organisé et autres, qui obligent l'Etat algérien à faire face à ces dangers transfrontaliers et à suivre le rythme selon l'équation, la sécurité aux frontières équivaut à la sécurité de l'État.

De nombreuses expériences internationales ont montré la fragilité des frontières face à l'escalade de la menace interne et même externe, notamment à la lumière de la multiplicité des menaces solides, représentées par la dimension militaire et douce, qui ont engendré de nouveaux défis qui ont affecté la sécurité sociétale. et mélangé l'agenda du décideur, et touché les différents aspects: «politique, économique, social, et même humain et environnemental». Dans le contexte de tout cela, le concept de sécurité s'est élargi et ses dimensions et ses niveaux ont varié, et de des contextes ont émergé qui encadrent les transformations qui ont eu lieu, que j'ai tenté d'approcher dans mon sujet en traçant les répercussions de la crise libyenne sur la sécurité en Algérie.